Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM
2026

163

الغشّ المحاسبيّ

الغش المحاسبي: لعبة الصغار والكبار

Volume No. 163, JANUARY 2026 - RJAB 1447

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر الكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور محمد بن يوسف، المدرسة السويسرية للأعمال.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الدكتور محمد مروان شموط: دكتوراه في محاسبة الزكاة، مستشار مالي - الأردن.
- الأستاذ أوهاج بادانين محمد عمر: ماجستير في المحاسبة والتمويل - السودان.
- الدكتور عبد المنعم دهمان: مدرب ومستشار تطوير الأعمال – ألمانيا.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الالكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الكتروني.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الالكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٤

لوحة رسم: قوارب ٧

بريشة محمد حسان السراج

الغش المحاسبي: لعبة الصغار والكبار ٨

د. سامر مظهر قنطقجي

Islamic Microfinance: The Key to Financial Inclusion in North Africa ١٦

"Building justice, inclusion, and social welfare through Sharia-compliant finance" ١٦

Dr. Mohamed Ben Youssef

حلول واستثمار لقضية مستعصية باستخدام الصكوك ٢٠

سامر الشحنة البستاني

الإطار النظري لنظرية الاقتصاد الروحي – التزكية كمحرك للفاعلية الاقتصادية في النموذج الحضاري: .. ٢٦

عرض إشكالية العلاقة بين المال والروح في النماذج الاقتصادية المعاصرة

د. صالح حسن عرابي

دراسة مقارنة لأثر الزكاة والضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي ٤٤

خلود قربوج

أثر البنية القانونية للذكاء الاصطناعي على الاقتصاد الألماني ٦٦

د. عبد المنعم دهمان

الذكاء الاصطناعي: كيف تصنع مصر تجربة مواطن ذكية؟ ٧١

حسين عبدالمطلب الأسرج

باكستان وسياسة الخارج: ٧٦

قراءة في تجربة شاهيد أمين وربطها بالواقع المعاصر

د. حنان محمود عبد الرحيم

السودان والتحول الرقمي الشامل..... ٧٨
الواقع – التحديات – الآفاق المستقبلية
د / فياض حمزة رملي أرباب

مرحلة جديدة من التفكير المؤسسي:..... ٨٨
كيف تزدهر المؤسسات في عصر الأنظمة الذكية
بار سيتز

المتاجرة بالأصول..... ٩٧
أوهاج بادنين عمر

هدية العدد: الحوكمة في القطاع العام..... ١٠١
لمؤلفه: د. فياض حمزة رملي

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها ، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها ، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها ، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: قوارب

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

الغش المحاسبي: لعبة الصغار والكبار

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

الغش أو الخداع أو الاحتيال، كلمات مآلها واحد، إن مارسها الأولاد الصغار، عبّر ذلك عن شيء من الذكاء الممزوج بالدهاء، وإن فعلها الكبار كان خداعًا واحتيالاً غير مقبول.

ويكون الغش بالتبادل عند البيع والشراء، ويكون في الزواج، ويكون في الصداقة، كما يكون في أشياء أخرى، والغاشّ يهدف من غشه إلى كسب ما لا يستحقه من الطرف الآخر باستخدام الكذب والتخفية والتدليس وكل ما هو بعيد عن الأخلاق الحسنة.

توقفت أدبيات منظمة التجارة العالمية كثيراً عند الغش التجاري، فهو يحصل بين الأفراد كما يحصل بين المؤسسات، وبين الدول أيضًا. ومن أصناف الغش التجاري؛ الغش المحاسبي، وقد ذمّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الغش بكل أنواعه، كما أخرج الغاشّ من صنف الأمة، فقال: (**مَن غشَّنا فليسَ مِنّا**)، وفي رواية: (**ليسَ مِنا مَن غشَّنا**).

وبينما يقع الغش التجاري في الأسواق، فإن الغش المحاسبي يقع في المكاتب الخلفية؛ أي مكاتب المحاسبة عند الأفراد والشركات والدول، ويصعب على غير المختص متابعته؛ لأن من يمارسه خبراء يقبعون في الإدارات العليا وفي المكاتب الخلفية، عن قصد وسابق إصرار.

والغش ليس حديث العهد؛ فقد روى القرآن الكريم فِعل قوم شعيب عليه السلام، الذين كانوا يطففون الميزان، ويتلاعبون بالمكيال. وتطفيف الوزن، هو لبُّ عمل المحاسب؛ لأنه وزّان يتدخل بنهاية كل فترة مالية للتقدير لأجل القياس، والقياس يجب أن يكون موضوعيًا غير متحيّز، ومن ذلك التزامه بالمعايير المحاسبية المقبولة عمومًا.

أساليب الغش المحاسبي

يعتمد مبدأ العدالة المحاسبية على تحقيق العدالة بين الفترات المحاسبية، بحيث تأخذ كل فترة ما يخصها من إيرادات ونفقات، وبتطبيق مبدأ المقابلة يتحقق القياس المحاسبي الذي ينجم عنه الربح أو الخسارة، ولأجل ذلك قد يتم تخصيص بعض الحسابات المتعلقة بين الفترتين بحسابات نظامية متقابلة أو بتشكيل مخصصات محاسبية تحقق الاستقلالية المناسبة بين الفترتين.

وبما أن الملاك سواء أكانوا أفراداً أم شركات، يرغبون بالحصول على أرباحهم بنهاية الفترة – وكذلك تفعل أسواق المال لتحديد حركة سعر السهم –، فإن المحاسبين مضطرون لإجراء قياسات محاسبية تتعلق بقياس المخزون ومقدار اهتلاك الأصول الثابتة، وقياس بعض المخصصات كالديون مثلاً ببيان جيّدها من رديئها. وهذه القياسات تختلف قواعدها باختلاف المدارس المحاسبية. وقد جاءت المعايير المحاسبية لإرساء طرق قياس موضوعية بشكل دوري، فإن رغب المحاسبون بتغيير تطبيق تلك الطرق بين الدورات المحاسبية فيجب عليهم الإفصاح عن ذلك وبيان الفروق الناجمة عن التغيير المتبنى، لترك الفسحة لأصحاب المصلحة وللأسواق، بتقدير أهمية ذلك وفق رأيهم وقناعاتهم.

وتلجأ الإدارات عادة إلى أسلوبين لتنفيذ الغش المحاسبي، فإما أن تُحسّن صافي أرباحها: الحالية، أو المستقبلية. فكيف يكون ذلك؟

(١) تحسين صافي الأرباح الحالية:

يلجأ بعض المحاسبين إلى تضخيم أرباح الفترة بتضخيم إيراداتها، أو تخفيض مصروفاتها، تحقيقًا لأغراض ماكرة تهم بعض أصحاب المصلحة، كالإدارة التنفيذية مثلاً التي ترغب بإخفاء جزء من النتائج لأغراض انتخابات مجلس الإدارة أو للحصول على مكافآت أكبر أو لحرمان البعض من هذه المكافآت، وقد تكون للضغط على بعض الشركاء أو المساهمين للإنسحاب أو للموافقة على قرارات تهم بعضهم، من خلال إيهامهم بزيادة الأرباح الحالية أو المستقبلية أو لإيهامهم بانخفاضها.

تؤدي هذه الأساليب إلى تضمين إيرادات الفترة الحالية أرباحًا تخص فترات لاحقة؛ حيث الأصل إثباتها في فترات لاحقة؛ بهدف تضخيم أرباح الفترة؛ فالإدارات التي تقوم باتباع هذا الأسلوب تراهن على تحسّن الأرباح المستقبلية، فإن لم يحصل ذلك، فستستمر بالتلاعب بحجم الأرباح خلال الفترات المختلفة حتى يحصل المراد بصورة طبيعية في المستقبل، وقد يحصل ما لا يحسُن عقباه.

ومثال ذلك:

- ما فعلته **توشيبا**[1] التي اعترفت بنهاية الربع الثالث عام ٢٠١٥ عن تضخيمها لأرباحها بنحو ١.٢٢ مليار دولار (ما يعادل ١٥٥ مليار ين) لسبع سنوات متتالية؛ مما أدى إلى تكبدها خسائر بعد الفضيحة، فأطاحت بقادتها. والخسائر البالغة ٣٧.٨ مليار (ين) ياباني (٣١٨ مليون دولار) تقابلها أرباح محققة في العام السابق قدرها مليار (ين)؛ أي أنها حولت وضعها من (خاسر إلى رابح) بطريق الغش. وتبين أن الإدارة التنفيذية ضغطت على المحاسبين لتأجيل تسجيل بعض الأعباء، وأخفت جزءا من أعبائها المالية وتلاعبت بقيمة الاهتلاك لإظهار نتائجها المالية بأفضل مما هي عليه.
- والشيء نفسه تقوم به الآن، بعض **شركات التكنولوجيا**، بخفض مخصصات الاهتلاك في القوائم المالية[2]، لتضخيم الأرباح لركوب موجة الذكاء الاصطناعي. حيث يتم خفض حجم مصروفات الاهتلاك عبر تقدير دورة حياة أطول للرقائق والخوادم، وهو أحد أكثر أشكال الاحتيال شيوعًا، فشراء رقائق وخوادم إنفيديا على دورة منتج من ٢–٣ أعوام لا يبرر تمديد العمر الافتراضي لمعدات الحوسبة، وهذا ما فعله جميع الشركات ذات المهارات المرتفعة جداً (الهايبرسكيلرز). وبذلك سينخفض الاهتلاك ب ١٧٦ مليار دولار بين عامي ٢٠٢٦ و ٢٠٢٨، وهذا مآله؛ تضخيم الأرباح المعلنة عبر القطاع التكنولوجي، وخاصة شركتي أوراكل وميتا، مما سينعكس بزيادة أرباحهما بنسبة تصل إلى ٢٧٪ و ٢١٪ على التوالي بحلول ٢٠٢٨.

(٢) تحسين صافي الأرباح المستقبلية:

يكون ذلك بتخفيض أرباح الفترة الحالية بتخفيض إيراداتها، أو تضخيم مصروفاتها. وبالتالي ترحيل أرباح الفترة الحالية الى فترات قادمة؛ حيث تقوم الإدارة بالمسارعة في إثبات مصروفاتها (غير المستحقة) التي تخص فترات مقبلة في حسابات الفترة الحالية لكسب الوقت بإظهار أرباح مستقبلية أكبر؛ مما يعكس انطباعًا عن جودة عملها.

وأغلب الحالات أن هذه الأفعال مصدرها مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، فكلاهما أو أحدهما يصادر الشركة لمصلحته فيسيطر عليها، متناسيًا أن عمله يقوم على أساس الوكالة عن المساهمين، وذلك بهدف:

---

[1] CNBC عربية، ٨-١٢-٢٠١٥، رابط.
[2] العربية نت، ١٢ نوفمبر، ٢٠٢٥، رابط،

- تحسين صورة الإدارة.
- التلاعب بأسعار أسهمها.
- رفع مكافآت مجلس إدارتها.
- رفع تعويضات إدارتها التنفيذية.

والقاعدة أنه: كلما ازدادت الفضائح المالية، أصاب السوق مزيدٌ من القلق، وقد يؤدي ذلك إلى زعزعتها، ليفقد أصحاب المصلحة الثقة بها في المدى المتوسط والطويل.

بعض صور الاحتيال المحاسبي والمالي:

١. تسجيل الإيرادات المستحقة لسنوات تالية في السنة الحالية؛ للإيحاء بأن الإدارة تحافظ على ثبات مستوى إيراداتها على مدار عدة فترات.
٢. تسجيل إيرادات وهمية لتضخيم الإيرادات، كمتحصلات بيع الأصول الثابتة، أو إعادة تبويب بعض أرصدة الميزانية، لإظهار إيرادات وهمية.
٣. ترحيل مصروفات تخص العام الحالي لأعوام تالية، كرسملة بعض المصروفات التشغيلية وعدم تحميلها على قائمة الدخل للفترة الحالية لاهتلاكها خلال فترات قادمة، أو خفض احتياطات ومخصصات بعض الأصول.
٤. تسجيل بعض المصروفات التي تخص فترات مستقبلية خلال الفترة الحالية؛ وذلك لإظهار البيانات المالية للفترات المستقبلية بصورة أفضل.
٥. تسجيل قيمة المتحصلات النقدية كتحصيلات آجلة، كالبائع الذي يقبض نقداً ويسجل مبيعاته آجلاً، فيستفيد من السيولة باستثمارها.

ومثل هذه القضية أُكتشفت إثر انهيار سعر الذهب في سورية في تسعينيات القرن الماضي، حيث وقع محصلّو الضرائب في حماة في فخ السيولة، وقد تبين أنهم يستفيدون من الاحتفاظ من التحصيلات النقدية، بتأخير إيداعها في الخزينة، ليُضاربوا فيها بالذهب، وبعد انهيار سعر الذهب، وقع أغلبهم في عجز السيولة، فانكشفت القضية.

ومثلها أيضاً، حصلت في بنك بارينجز عام ١٩٩٥ حيث دخل موظف البنك في سنغافورة بمراهنات غير مصرح بها على العقود الآجلة، أدت لخسارة ١.٣ مليار دولار وإفلاس البنك.

٦. تم ضبط شخص يجمع تبرعات لصالح جمعية خيرية شهيرة تجمع تبرعاتها عادة من خلال إيداع المتبرعين لتبرعاتهم في مقر الجمعية نفسها دون تعيين محصلين مخصصين. فجهَّز المزور إيصالات مزورة، قبض بموجبها من المتبرعين، ووضع المتحصلات في جيبه، وبعد ورود عدة إخباريات للجمعية بهذا الخصوص، تمت متابعة القضية وتم اعتقال الشخص المحتال.

٧. التلاعب بمتحصلات الديون المعدومة دون إجراءات رسمية وشفافة بالتواطؤ بين إدارة الحسابات والإدرة المالية وإدارة المبيعات.

وكذلك فعلت عملاق الطاقة إنرون عام ٢٠٠١ بتشكيل كيانات وهمية إخفاء ديونها وتضخيم أرباحها ما تسبب بانهيارها، وانهيار العديد من البنوك ذات العلاقة. وكانت شركة المحاسبة العملاقة آنذاك أرثر أندرسون هي اللاعب الرئيس في تلك الفضائح.

٨. تسوية بعض المشتريات أو المبيعات بفواتير صورية والتلاعب بالكميات أو بالأسعار.

وقد فعلها عملاق المصارف في العالم ليمان براذر عام ٢٠٠٨ عندما باع سندات قليلة الجودة مرتبطة بالقروض العقارية شديدة الخطورة فساهم في إحداث الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وأفلس المصرف الذي كان رمزاً من رموز الرأسمالية.

٩. التلاعب في جداول الرواتب والأجور بإدراج أسماء وهمية لعمال أو باستخدام فئات أجر أعلى من الحقيقة واختلاس المبالغ المقابلة. أو إضافة ساعات عمل إضافي وهمية، أو عدم احتساب حسميات الغياب، أو عدم حسم السلف والاقتطاعات على الموظف. وهذه التلاعبات تكون أكبر مع العمال المياومين كما هو الحال في المطاعم وبعض أعمال المقاولات.

ومثلها فضيحة لايبور عام ٢٠١٢ حيث قامت مجموعة من البنوك الكبرى بالتواطؤ والتلاعب في سعر الفائدة المعياري لعدة سنوات بهدف تعظيم أرباحها، وهذا ما ادى للتخلي عن هذا المؤشر عام ٢٠١٧ نهائيًا.

١٠. وجود حساب صوري ضمن شجرة الحسابات يتم فيه معالجة أرصدة مدينة ودائنة تُخفي مبالغ يتم التصرف فيها، بحيث يُصفّر الحساب نهاية الفترة المحاسبية بطريقة ما إذا لم يتم كشفه.

١١. تقديم تقارير محاسبية لفض نزاعات صادرة عن مكتب محاسبة معتمد، ثم يتبين وجود تقارير أخرى، بالتاريخ والموضوع نفسه بمبالغ مختلفة.

١٢. التلاعب بأسعار صرف الصفقات الجارية على مدار العام، أو التلاعب بدفعات الشركاء والعملاء.

١٣. لجوء الشركاء في شركات الأشخاص إلى سحب مبالغ من السيولة كمسحوبات شخصية بشكل مستمر، وحقيقة الأمر أنه يسحب جزءا من رأسماله، خاصة إذا كان النظام الداخلي غافلاً عن ذلك أو أنه غير موجود. والحال نفسه يكون بتأخر بعض الشركاء بسداد رأسمالهم للاستفادة من السيولة بين يديه، دون الشركة، فيحرمها من السيولة ويستفيد هو منها.

إن ما ينجم عن الغش بأنواعه، هو أكل لأموال الناس بالباطل، وهو سُحت محرم، وقد نهى الله تعالى عن ذلك مرتين:

- أشار الله تعالى في الأولى للرشوة بوصفها أداة الغش والفساد، بقوله جل شأنه: **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** (البقرة: ١٨٨).
- أشار الله تعالى في الثانية إلى الحيل لتحقيق الكسب غير المشروع في التبادل بين الناس، بقوله جل شأنه: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** (النساء: ٢٩).

الحلول المقترحة:

١. استخدام العمالة القوية والأمينة، وقد سطَّر القرآن الكريم قاعدة اختيار العمالة، بقوله تعالى: **إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ** (القصص: ٢٦). وذلك باستخدام المحاسبين والماليين من ذوي الكفاءة، مع ضرورة وجود حد أدنى من الخبرة المحاسبية عند الشركاء تجنبًا للتلاعب بهم، وهذا من صفات القوة العلمية والمهنية، ثم اختيار العاملين الأقوياء فنيًا وعلميًا إضافة لنزاهتهم وأمانتهم.

٢. يكتمل الاستخدام الجيد، بتركيز العمال والموظفين، على الالتزام بتطبيق الإفصاح والشفافية، ومتابعة نشر عناصرها بشكل واضح ومُثبت، وإتاحة بياناتها للغير دون فقدان الخصوصية بكل تأكيد.

٣. تُعدُّ الحوكمة عمومًا، والحوكمة المالية خصوصًا، واجبة التحقق والتطبيق في مختلف مراحل العمل المحاسبي، لأنها تُكمل العمل الرقابي، بل هي تمثل الرقابة السابقة.

٤. إيجاد أنظمة رقابية مُحكمة تكون قائمة على حُسن سير العمل، فالأمانة التي وُكّل بها العمال والموظفون لا تكتمل إلا بإحكام الرقابة: أثناء عملهم، وبالرقابة اللاحقة، قال تعالى: **وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** (آل عمران: ٧٥).

٥. تعدُّ الأتمتة المتكاملة المحاسبية منها والمالية، الحل الأمثل، لتجاوز أغلب عقبات الاحتيال المحاسبي والمالي بمختلف أشكاله. ولأجل ذلك لابد من:

- استخدام برامج تعتمد تطبيق المعايير المحاسبية.
- اختيار مكاتب مراجعة خبيرة.
- استخدام برامج محاسبية تتضمن تقنيات لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL. مما يسمح بإصدار التقارير لمن تلزمه بتوليدها عبر موقع الشركة الإلكتروني Website، ومراجعتها وتحليل محتواها المالي بشكل آلي من خلال تقنيات XARL التابعة للغة الإفصاح المالي والمحاسبي نفسها. ويبقى موضوع السرية والخصوصية Privacy مُصان من خلال تصدير لغة XBRL لتقاريرها للطرف الآخر بصيغ منفصلة ومستقلة، لا تسمح للمستفيد من الولوج لسجلات الشركة الأساسية.
- الابتعاد عن برامج المحاسبة التي تسمح بإلغاء القيود المحاسبية أو تعديلها، بطريقة الحذف النهائي ولو كانت مجازة بتفويض الأطراف الأعلى في الهيكل الإداري.
- استخدام تقنيات التفويض والمصادقة Authentication المدعومة بمستويات متعددة من كلمات السر وأسماء المستخدمين وعدم التهاون في التزام المستخدمين جميعهم بهذه التقنية.
- اصدار الفواتير والإيصالات من خلال برامج المحاسبة نفسها وتزويد المحصلين وموزعي البضائع بأجهزة مخصصة مربوطة عبر الشبكات بقاعدة بيانات الشركة، تتضمن أنظمة التتبع GPS التي تحدد المكان والزمان، مع المحافظة على القبض والدفع عبر الحسابات المصرفية وتقليل التعامل النقدي Cash ليكون للنثريات وما شابهها فقط.

- ربط قيود النظام الداخلي، كمؤشرات ضمن النظام المحاسبي والمالي لمنع التجاوزات وخاصة في الشركات العائلية حيث تضيع خيوط وحدود المسؤولية.
- تطوير نماذج رياضية للتنبؤ بالإعسار، لأن الإعسار ونقص السيولة يُمهدان للإدارات بالتفكير بالاحتيال المحاسبي لتغطية فشلهم، ومثل هذه النماذج الاستباقية تساعد في ضبط الاحتيال قبل وقوعه.

إن الخطوات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ لن تمنع حدوث التلاعب والغش بشكل نهائي، والشاهد في ذلك، فضيحة بنك أتش بي سي عام ٢٠١٢، وكان سببها فشل البنك في تطبيق ضوابط كافية لمكافحة غسيل الأموال رغم التقنيات التي يملكها، والخبراء الذين يوظفهم، مما سمح لمهربي المخدرات وممولي الإرهاب تحويل مليارات الدولارات عبر النظام المالي للبنك. وبناء عليه: تُعدُّ الخطوة رقم ١ ركيزة أساسية يُبنى عليها ولا يصح تجاوزها، وهذا يستلزم بناء موارد بشرية مخلصة تخشى الله في عملها، كما تخشى الضوابط والعقوبات، فالوازع الديني ينمي الرقابة الذاتية والفردية لإيمان أصحابه بوجود إله رقيب سيحاسب الجميع على ما اقترفوه من أعمال.

وهذا معنى قول عمر رضي الله عنه، الذي ابتكر عمل المحتسب وطبقه: يزع الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٥ جمادى الثانية ١٤٤٧ هـ الموافق ١٦ كانون ١ / ديسمبر ٢٠٢٥ م

للمزيد يُراجع:

- كتابنا: لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL، رابط.
- كلمة رئيس التحرير: مشكلات القياس في ظل فساد النقد وكساده، العدد ٤٤–٢٠١٦، رابط.
- كلمة رئيس التحرير: الغش المحاسبي – توشيبا كحالة دراسية، العدد ٤٥–٢٠١٦، رابط.
- كلمة رئيس التحرير: المدقق المالي الجنائي في الأموال الخبيثة والأموال المغسولة، العدد ٨٣–٢٠١٩، رابط.

Islamic Microfinance: The Key to Financial Inclusion in North Africa

"Building justice, inclusion, and social welfare through Sharia-compliant finance"

Dr. Mohamed Ben Youssef

CIBAFI Former Secretary General – Lecturer at AP Business School

Member of the Editorial Board of the Global Islamic Economics Magazine

Financial exclusion remains one of the most persistent barriers to development in North Africa. Thousands of small businesses, informal entrepreneurs, and low-income families lack access to fair and affordable credit. Conventional microcredit programs, once heralded as a solution, often led to cycles of over-indebtedness, high interest burdens, and social disillusionment.

Islamic microfinance offers a different path. Rooted in principles of justice, risk-sharing, and social solidarity, it provides financial tools that are not only accessible but also aligned with the values of communities. By linking finance with **maqāṣid al-sharīʿa**, the higher objectives of Islamic law, Islamic microfinance can become a cornerstone of inclusive growth in North Africa.

Why Conventional Microcredit Has Failed Sometimes

Over the past two decades, conventional microcredit schemes spread across developing regions, including North Africa. The promise was simple: small loans would help families start businesses, smooth consumption, and climb out of poverty. But in practice, the outcomes often disappointed.

- **High interest rates**: Many microcredit institutions charged annual rates of 20 to 40%, creating unsustainable debt burdens.
- **Debt traps**: Without viable income streams, many borrowers took multiple loans, leading to defaults and financial distress.

- **Limited impact**: Studies across Africa and South Asia found little evidence that conventional microcredit significantly reduced poverty or improved long-term livelihoods.

Instead of empowerment, many borrowers felt trapped, precisely the opposite of the inclusion these programs were meant to foster.

The Promise of Islamic Microfinance

Islamic microfinance offers an alternative grounded in partnership, fairness, and community solidarity. Its key features make it better suited to North Africa's social and economic fabric:

1. **No Riba (interest)**: Loans are provided through profit-sharing (mudarabah, musharakah) or cost-plus sale (murabaha), ensuring that financing is tied to real economic activity, not interest accrual.
2. **Risk-sharing**: Instead of placing the entire burden on the borrower, Islamic contracts share risk and reward between financier and entrepreneur.
3. **Social instruments**: Tools like zakat (almsgiving) and waqf (endowments) can be integrated to provide safety nets or subsidize financing for the poorest.
4. **Ethical orientation**: Investments are directed toward productive, halal, and socially beneficial activities, fostering community development rather than speculation.

By blending **finance with ethics**, Islamic microfinance avoids the predatory tendencies that undermined conventional microcredit.

Empowering Families and SMEs

In North Africa, where informal work dominates, micro and small enterprises form the backbone of employment. Yet these businesses often lack access to conventional bank financing. Islamic microfinance can:

- **Support women entrepreneurs**: Women in rural Tunisia, Morocco, and Egypt could access small partnership-based loans to expand craft, agriculture, or service businesses.
- **Help farmers**: Salam contracts (advance payment for crops) and mudarabah can finance agricultural production without burdening farmers with fixed-interest debt.
- **Strengthen SMEs**: Murabaha-based financing for equipment and inventory helps small businesses grow sustainably.

Such targeted interventions not only expand access but also build resilience and dignity among low-income families.

Case Study: Tunisia's First Steps in Islamic Microfinance

Tunisia has been at the forefront of experimenting with Islamic microfinance in North Africa. In 2012, **Zitouna Tamkeen** was launched as a pioneering Islamic microfinance institution. Unlike conventional lenders, Zitouna Tamkeen uses contracts such as **musharakah** (partnership) and **murabaha** (cost-plus financing) to support micro and small enterprises.

For example, rural women's cooperatives in central Tunisia have benefited from partnership-based financing to expand olive oil production and artisanal crafts. By avoiding interest-bearing loans and focusing on profit-sharing, these projects have created not only sustainable incomes but also stronger community solidarity.

While challenges remain, such as scaling up operations, ensuring sustainability, and creating regulatory clarity, Tunisia's early experience demonstrates that Islamic microfinance can serve as a **practical tool for poverty reduction and job creation**, rooted in the country's cultural and religious context.

Ethical Foundation

Islamic microfinance is not simply a financial innovation; it is a direct expression of the **maqāṣid al-sharīʿa,** the higher objectives of Islamic law. These objectives include:

- **Justice (ʿadl)**: Ensuring fairness in financial relationships by prohibiting exploitation.
- **Inclusion (shumūl)**: Providing access to financial services for the marginalized.
- **Social welfare (maslaha)**: Promoting the well-being of individuals and society through ethical investments.
- **Preservation of wealth (ḥifẓ al-māl)**: Protecting assets and encouraging their productive use.

By aligning with these principles, Islamic microfinance becomes more than a financial tool; it becomes a mechanism for social transformation.

Building a Future for North Africa

To unlock the full potential of Islamic microfinance in North Africa, policymakers and institutions should:

- Develop **supportive legal frameworks** that recognize Islamic contracts.
- Encourage partnerships between **Islamic banks, microfinance institutions, and NGOs**.
- Create **capacity-building programs** to train Sharia scholars, financial professionals, and community leaders.
- Leverage **technology** (mobile banking, digital platforms) to reduce costs and expand reach.

Such measures would enable Islamic microfinance to scale, attract ethical investors, and integrate into national development strategies.

Conclusion

Islamic microfinance is not a luxury — it is a necessity. At a time when conventional microcredit has failed to deliver lasting change, North Africa needs a model that reflects its values and meets its people's needs. By combining financial inclusion with the ethical imperatives of **maqāṣid al-sharīʿa**, Islamic microfinance can empower families, strengthen small businesses, and create a more just and resilient economy.

It is time for North Africa to see Islamic microfinance not as a niche, but as a **key driver of inclusive growth and social justice**.

References

Al-Ajlouni, A. T., & Al-Hakim, A. M. (2019). The role of Islamic microfinance in poverty alleviation and sustainable development. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 12*(4), 479–495. https://doi.org/10.1108/IMEFM-01-2018-0008

International Finance Corporation (IFC). (2020). *Microfinance in the Middle East and North Africa: Building inclusive financial systems*. Washington, DC: World Bank Group.

Obaidullah, M., & Khan, T. (2008). *Islamic microfinance development: Challenges and initiatives*. Islamic Research and Training Institute (IRTI). Jeddah: Islamic Development Bank.

World Bank. (2021). *Financial inclusion in Tunisia: Toward greater access to finance for households and small enterprises*. Washington, DC: World Bank.

Zitouna Tamkeen. (2022). *Annual report 2022*. Tunis: Zitouna Tamkeen Publications.

حلول واستثمار لقضية مستعصية باستخدام الصكوك

سامر الشحنة البستاني
باحث

قضية النظافة وحماية البيئة، وهي قضية كثيرًا ما أرقت، وشغلت الحكومات، وحتى المنظمات، للحيلولة دون تأثيرها الضار على المجتمع، من حيث تصريفها وانبعاثاتها الضارة في الشوارع، وبين الأبنية السكنية.

الاستثمار: إنشاء معمل تدوير نفايات في كل محافظة، مع إجراءات داخل المدن، لسحب القمامة من المواطنين بطرق تحفيزية، وتمويل المشروع يكون من المواطنين، عن طريق فتح باب الاكتتاب، والحصول على صكوك استثمار، والحصول على أرباح من عوائد المشروع.

وصف المشروع:

موضوع القمامة موضوع شائك، وخصوصًا في البلدان النامية، إذ له أضرار على البيئة، وعلى البشر، ودأبت الحكومات والإدارات على معالجة الموضوع، لكن للأسف الحل لا يكمن عند أصحاب القرار فقط، إذ تعمل جاهدة على تأمين عمال نظافة أو سيارات لنقل القمامة، أو حاويات منتشرة على طول شوارع المدن وأزقتها، لكن القمامة بحاجة لوعي وثقافة وحس بالمسؤولية من الأفراد، ولا يمكن حتى في البلدان المتقدمة أن تضبط الرمي العشوائي للقمامة، وما ينتج عنها من مضار بدون مساعدة الأفراد، حتى لو اتخذت قوانين رادعة، من غرامات وغيرها، إذ من الصعب توظيف لكل بناء موظف، لضبط عمليات رمي القمامة، وهذا محال فهو بحاجة لجيش من الموظفين ومع ذلك لن يفلح بالضبط!

إذًا إن كان الرادع الداخلي والأخلاقي والديني عند كثير من الناس لا يثمر. والرادع القانوني صعب التطبيق. والرادع الصحي بالتنبيه، والتحذير والتوعية، لا يؤثر إذًا فما الحل؟

الحل يكمن بالتحفيز المالي، وأن يستثمر الإنسان في قمامته، وهذا الحل الوحيد للضبط ويكون عبر بيع الإنسان قمامته لمركز في منطقته، والمركز يكون مفتوحا على مدار ال ٢٤ ساعة، بورديات منتظمة، وبما أنه أصبح للقمامة قيمة مادية، فلن ترى بعدها من يرمي قمامته على قارعة الطريق، وبين الأشجار والحدائق.

الخطوات العملية للحصول على السيولة عن طريق الصكوك :

تمر عملية الحصول على السيولة عن طريق الصكوك بعدة مراحل وتشارك فيها عدة أطراف منها ما هو أساسي ولا يستغنى عنه ومنها ما هو ثانوي يساعد ويساند في عملية التمويل عن طريق الصكوك .

نوجز تلك الاطراف على النحو الآتي :

الأطراف الأساسية :

١ـ المنشئ : الشخص الاعتباري الذي يحتاج إلى السيولة والتمويل(جهة حكومية، أو جهة خاصة ، مؤسسة مالية، مصرف . . .الخ)

٢– الشركة ذات الغرض الخاص SPV : الجهة المصدرة أو وكيل الإصدار .

٣– محفظة التصكيك : هي الوعاء الاستثماريالذي يجمع الأصول التي تم تصكيكها .

٤– حملة الصكوك : وهم مالكو الصكوك من المستثمرين الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين .

الأطراف المساندة :

١ـ هيئة الرقابة الشرعية : هي الجهة التي تختص بالتحقق من توافق الصكوك مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها .

٢ـ مدير الإصدار : شركة خدمات مالية مرخص لها من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية لإدارة وتنظيم الإصدار والترويج له .

٣ـ متعهد التغطية : شركة خدمات مالية تتولى مهام تغطية الاكتتاب في حال عدم اكتماله .

٤ـ أمين الاستثمار :شركة خدمات مالية تتولى حماية مصالح حملة الصكوك .

٥ـ مدقق الحسابات الخارجي : المدقق الذي يقوم بتدقيق حسابات الشركة ذات الغرض الخاص .

٦ـ لجنة حملة الصكوك : مجموعة منتخبة من حملة الصكوك تتشكل لتمثيل حملة الصكوك وحماية مصالحهم المشتركة .

٧ـ وكالات التصنيف : تقوم هذه الوكالات بدور مهم في تصنيف الإصدارات المالية التي تطرح في أسواق رأس المال .

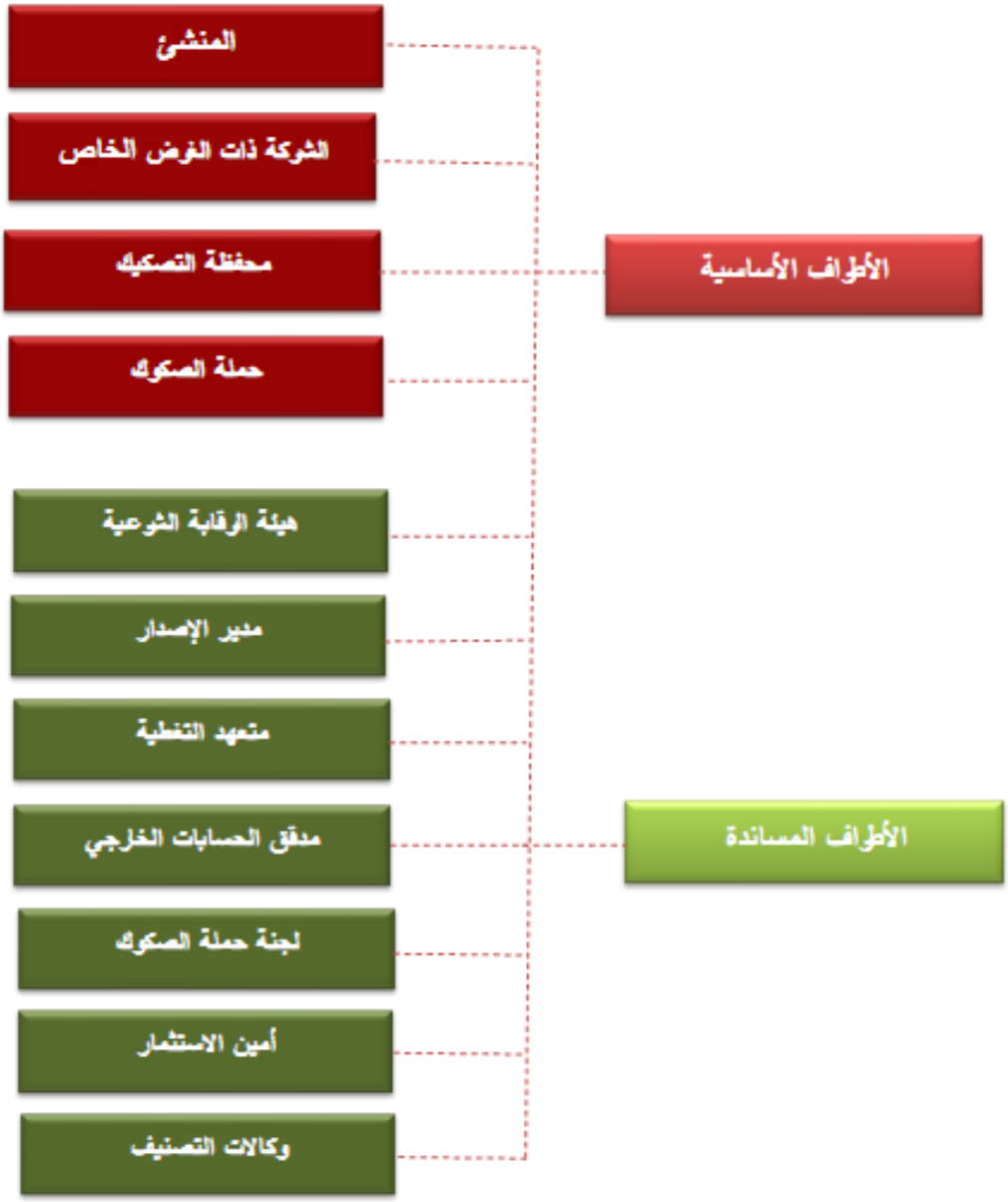

خطوات التصكيك:

الشكل التالي يبين خطوات التصكيك بشكل مختصر:

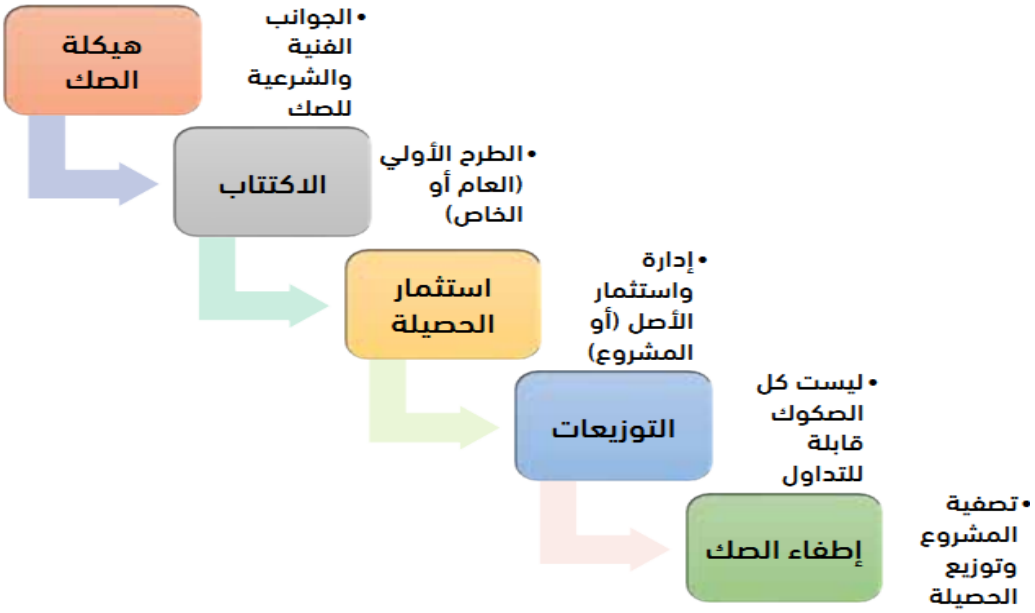

آلية وخطوات تنفيذ المشروع:

– اتفق أعضاء مجلس إدارة معمل الإطارات بحماة (أفاميا)، التابع لوزارة الصناعة، وهو معمل متوقف منذ عقدين تقريبًا، للاستفادة من المعمل المتوقف، وتحويله لمعمل لمعالجة نفايات، لغرضين، منها الاستفادة من ريعه، وبالوقت نفسه التعاون مع وزارة البيئة لتحقيق النظافة والتقليل من الأضرار وحماية البيئة.

لذلك قامت الإدارة ببيع الآلات القديمة، غير الداخلة في خط إنتاج المعمل الجديد، الذي يحتاج مبالغ كبيرة لتشغيله، وبغرض الحصول على السيولة قامت الشركة (الشركة المنشئة) بعرض أرض المعمل القديم للمشاركة عن طريق إصدار صكوك مضاربة، وأنشأت لأجل ذلك شركة متخصصة للقيام بتلك العمليات (شركة ذات غرض خاص). وتقوم بالمهام التالية:

– دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، ثم دراسة التكاليف، وكل ما يلزمه من أمور مالية ... الخ.

– التصكيك: بتقسيم تكلفة المشروع على شكل صكوك وطرحها للاكتتاب العام.

– جمع التمويل و السيولة المطلوبة.

– إنشاء صندوق استثماري (وعاء) لتشغيل المعمل بشراء الآلات والتجهيزات اللازمة، و إنشاء مراكز صغيرة في الأحياء، مكونة مثلا من مبنى صغير (كولبة) فيه موظفين أو أكثر، وتجهيزه بسيارة وميزان

وصندوق فيه مال لشراء أكياس القمامة الموزونة، أو تفعيل آلية إضافة رصيد في البنك، يزيد بكل مرة يقدم فيها القمامة للمركز يستطيع السحب منه متى شاء.

– تقوم السيارة التي وُضعت فيها القمامة، بإفراغ حمولتها في المعمل وبدوره يقوم المعمل بمعالجة وإعادة تدوير القمامة وفرزها، كالمعادن، والبلاستيك، والنايلون والخشب و... الخ ومن ثم بقايا الطعام، تحول لسماد عضوي.

– بعد قيام المعمل بتحويل القمامة إلى مواد أولية، يتم بيعها للشركات الصناعية، كلٌ حسب تخصصه، ومن ثم الحصول على ثمنها.

يعاد المبلغ للشركة المنشئة، التي بدورها تعطي نسبة من الأرباح، حسب الاتفاق للشركة ذات الغرض الخاص، والتي أيضًا بدورها توزع الأرباح على المستثمرين حملة الصكوك بشكل شهري، أو أكثر حسب الاتفاق عند الاكتتاب.

وهنا نرى أن المواطن يستفيد من قمامته، ومن عوائد الصكوك، إن كان مكتتبًا على الصكوك، وفي ذلك تكون هناك استفادة عامة، تفضي إلى نظافة البلد وإلى الاستثمار في آن واحد.

وفيما يلي جدول لوصف صك المضاربة الذي هو مكان الدراسة:

المنشئ	إدارة معمل التدوير المعينة من وزارة الصناعة
المصدر	مصرف سوريا الدولي الاسلامي (الشركة ذات الغرض الخاص)
محفظة التصكيك	صندوق التنمية والاستثمار التابع لمصرف سوريا الدولي الاسلامي.
حملة الصكوك	مواطنون يرغبون بالاستثمار ومؤسسات
هيئة الرقابة الشرعية	مجموعة من الفقهاء المتخصصون في مجال المعاملات المالية والصيرفة الإسلامية ممكن ترشيحهم من وزارة الاوقاف
مدير الإصدار	لجنة منبثقة عن سوق دمشق للأوراق المالية او لجنة مشكلة من البنك الاسلامي
متعهد التغطية	بنك سوريا الدولي الإسلامي
أمين الاستثمار	بنك سوريا الدولي الإسلامي
مدقق الحسابات	لجنة تابعة لوزارة المالية
لجنة حملة الصكوك	تنتخب مجموعة من حملة الصكوك من له باع اداري وتنظيمي
وكالة التصنيف	الوكالة الاسلامية الدولية (البحرين)

والشكل التالي يعرض هيكل صكوك المضاربة للمشروع المذكور:

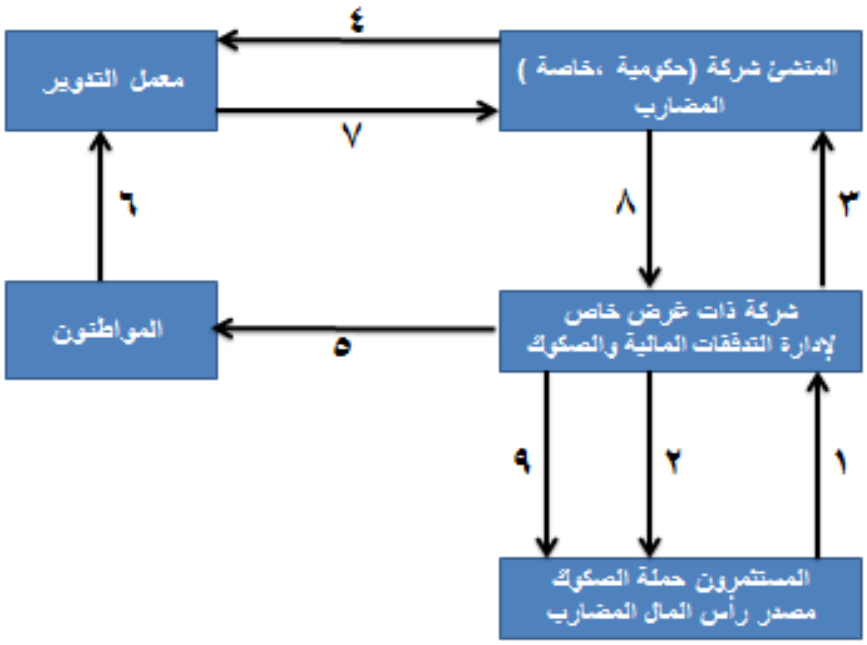

تفسير أرقام مخطط هيكل صكوك المضاربة:

١– نقد. ٢– صكوك. ٣– رأس مال. ٤– تشغيل رأس المال المضارب، مصاريف وتكاليف. ٥– مبلغ مالي مقابل كيس القمامة من عوائد الأرباح. ٦– أكياس القمامة. ٧– عوائد مبيع المواد الأولية. ٨– أرباح عملية التصنيع. ٩– عوائد دورية من أرباح المضاربة.

الإطار النظري لنظرية الاقتصاد الروحي – التزكية كمحرك للفاعلية الاقتصادية في النموذج الحضاري:

عرض إشكالية العلاقة بين المال والروح في النماذج الاقتصادية المعاصرة

د. صالح حسن عرابي

أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الدراسات الإسلامية- دبي

باحث دكتوراة فلسفة الاقتصاد - كلية الدراسات الافريقية العليا- جامعة القاهرة

في سياق النماذج الاقتصادية المعاصرة، تبرز إشكالية العلاقة بين المال والروح بوصفها واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وإهمالاً في آن واحد. فقد تأسست معظم النماذج الاقتصادية الحديثة على منطلقات مادية بحتة، ترى في المال أداةً للمنفعة، وفي الإنسان كائناً نفعياً يسعى لتعظيم مصالحه الذاتية. هذا التصور، الذي تجذّر في الفكر الكلاسيكي منذ آدم سميث، وتطوّر عبر المدرسة النيوكلاسيكية، والنيوليبرالية، وغيرها، أدى إلى فصل حاد بين الاقتصاد كمجال وظيفي، والروح كمجال شخصي، أو ديني لا علاقة له بالتحليل الاقتصادي.

يفترض النموذج السائد، الذي يُعرف بالإنسان الاقتصادي Homo Economicus، أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على حسابات عقلانية تهدف إلى تعظيم المنفعة أو الربح، دون اعتبار للقيم الداخلية، أو البُعد الروحي. وقد انتقد العديد من المفكرين هذا النموذج، من بينهم أمارتيا سن Amartya Sen، الذي أشار إلى أن هذا التصور يُقصي الأبعاد الأخلاقية والرمزية من الفعل الاقتصادي، ويُنتج نماذج غير قادرة على تفسير السلوك الإنساني في سياقات التضامن، الإيثار، أو المعنى. كما أن الدراسات الحديثة في الاقتصاد السلوكي، مثل أعمال دانيال كانيمان Daniel Kahneman، أثبتت أن الإنسان لا يتصرف دائمًا وفقًا لمنطق الربح، بل يتأثر بعوامل نفسية، إدراكية، وقيمية، مما يُضعف من صلاحية النموذج المادي في تفسير الواقع[1]. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات، رغم أهميتها، بقيت حبيسة التحليل النفسي، أو السلوكي، ولم تُقدّم بديلاً حضاريًا يُعيد دمج المال بالروح ضمن منظومة متكاملة.

[1] مقدمة 101 في الاقتصاد السلوكي، الموقع الالكتروني: https://hawaz.sa/ar/blogs/mkdm-101-fy-alaktsad-alsloky

من جهة أخرى، حاول الاقتصاد الإسلامي أن يُعيد الاعتبار للقيم الدينية في الفعل الاقتصادي، لكنه غالبًا ما بقي في إطار الضوابط الشرعية دون أن يُطوّر نموذجًا رمزيًا يُعيد بناء المفاهيم من جذورها. فالمعاملات الإسلامية، رغم التزامها بالأحكام، لم تُقدّم تصوراً متكاملاً للإنسان الاقتصادي بوصفه كائنًا متزكيًا، ولم تُطوّر أدوات قياس للفاعلية الروحية في السياق الاقتصادي.

هذا الانفصال بين المال والروح أدى إلى نتائج ملموسة في الواقع، من أبرزها فقدان المعنى في العمل، وتحوّل المؤسسات إلى كيانات وظيفية خالية من الرسالة، وظهور أزمات أخلاقية في الأسواق، مثل الفساد، الاستغلال، وانعدام العدالة التوزيعية. وقد أظهرت تقارير البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي أن النمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بتحسن جودة الحياة أو العدالة الاجتماعية، مما يُشير إلى خلل في النموذج نفسه، لا في أدواته فقط.

من هنا، تبرز الحاجة إلى نظرية جديدة تُعيد وصل المال بالروح، وتُعيد تعريف الفاعلية الاقتصادية بوصفها أثراً وجوديًا، لا مجرد نتيجة كمية. نظرية تُعيد الاعتبار للتزكية كقوة محركة، وتُعيد بناء الإنسان الاقتصادي من الداخل، ضمن نموذج حضاري يُدمج بين الوظيفة والرمز، وبين الإنتاج والمعنى. وهذا ما تسعى إليه نظرية الاقتصاد الروحي، التي تُقدّم تصوراً تأسيسيًا جديداً، يُعيد تشكيل العلاقة بين المال والروح على أسس رمزية ووظيفية متكاملة.

الحاجة إلى نموذج حضاري جديد يدمج بين التزكية والفاعلية

في ظل الأزمات المتراكمة التي تعصف بالمنظومات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، تبرز الحاجة الملحّة إلى نموذج حضاري جديد لا يكتفي بإصلاح الأدوات، بل يُعيد بناء الإنسان نفسه بوصفه محوراً للفاعلية والمعنى. لقد أثبتت النماذج الاقتصادية التقليدية، سواء في صيغها الرأسمالية، أو الاشتراكية، أو حتى الإسلامية المؤسسية، أنها تفتقر إلى القدرة على دمج البُعد الروحي في صلب الفعل الاقتصادي، مما أدى إلى انفصال حاد بين الأداء الاقتصادي وبين التزكية الداخلية، وبين النجاح المادي وبين الاتزان الوجودي.

إن الفاعلية الاقتصادية كما تُقاس في النماذج السائدة، ترتكز على مؤشرات كمية: الإنتاج، الربحية، الكفاءة، النمو. وهي مؤشرات، رغم أهميتها، لا تعكس بالضرورة جودة الحياة، ولا تُعبّر عن أثر الفعل الاقتصادي على الإنسان من حيث التوازن، المعنى، والكرامة. وقد أظهرت تقارير التنمية البشرية الصادرة

عن الأمم المتحدة[1] أن الدول ذات الناتج المحلي المرتفع ليست بالضرورة أكثر سعادة، أو عدالة، أو استقراراً نفسيًا، مما يُشير إلى خلل في النموذج نفسه، لا في نتائجه فقط.

في المقابل، فإن التزكية، بوصفها عملية داخلية لتحرير الإنسان من نوازعه الأنانية وتوجيهه نحو المعنى، تُشكّل قوة دافعة عميقة للفاعلية، لكنها بقيت مغيّبة عن التحليل الاقتصادي، أو محصورة في الخطاب الأخلاقي والديني دون أدوات قياس أو نماذج تطبيقية. وهذا ما يجعل الحاجة إلى نموذج حضاري جديد أمرًا وجوديًا، لا مجرد خيار فكري.

النموذج المنشود هو ذلك الذي يُدمج بين التزكية والفاعلية ضمن منظومة رمزية–وظيفية متكاملة، تُعيد تعريف الفاعلية الاقتصادية بوصفها أثرًا وجوديًا، وتُعيد بناء المؤسسات على أساس من المعنى، وتُطوّر أدوات قياس تُراعي البُعد الداخلي للإنسان، لا فقط نتائجه الخارجية. إنه نموذج لا يُقصي المال، بل يُعيد توجيهه، ولا يُلغي الوظيفة، بل يُحمّلها رسالة، ولا يُعارض التقنية، بل يُؤنسنها، أي يُعيد ربط السياسات الاقتصادية بالقيم الإنسانية، والعدالة الاجتماعية.

هذا النموذج لا يمكن أن ينبثق من داخل النماذج التقليدية، لأنه يتطلب إعادة بناء المفاهيم من جذورها، وتأسيس مدرسة معرفية جديدة تُعيد وصل الاقتصاد بالروح، وتُعيد الاعتبار للإنسان بوصفه كائنًا متزكيًا فاعلاً، لا مجرد وحدة إنتاج أو استهلاك. ومن هنا، تأتي نظرية الاقتصاد الروحي كمشروع تأسيسي لهذا النموذج، تُقدّم تصوراً متكاملاً يُدمج بين العمق الرمزي والمعرفة التطبيقية، ويُعيد تشكيل العلاقة بين المال والروح، بين الفاعلية والتزكية، وبين الإنسان والعالم.

أهداف نظرية الاقتصاد الروحي

- تأصيل المفاهيم الرمزية التي تقوم عليها نظرية الاقتصاد الروحي، وتوضيح استقلاليتها عن النماذج الاقتصادية السابقة.
- إعادة تعريف الفاعلية الاقتصادية في ضوء التزكية، وتطوير مؤشرات قياس جديدة تراعي الأثر الوجودي والمعنوي.

[1] تقرير التنمية البشرية للعام 2025 متاح على الرابط التالي: https://hdr.undp.org/human-development-report-2025

- بناء نماذج مؤسسية تطبيقية تُفعّل النظرية في الواقع، وتُعيد تصميم بيئة العمل والقرار الاقتصادي.
- نقد النماذج الاقتصادية التقليدية من منظور رمزي ووظيفي، وبيان قصورها في دمج البُعد الروحي.
- تأسيس مدرسة معرفية مستقلة تُعيد الاعتبار للإنسان في قلب الفعل الاقتصادي، وتفتح آفاقًا جديدة للبحث والتطبيق.

المنهج المعتمد في إعداد نظرية الاقتصاد الروحي

يعتمد بناء النظرية على منهج مركّب يجمع بين:

- التحليل الرمزي التأملي Contemplative Symbolic Analysis: لفهم المفاهيم الروحية كالتزكية، الاتزان، المعنى، وتحويلها إلى عناصر وظيفية.
- المقارنة المنهجية Methodological Comparison: بين المدارس الاقتصادية والفكرية المختلفة، لتبيان الفروق الجوهرية واستقلالية النظرية.
- النمذجة المؤسسية Institutional Modeling: لتصميم أدوات تطبيقية قابلة للتحقق، تربط بين البُعد الداخلي للإنسان، والفاعلية الاقتصادية.
- التوثيق العلمي Scientific Documentation: بالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية والفلسفية والنفسية، وتوظيفها في بناء نموذج متكامل.

الدراسات السابقة ذات الصلة

رغم أن مصطلح الاقتصاد الروحي لم يُستخدم بشكل منهجي في الأدبيات الاقتصادية، إلا أن هناك إشارات جزئية في بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين القيم الروحية، والسلوك الاقتصادي، منها:

- أمارتيا سن[1] Amartya Sen: في أعماله حول "الهوية والعقل"، انتقد النموذج النفعي للإنسان الاقتصادي، ودعا إلى دمج البُعد الأخلاقي في التحليل الاقتصادي، مؤكداً أن الفاعلية لا تُقاس فقط بالنتائج المادية، بل بالنية والمعنى[2].
- دانيال كانيمان Daniel Kahneman: في كتابه Thinking, Fast and Slow، أثبت أن الإنسان لا يتصرف وفقًا لمنطق الربح فقط، بل يتأثر بعوامل إدراكية وقيمية، مما يُضعف صلاحية النموذج الكمي في تفسير الواقع[3].
- دراسات الاقتصاد السلوكي والاجتماعي: مثل تلك المنشورة حول الاقتصاد الأخلاقي والاقتصاد القيمي، والتي تُشير إلى أهمية البُعد الداخلي في اتخاذ القرار الاقتصادي، لكنها لم تُطوّر نموذجًا حضاريًا متكاملاً كما تفعل نظرية الاقتصاد الروحي[4].
- محمد باقر الصدر[5]: يؤسس لنظرية اقتصادية إسلامية ترتكز على العدالة والتكافل، وتدمج البعد الروحي في تنظيم الملكية والتوزيع، رافضًا النماذج الوضعية التي تفصل الاقتصاد عن القيم. ويطرح الإسلام كمنظومة متكاملة تربط الأداء الاقتصادي بالتزكية والمسؤولية الأخلاقية. في المقابل، تفترض الرأسمالية أن الربح الفردي يحقق التوازن، وتلغي الاشتراكية الملكية الخاصة لتحقيق العدالة؛ وكلاهما يتجاهل البعد الروحي كمصدر داخلي للضبط، مما يتعارض مع نظرية الاقتصاد الروحي.

أولاً: في الاقتصاد الإسلامي Islamic Economics Perspective:

---

[1] يشير مفهوم أمارتيا سن الهوية والعقل إلى أفكار المفكر الاقتصادي والفيلسوف الهندي الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن، والذي يؤكد في كتابه الهوية والعنف أن الأشخاص يجب أن يكونوا قادرين على التحكم في هوياتهم المتعددة بدلًا من أن تتحكم الهوية فيهم. ويعارض سن فكرة وجود صدام حتمي بين الهويات، خاصة الهويات الدينية، ويرى أن هذا الوهم يساهم في تأجيج العنف.

[2] أنظر: نسيبة، سري، أمارتيا سن والهوية، **مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد (11)، العدد (41)، قطر، 2022، ص 138-139

[3] أنظر: دانيال كانيمان، **التفكير السريع والبطيء**، ترجمة: شيماء طه الريدي، محمد سعد طنطاوى، الناشر: مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2014، ص 313.

[4] أنظر: خميسي، عزيز ربيع إبراهيم، بواعث السلوك الاقتصادي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي -دراسة مقارنة نقدية، **مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الاندلس للعلوم والتقنية، المجلد (10)، العدد (82)، الجمهورية اليمنية، 2023، ص 42-43.

[5] أنظر: الصدر، محمد باقر، **اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيله**، الناشر: مطبعة الآداب، ط 1، النجف الاشرف، العراق، 1961.

رغم أن الاقتصاد الإسلامي يُعد الأقرب من حيث المرجعية الروحية، إلا أن الدراسات فيه غالبًا ما ركّزت على الضوابط الشرعية دون بناء رمزي وظيفي متكامل. من أبرز الإسهامات:

- نظرية المقاصد في الاقتصاد[1] Maqasid-Based Economic Theory: والتي تربط بين حفظ الدين والنفس والمال، لكنها لم تُطوّر أدوات قياس للفاعلية الروحية.
- الاقتصاد الإسلامي المؤسسي[2] The Institutional Dimension of Islamic Economics: الذي دعا إلى دمج الأخلاق في السياسات الاقتصادية، لكنه بقي في إطار إصلاحي لا تأسيسي.
- دراسات التمويل الإسلامي Islamic Finance Studies: التي ركّزت على الصيغ والمعاملات (مرابحة، مضاربة...) دون بناء تصور متكامل للإنسان الاقتصادي المتزكي.
- دراسة نقدية مهمة[3] An Important Critical Study: والتي تُشير إلى الحاجة لنموذج يتجاوز الشكل إلى الجوهر، لكنها لا تُقدّم أدوات رمزية وظيفية.

ثانيًا: في الاقتصاد التقليدي In Conventional Economics:

النماذج التقليدية، سواء الكلاسيكية، أو الكينزية، أو النيو ليبرالية، وغيرها قامت على منطلقات مادية بحتة:

- الإنسان الاقتصادي Homo Economicus: كما في أعمال آدم سميث وجون ستيوارت ميل، حيث يُفترض أن الإنسان يسعى لتعظيم المنفعة الذاتية.
- الفاعلية بوصفها إنتاجية وربحية Effectiveness as Productivity and Profitability: كما في النموذج الكينزي، الذي يُركّز على التوظيف والنمو، دون اعتبار للبُعد القيمي أو الروحي.

---

[1] أنظر: القرضاوي، يوسف، مقاصد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمال، الناشر: **المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث**، ورقة بحثية، الدورة (18)، دبلن، يوليو، 2008، ص 11.

[2] أنظر: شابرا، محمد عمر، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**، ترجمة: رفيق يونس المصري، الناشر: دار الفكر، ط 2، دمشق، 2005، ص 232

[3] M. Umer Chapra, Islamic Economics: What It Is and How It Developed, **Islamic Research and Training Institute**, EH.net, https://eh.net/encyclopedia/islamic-economics-what-it-is-and-how-it-developed/

- الاقتصاد السلوكي Behavioral Economics: كما في أعمال كانيمان وثالر، والتي أثبتت أن الإنسان لا يتصرف دائمًا بعقلانية، لكنها لم تُقدّم نموذجًا حضاريًا بديلاً.
- دراسة مقارنة مهمة An Important Comparative Study: الاقتصاد التقليدي في مقابل اقتصاد المعرفة والتنافسية[1]، والتي تُبرز قصور الاقتصاد التقليدي في التعامل مع القيم والمعنى، وتُمهّد لفكرة الاقتصاد الرمزي.

مراجعة نقدية للدراسات السابقة

أولاً: الاقتصاد الإسلامي –بين الضبط الشرعي والغياب الرمزي:

رغم أن الاقتصاد الإسلامي يُعد الأقرب من حيث المرجعية الروحية، إلا أن معظم الدراسات فيه ركّزت على الضوابط الفقهية والمعاملات المالية، دون بناء رمزي وظيفي للإنسان الاقتصادي. من أبرز الإشكاليات:

- الاقتصار على الشكل دون الجوهر Limiting to Form Without Essence: حيث تُركّز الأدبيات على صيغ التمويل (مرابحة، مضاربة، إجارة...) دون تحليل عميق لمفهوم التزكية كقوة اقتصادية.
- غياب أدوات القياس الروحي Absence of Spiritual Measurement Tools: لم تُطوّر مؤشرات لقياس أثر التزكية في الفاعلية الاقتصادية، مما جعل التزكية تُعامل كقيمة أخلاقية لا كوظيفة اقتصادية.
- الخلط بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأخلاقي The Conflation of Islamic Economics with Ethical Economics: كما في أعمال محمد عمر شابرا، التي دعت إلى دمج الأخلاق في السياسات، لكنها بقيت في إطار إصلاحي لا تأسيسي.

مثال نقدي: رغم أهمية نظرية المقاصد في ربط الاقتصاد بحفظ الضرورات، إلا أنها لم تُنتج نموذجًا وظيفيًا يُفعّل التزكية في المؤسسات الاقتصادية، ولم تُقدّم أدوات قياس قابلة للتحقق.

---

[1] أنظر: عبد الغني، محمد فتحي قرني، الاقتصاد التقليدي في مقابل اقتصاد المعرفة والتنافسية، **مجلة السياسة والاقتصاد**، المجلد (2020)، العدد (6)، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، مصر، 30 إبريل/نيسان 2020، ص 44.

ثانيًا: الاقتصاد التقليدي – الإنسان بوصفه كائنًا نفعيًا:

النماذج الاقتصادية التقليدية، سواء الكلاسيكية، أو الكينزية، أو النيوليبرالية، وغيرها قامت على منطلقات مادية بحتة، تُقصي البُعد الروحي تمامًا:

- الإنسان الاقتصادي Homo Economicus: كما في أعمال آدم سميث وجون ستيوارت ميل، حيث يُفترض أن الإنسان يسعى لتعظيم المنفعة الذاتية، دون اعتبار للقيم أو المعنى[1].
- الفاعلية بوصفها إنتاجية وربحية Effectiveness as Productivity and Profitability: تُقاس الفاعلية بمؤشرات كمية (الناتج، الكفاءة، الربح)[2]، دون أي اعتبار للاتزان الداخلي، أو الأثر الوجودي.
- الاقتصاد السلوكي Behavioral Economics: كما في أعمال دانيال كانيمان وريتشارد ثالر، أثبتت أن الإنسان لا يتصرف بعقلانية مطلقة، لكنه بقي حبيس التحليل النفسي دون بناء حضاري بديل[3].

نقد منهجي: هذه النماذج، رغم قوتها التحليلية، تُنتج مؤسسات خالية من الرسالة، وتُحوّل الإنسان إلى أداة، مما يُفرغ الفعل الاقتصادي من معناه الوجودي.

ثالثًا: الفكر الصوفي – العمق الروحي دون نمذجة اقتصادية:

الفكر الصوفي يُقدّم ثروة رمزية هائلة في فهم الإنسان، النية، التزكية، والاتزان الداخلي، لكنه لم يُطوّر نماذج اقتصادية وظيفية قابلة للتطبيق:

- التركيز على التجربة الفردية Focus on the Individual Experience: معظم الأدبيات الصوفية تُعالج التزكية في سياق شخصي، دون ربطها بالفاعلية الاقتصادية أو بالمؤسسات.

---

[1] هذا الافتراض يُعد من ركائز النظرية النفعية الكلاسيكية، وقد اقترحه الفيلسوف الإنجليزي جيريمي بنثام في أواخر القرن الثامن عشر، ثم طوّره لاحقًا جون ستيوارت ميل، https://www.elmajale.com/2024/12/blog-post_88.html?form=MG0AV3&form=MG0AV3

[2] فريدريك تايلور (Frederick Taylor) رائد الإدارة العلمية، ركّز على الكفاءة والإنتاجية كمؤشرات للفاعلية.

[3] هربرت ماركوز – مدرسة فرانكفورت، في كتابه الإنسان ذو البُعد الواحد، انتقد العقلانية الأداتية التي تُفرغ الإنسان من المعنى، واعتبر أن التحليل النفسي يمكن أن يُستخدم لتحرير الإنسان. لكنه أشار إلى أن فرويد لم يُطوّر مشروعًا حضاريًا، بل بقي حبيس البنية النفسية الفردية.

- غـــــياب أدوات الـــــقياس والـــــتحقق Absence of Measurement and Verification Tools: لا توجد مؤشرات صوفية لقياس أثر التزكية في الأداء الاقتصادي أو في اتخاذ القرار.
- الـــرمـــزيـــة دون تحـــويـــل وظـــيفي Symbolism Without Functional Transformation: المفاهيم مثل الفناء، الإخلاص، التوكل، تُقدّم رؤى عميقة، لكنها لم تُترجم إلى أدوات اقتصادية قابلة للتفعيل.

نقد تأسيسي: الفكر الصوفي يُقدّم البنية الرمزية التي يحتاجها الاقتصاد الروحي، لكنه يتطلب إعادة تأويل وظيفي وتحويل منهجي ليُصبح نموذجًا اقتصاديًا قابلاً للقياس والتطبيق.

(مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والتقليدي والصوفي) (جدول ١)

المجال	نقاط القوة	نقاط القصور
الاقتصاد الإسلامي	مرجعية شرعية، قيم أخلاقية	غياب النمذجة الرمزية، ضعف أدوات القياس
الاقتصاد التقليدي	أدوات تحليل قوية، مؤشرات كمية	إقصاء البُعد الروحي، اختزال الإنسان
الفكر الصوفي	عمق رمزي، فهم للتزكية	غياب التفعيل المؤسسي، نقص في النمذجة الاقتصادية

من هنا، تبرز نظرية الاقتصاد الروحي بوصفها مشروعًا تأسيسيًا يُعيد بناء المفاهيم من جذورها، ويُدمج بين العمق الرمزي والتفعيل الوظيفي، ويُقدّم أدوات قياس جديدة، ويُؤسس لنموذج حضاري يُعيد وصل المال بالروح، والفاعلية بالتزكية، والإنسان بالمؤسسة.

أهمية إعادة تعريف الاقتصاد من منظور تكاملي بين الروح والمادة

لقد نشأ علم الاقتصاد الحديث في سياق فلسفي مادي، يفصل بين الإنسان ككائن روحي وبين نشاطه الاقتصادي كعملية مادية بحتة. هذا الفصل أدى إلى تشوهات عميقة في فهم المال، والعمل، والقيمة، حيث أصبح الاقتصاد يُقاس فقط بالأرقام، ويُدار بمنطق الربحية، ويُمارس بمعزل عن النية والمعنى. ومن هنا، تبرز أهمية إعادة تعريف الاقتصاد من منظور تكاملي بين الروح والمادة، بوصفه ضرورة حضارية، وأداة إصلاحية، ومنهجًا لتزكية الإنسان والمجتمع.

أولا: الاقتصاد ليس مجرد علم مادي، بل ممارسة وجودية:

الاقتصاد في جوهره هو تعبير عن علاقة الإنسان بالكون، وبالآخر، وبالمال كأمانة. حين يُفصل عن الروح، يتحول إلى أداة استهلاك واستغلال، أما حين يُدمج بالنية والتزكية، فإنه يصبح وسيلة للارتقاء، والتكامل، وتحقيق الإنسان الكامل.

ثانيا : التكامل بين الروح والمادة يعيد الاعتبار للنية :

في المنظور التكاملي، لا تُقاس القيمة فقط بالسلعة أو الخدمة، بل تُقاس أيضًا بالنية التي تحرك الفعل الاقتصادي. فالإنتاج يصبح تزكية، والتوزيع يصبح عدالة، والاستهلاك يصبح مسؤولية، مما يُعيد تشكيل الاقتصاد كمنظومة أخلاقية روحية.

ثالثا : تحقيق التوازن الداخلي والخارجي :

الاقتصاد الروحي لا يسعى فقط لتحقيق التوازن في الأسواق، بل يسعى أيضًا لتحقيق التوازن في النفس الإنسانية. فالفقر ليس فقط نقصًا في المال، بل اختلالاً في العلاقة مع الرزق، والغنى ليس فقط وفرة، بل مسؤولية تزكوية. ومن هنا، يصبح الاقتصاد أداة لبناء السلام الداخلي والاجتماعي.

رابعا : تحرير الإنسان من عبودية المال :

حين يُعاد تعريف الاقتصاد من منظور روحي، يتحرر الإنسان من أن يكون عبدًا للربح أو للاستهلاك، ويصبح فاعلاً حرًا يسعى لتحقيق مقاصد عليا، مثل الرحمة، والعدل، والتكافل، مما يُعيد تشكيل السوق كمجال للتزكية لا للمنافسة المجردة.

خامسا : بناء نموذج حضاري جديد :

هذا التعريف التكاملي لا يهدف فقط إلى إصلاح السياسات الاقتصادية، بل إلى بناء نموذج حضاري جديد، يدمج بين العمق الروحي والمعرفة التطبيقية، ويعيد تشكيل المؤسسات الاقتصادية لتكون أدوات تزكية واستخلاف، لا أدوات تراكم مادي.

تعريفات الاقتصاد الروحي في الكتابات السابقة

في مراجعة الكتابات السابقة حول مفهوم الاقتصاد الروحي، يتضح أن المصطلح لم يحظَ بتأصيل علمي دقيق أو نظرية متكاملة، بل ورد في سياقات متفرقة، غالبًا بوصفه توجهًا أخلاقيًا أو نمطًا من التفكير القيمي في النشاط الاقتصادي.

١– الإمام أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]: رغم أنه لم يستخدم مصطلح الاقتصاد الروحي حرفيًا، فإن فكره الاقتصادي يقوم على تنظيم المال وفقًا للقيم الشرعية والروحية. وربط بين الفقه الاقتصادي والرضا، ويشترط الفقه في التاجر حتى لا يقع في الربا، مما يعكس بعدًا روحيًا في التعاملات.

٢– الاقتصاد الإسلامي التقليدي[2]: ورد أن كل بناء اقتصادي يقوم على شقين: الأول مادي تقني، والثاني معنوي مذهبي. لكن هذا التصنيف لم يُفصّل البعد الروحي كمكون مستقل، بل بقي ضمن الإطار القيمي العام.

٣– تعريف David Spangler: عرّف الاقتصاد الروحي بأنه: نمط من الاقتصاد يركز على الجوانب الروحية والأخلاقية للحياة الاقتصادية. ويعتبر أن الاقتصاد ليس مجرد تبادل للسلع والخدمات، بل وسيلة لتحقيق النمو الروحي والتوازن الداخلي للأفراد والمجتمعات[3]. ويشمل عناصر مثل التعاون، العدالة، الصدق، والمسؤولية الاجتماعية، ويرتبط بالقيم الروحية لتحقيق التنمية المستدامة. هذا التعريف عام، ولم يُبنَ على نموذج نظري أو مؤشرات قياس، بل بقي في إطار الوصف الأخلاقي.

٤– د. محمد وفيق زين العابدين[4]: رغم عدم استخدامه لمصطلح الاقتصاد الروحي صراحة، إلا أنه أشار إلى أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على: أسس عقدية وأخلاقية، تُؤثر في أحكامه وقواعده، وتُعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والمال بوصفه مستخلفًا لا مالكًا مطلقًا. قال تعالى: **وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**[5]. وقال تعالى: **هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ**[6]. وهذا التوجه يُعد قريبًا من مفهوم الاقتصاد الروحي، لكنه لم يُصغ كنظرية مستقلة، أو يُربط بمؤشرات تزكوية.

---

[1] أنظر: د. مهيدات، محمود فهد، الفكر الاقتصادي عند أبي حنيفة، الناشر: دار الإفتاء العام، **دراسات وبحوث**، الأردن، 2017، https://www.aliftaa.jo/Research/105/

[2] أنظر: أباظة، إبراهيم دسوقي، **الاقتصاد الإسلامي ـ مقوماته ومناهجه**، الناشر: دار لسان العرب، لبنان، 1984، ص 26.

[3] David Spangler, The Economics of Spirit Spiritual economics as an exchange of energy to enhance the potential for creativity, **Economics in an Intellegent Universe** (IC#2), Context Institute, Spring 1983, p. 47. https://www.context.org/iclib/ic02/spangler/

[4] مفكر إسلامي تناول الاقتصاد من منظور عقدي وأخلاقي، أنظر: د. زين العابدين، محمد وفيق، دراسة بين العقيدة والأخلاق: أُسس الاقتصاد في الإسلام، دراسات في فلسفة التشريع، **مقالات ودراسات، مدونة شخصية شرعة**، الأول من ابريل، 2016. https://mohamedwafik.com/foundations-of-islamic-economics/

[5] سورة الحديد (الآية 7).

[6] سورة فاطر (الآية 39).

٥– د. محمد شوقي الفنجري[1]: وضح ضرورة إدماج الأخلاق والعقيدة في المنظومة الاقتصادية الإسلامية، معتبر أن المال أمانة من الله، وأن الاقتصاد يجب أن يُبنى على العدالة، والتقوى، والاستخلاف.

٦– د. عبد الحميد أبو سليمان[2]: تناول الأسس الفلسفية للنظرية الاقتصادية الإسلامية، وربطها بالإنسان والكون والغاية من الخلق. رغم أنه لم يستخدم مصطلح الاقتصاد الروحي، إلا أن تصوره يضع الإنسان الكامل كمركز للنظام الاقتصادي، ويؤكد على ضرورة إعادة بناء الاقتصاد من منطلقات حضارية وروحية.

٧– الأب مارسيلو باروس[3] Marcelo Barros: يؤكد أن الاقتصاد يجب أن يكون له روح، وأن السوق وعبادة المال حولت الاقتصاد إلى صنم. يقول: السوق صُنع للبشر، وليس البشر للسوق، منتقداً النيو ليبرالية التي فصلت الاقتصاد عن الإنسان والروح.

٨– د. عبد الأمير زاهد[4]: ناقش قضايا مثل التنمية، الحاجة، الجريمة الاقتصادية، والرشد، من منظور إسلامي شامل. اعتمد منهجًا مقارنًا بين الفكر الوضعي والإسلامي، وسعى إلى بلورة نظرية اقتصادية ذات بعد أخلاقي وروحي، لكنه لم يفصل الرمزية، أو الوجود، أو النية كأدوات قياس كما في نظرية الاقتصاد الروحي.

٩– محمد إقبال[5] (في الفلسفة لا الاقتصاد المباشر): تضح رؤيته للإنسان الكامل والروح الكونية يمكن أن تُستلهم كنواة فلسفية لنظرية الاقتصاد الروحي، خاصة في ربطه بين العمل، الحب، والخلق

---

[1] أنظر: د. الفنجرى، محمد شوقي، **الوسطية في الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة، 2010.
https://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/04

[2] أنظر: د. أبو سليمان، عبد الحميد، **نظرية الإسلام الاقتصادية – الفلسفة والوسائل المعاصرة**، الناشر: مؤسسة الخانجي، مصر، 1960، ص 55.

[3] كاتب ولاهوتي برازيلي، عضو في الجمعية المسكونية لعلماء اللاهوت في العالم الثالث، مقال: **الأسس الروحية للاقتصاد**، https://ar.omiusajpic.org/topics/spiritual-economy

[4] أنظر: زاهد، عبد الأمير، **دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي**، الناشر: الغدير للدراسات والنشر، بغداد، 1999، ص 16.

[5] محمد إقبال: هو فيلسوف وشاعر إسلامي بارز، وُصف بـ مفكر باكستان لدوره في الدعوة إلى إنشاء دولة مستقلة للمسلمين في شبه القارة الهندية، وهو ما ساهم في تأسيس باكستان. على الرغم من أن إقبال كان له دور سياسي وثقافي كبير، إلا أن تأثيره الأساسي ورؤاه الفلسفية تتمثل في شعره وأعماله التي تتناول التجديد الديني، كما أن دراساته تناولت الفلسفة والفكر الديني أكثر من الاقتصاد.

تعريف نظرية الاقتصاد الروحي

نرى أن تعريف نظرية الاقتصاد الروحي هي: **منظومة حضارية متكاملة تُعيد تشكيل النشاط الاقتصادي بوصفه ممارسة تزكوية وجودية، تُدار بالنية، وتُقاس بالأثر الروحي، وتُؤسس على مبدأ الاستخلاف، لا على منطق التراكم. وهو نموذج معرفي تطبيقي يدمج بين الفاعلية الإنتاجية والارتقاء الداخلي، ويحول المال من غاية استهلاكية إلى وسيلة لتحقق الإنسان الكامل في بعده الاجتماعي والمؤسسي.**

ملامح التميز في هذا التعريف:

- **غير مسبوق Unprecedented**: لم يُطرح من قبل في أي نظرية اقتصادية، أو إسلامية بهذا التركيب الفلسفي والتطبيقي.
- **يتجاوز الأخلاق Goes beyond morality**: لا يكتفي بالبعد الأخلاقي، بل يؤسس لنظام قياس تزكوي، ومؤسساتي.
- **يربط بين الإنسان الكامل والاقتصاد It Links the Perfected Human with Economics**: وهو ما لم تتطرق إليه النظريات السابقة.
- **يُعيد تعريف المال والنية It Redefines Māl and Al-Niyyah**: بوصفهما أدوات تزكية لا أدوات استهلاك.
- **قابل للتطبيق المؤسسي Institutionally Applicable**: من خلال مؤشرات قياس ونماذج مؤسساتية قابلة للتنفيذ.

النموذج النظري للاقتصاد الروحي

في قلب كل نظرية حضارية، تتبلور مجموعة من المفاهيم التي تُعيد تشكيل الواقع، وتُوجه الممارسة، وتُؤسس للمنهج. وفي نظرية الاقتصاد الروحي، لا تنبع المفاهيم من الحاجة التقنية، بل من الرؤية الكونية التي ترى الإنسان مستخلفًا، والمال أمانة، والسوق مجالاً للتزكية. هذه المفاهيم ليست إضافات أخلاقية،

بل هي بنية تأسيسية للنموذج، تُعيد تعريف القيمة، وتُحول الاقتصاد من مجال مادي إلى ممارسة وجودية.

أولاً: المبادئ التأسيسية للنموذج:

١- النية الاقتصادية Economic Al-Niyyah: اعتبار النية في الفعل الاقتصادي جزءاً من القيمة، تُؤثر في شرعية المال وبركته.

- الأساس الشرعي The Legal Foundation: قال النبيَّ ﷺ: **(إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ وإنَّما لِكلِّ امرئٍ ما نوى)**[1].
- الوظيفة الاقتصادية Economic Function: تُحدد شرعية الفعل الاقتصادي، وتُؤثر في بركة المال.
- الوظيفة المؤسسية Institutional Function: تُحوّل المؤسسة من كيان ربحي إلى فاعل تزكوي.
- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: بطاقة تقييم نية المؤسسة – تشمل الغايات، وسائل الكسب، وأثر النية على المجتمع.

٢- التزكية الاقتصادية Economic Al-Tazkiyah: تطهير المال والنشاط الاقتصادي من الأنانية، وتحقيق التوازن الداخلي للفرد والمجتمع.

- الأساس القرآني Qur'anic Foundation: قَالَ تَعَالَى: **قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا**[2]، **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم**[3].
- الوظيفة الاقتصادية Economic Function: تطهير المال من الجشع، وتوجيهه نحو الخير العام.
- الوظيفة المجتمعية Social Function: تحقيق التوازن الداخلي، وتفعيل التكافل.

---

[1] إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ وإنَّما لِكلِّ امرئٍ ما نوى فمن كانت هجرتُهُ إلى اللَّهِ ورسولِهِ فَهجرتُهُ إلى اللَّهِ ورسولِهِ ومن كانت هجرتُهُ إلى دنيا يصيبُها أو امرأةٍ ينْكحُها فَهجرتُهُ إلى ما هاجرَ إليْهِ، أخرجه البخاري (1)، وأبو داود (2201) كلاهما بلفظه، ومسلم (1907) بلفظ مقارب. رواه عمر ابن الخطاب رضى الله عنه.

[2] سورة الشمس (الآية 9).

[3] سورة التوبة (الآية 103).

- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: مؤشر التزكية –يقيس أثر النشاط الاقتصادي على النفس والمجتمع.

٣– **العدالة الروحية** Spiritual (Rūḥ) Justice: توزيع الثروة بما يحقق الإنصاف الروحي والاجتماعي، لا فقط التوازن المادي.

- الأساس الفلسفي Philosophical Foundation: العدالة ليست فقط توزيعًا ماديًا، بل إنصافًا للروح والكرامة.
- الوظيفة الاقتصادية Economic Function: إعادة تشكيل السياسات لتراعي الاحتياج الروحي.
- الوظيفة الاجتماعية Social Function: تقليل الفجوة بين الطبقات من منظور تزكوي.
- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: مؤشر العدالة الروحية يربط بين توزيع الثروة والأثر الروحي.

٤– **الفاعلية التزكوية** Tazkiyah–Based Functionality: الجمع بين الإنتاجية والكمال الإنساني، بحيث يكون العمل الاقتصادي وسيلة للارتقاء.

- الأساس الفلسفي Philosophical Foundation: الكفاءة ليست فقط إنتاجًا، بل ارتقاءً.
- الوظيفة المؤسسية Institutional Function: تقييم المؤسسة من حيث قدرتها على تحقيق الإنسان الكامل.
- الوظيفة التنموية Developmental Function: بناء نماذج إنتاجية تُحقق التوازن بين الكم والمعنى.
- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: بطاقة الفاعلية التزكوية تشمل الإنتاجية، الأثر الروحي، والنية المؤسسية.

٥– **الاستخلاف** Al–Istikhlāf: المال يُدار بوصفه أمانة، والإنسان مسؤول عن توجيهه نحو المقاصد العليا.

- الأساس الفلسفي Philosophical Foundation: المال ليس ملكًا ذاتيًا للإنسان، بل هو ملك لله تعالى، والإنسان مستخلف فيه بوصفه وكيلاً وأمينًا. إدارة المال ليست غاية مادية، بل وسيلة لتحقيق العبودية لله عبر الإنفاق في وجوه الخير، وتحقيق التنمية الأخلاقية والاجتماعية.
- الوظيفة المؤسسية Institutional Function: المؤسسات تُبنى على مبادئ الأمانة، الشفافية، والمساءلة، باعتبار المال مورداً يجب توجيهه نحو الصالح العام. وجود هيئات رقابية تضمن أن التصرفات المالية تتماشى مع مقاصد الشريعة، وتمنع التوظيف في المحرمات، أو المضار الاجتماعية.
- الوظيفة التنموية Developmental Function: المال كأداة للارتقاء الإنساني حيث يوجه المال نحو سد الحاجات الأساسية، وتمكين الإنسان من حياة كريمة، لا مجرد البقاء. يُستخدم المال لتطوير التعليم، الصحة، والمهارات، باعتبار الإنسان محور التنمية.
- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: يمكن تحويل هذا النموذج إلى بطاقة استخلاف رمزية لكل مؤسسة أو فرد، تحتوي على مؤشرات القياس، وتُراجع دوريًا لتقييم مدى تحقق الاستخلاف في إدارة المال.

ثانيًا: المفاهيم المركزية للنظرية:

١- **الرزق المتكامل** Holistic Provision: المال الذي يتحقق من نية صالحة، ويُصرف في وجه تزكوي، ويُحدث أثرًا روحيًا واجتماعيًا.

- الأساس الصوفي Sufi Foundation: الرزق ما وصل إليك بنية صالحة، ووسيلة طاهرة، وأثر مبارك.
- الوظيفة الاقتصادية Economic Function: إعادة تعريف الدخل بوصفه علاقة بين السماء والأرض.
- الوظيفة النفسية Psychological Function: تحقيق الطمأنينة والرضا من خلال الرزق المبارك.

- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: مقياس الرزق المتكامل – يشمل مصدر المال، وسيلة الكسب، وجهة الإنفاق.

٢- **القيمة التزكوية** Based Value–Al–Tazkiyah: مزيج من الأثر المادي والروحي للنشاط الاقتصادي، يُقاس بمؤشرات غير تقليدية.

- الأساس المفاهيمي Conceptual Foundation: القيمة ليست فقط سعرًا، بل أثرًا روحيًا واجتماعيًا.
- الوظيفة السوقية Market Function: إعادة تشكيل التسعير ليُراعي النية والعدالة.
- الوظيفة الأخلاقية Ethical Function: منع الغبن، والتسعير الجائر، والاحتكار.
- نموذج القياس المقترح Proposed Measurement Model: مؤشر القيمة التزكوية يُقيّم السلعة أو الخدمة من حيث أثرها التزكوي.

٣- **النية المؤسسية** Institutional Al–Niyyah: تحويل المؤسسات الاقتصادية إلى كيانات ذات نية، تُدار بمنطق التزكية لا الربحية المجردة.

- الأساس المفاهيمي Conceptual Foundation: تحويل المؤسسة إلى كيان ذي نية تزكوية، تُدار بمنطق المعنى والغاية، لا الربح المجرد.
- الوظيفة السوقية Market Function: إعادة تعريف القيمة السوقية بناءً على الأثر الرمزي والتزكوي، لا فقط الكفاءة أو السعر.
- الوظيفة الأخلاقية Ethical Function: المؤسسة كفاعل أخلاقي يُفصح عن نواياه ويُحاسب على أثره التزكوي في الإنسان والمجتمع.
- نموذج قياس مقترح Proposed Measurement Model: مؤشر النية التزكوية يشمل: وضوح النية، الأثر التزكوي، التفاعل الرمزي.

ثالثًا: مؤشرات القياس المقترحة:

١- **مؤشر النية** Al–Niyyah Index: يقيس مدى حضور النية الأخلاقية في الإنتاج والاستهلاك.

٢- **مؤشر التزكية Al-Tazkiyah Index**: يقيس أثر النشاط الاقتصادي على النفس والمجتمع من حيث التوازن والارتقاء.

٣- **مؤشر العدالة الروحية Al-ʿAdālah Justice Index**: يقيس مدى تحقق الإنصاف في توزيع الموارد بما يراعي البعد الروحي.

رابعًا: التطبيقات المؤسسية:

- مصارف تزكوية Zakyah-Oriented Allocations: تُموّل المشاريع ذات النية، وتُعيد توزيع الأرباح بمنطق التزكية.
- شركات ذات نية Companies with Purposive Al-Niyyah: تُقيم على أساس الأثر الروحي والاجتماعي، لا فقط الربح.
- أسواق عادلة Fair Markets: تُراعي التوازن بين القيمة والسعر، وبين المنتج والمستهلك، وتُفعّل مبدأ البركة.

الأسس الفلسفية لنظرية الاقتصاد الروحي

تقوم نظرية الاقتصاد الروحي على رؤية كونية ترى أن الإنسان ليس مجرد كائن منتج أو مستهلك، بل هو فاعل تزكوي، مستخلف في المال، مسؤول عن توجيهه نحو المقاصد العليا. ومن هنا، تنبثق الأسس الفلسفية للنظرية، التي تُعيد تعريف الاقتصاد بوصفه ممارسة وجودية، تُحقق التوازن بين الروح والمادة، وتُفعّل فلسفة الإنسان الكامل في المجال المؤسسي.

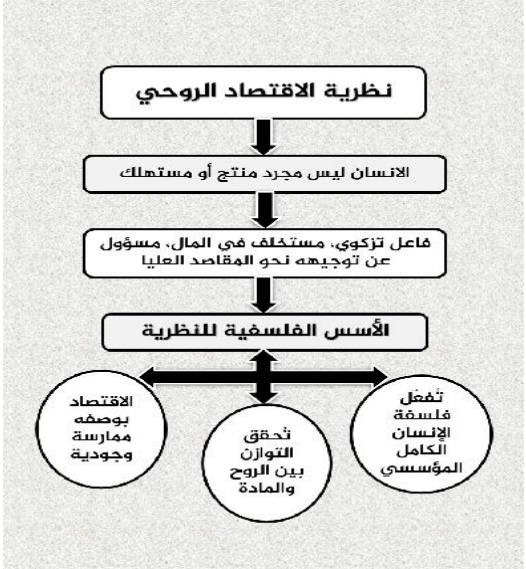

دراسة مقارنة لأثر الزكاة والضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي

خلود قربوج

دكتوراه في العلوم الإسلامية اختصاص اقتصاد ومالية إسلامية

المعهد العالي لأصول الدين جامعة الزيتونة تونس

عضو هيئة الرقابة الشرعية بشركات تأمين تكافلي بتونس

باحثة في مجال الاقتصاد والمالية الإسلامية

يتطلب تحقق النمو الاقتصادي اتباع سياسة مالية توفر موارد مالية هامة محلية كانت أو خارجية، وهو ما تحققه فريضة الزكاة باعتبارها نظاما دائما جاء به التشريع الإسلامي تتميز بقابلية إجراءاتها وأساليب تنفيذها التي تتفق مع أوضاع العصر ومستجداته، وذلك بالاعتماد على الاجتهاد الإسلامي وأساليبه، فأحكام الشريعة تتميز بالمرونة والسعة بشرط عدم مخالفة النصوص القطعية.

والأصل في البلاد الإسلامية أن تفرض الزكاة أولا في بيئة نظيفة خالية من الضرائب، ثم إذا لم تكف الزكاة أمكن فرض ضرائب إضافية لسد الحاجات المطلوبة، لكن الواقع اليوم هو عكس ذلك، حيث تفرض بعض البلاد الإسلامية ضرائب أخرى مباشرة وغير مباشرة على رأس المال والدخل والإنفاق، مثل ضريبة الدخل على الأرباح، وضريبة الرواتب والأجور، وضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة، ولا تفرض الضرائب التي أقرها التشريع الإسلامي مثل الزكاة التي تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية الهامة تسهم في توفير موارد ترنو إلى تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية.

تبحث الورقة في هذا الإطار في تحديد دور الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي في اقتصاد مغلق مقارنة بالضريبة، بمعنى مقاربة مدى تأثير كل من الزكاة والضريبة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الكلي والإنفاق العام للدولة.

المبحث الأول: مقارنة بين الزكاة والضريبة من حيث المفهوم وأوجه التشابه والاختلاف

١. مفهوم الزكاة والضريبة:

تطلق الزكاة عند المالكية على الجزء المخصوص المخرج من المال المخصوص إذا بلغ نصابا، المدفوع لمستحقيه إن تم الملك والحول، غير معدن وحرث[1].

[1] ابن عرفة، محمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، ج1، باب الزكاة، ص430

وعرفها الشافعية بأنها اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه لأصناف مخصوصة بشرائط، وسميت بذلك لأن المال ينمو ببركة إخراجها ودعاء الآخذ ولأنها تطهر مخرجها من الإثم وتمدحه حين تشهد له بصحة الإيمان[1].

وذكر الحنابلة أنها حق واجب يأتي تقديره في أبواب المزكيات في مال خاص لطائفة مخصوصة وهم الأصناف الثمانية بوقت مخصوص وهو تمام الحول في الماشية والأثمان وعروض التجارة، وعند اشتداد الحب في الحبوب، وعند بدو الثمرة التي تجب فيها الزكاة، عند حصول ما تجب فيه الزكاة من العسل، واستخراج ما تجب فيه من المعادن، وعند غروب الشمس من ليلة الفطر لوجوب زكاة الفطر[2].

ورغم اختلاف فقهاء الشريعة في طرق التعبير والألفاظ المستعملة لتحديد معنى لفظ الزكاة لكنهم توصلوا إلى أن الزكاة هي فريضة إسلامية فرضها الله تعالى في أموال المسلمين لمن سماهم في كتابه بمصارف الزكاة من الفقراء والمساكين وسائر المستحقين شكرا لنعمه وتقربا إليه وتزكية للنفس والمال[3].

أما الضريبة فتعرف بأنّها فريضة نقدية تحصل عليها الدولة من الأفراد والمنشآت طبقا لقواعد محددّة بغية تغطية النفقات العامّة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، تفرض وتجبى عن طريق الجبر والإلزام من جانب الدولة ولا يجوز أداؤها في شكل خدمات شخصية أو عينية، وأنننتدفع بصفة نهائية ودون مقابل[4].

يمكن أن نلاحظ من خلال التعريفين أن هناك أوجه تشابه بين الزكاة والضريبة من حيث أنهما ضريبتان إجباريتان لا يوجد خيار في دفعهما من عدمه، لكنهما تختلفان في أمور كثيرة ومن أوجه متعددة[5].

٢. أوجه التشابه بين الزكاة والضريبة:

تلتقي الزكاة مع الضريبة من حيث الخصائص التالية:

---

[1] الشربيني، الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، 2000م، ط1، ج2، كتاب الزكاة، ص62

[2] السيوطي الرحيباني، مصطفى، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، ط1، ج2، أولي الكتاب الزكاة، ص4

[3] المزيني، أحمد عبد العزيز، الموارد المالية في الإسلام، ذات السلاسل، ط1، 1994م، ص20

[4] خصاونة، جهاد سعيد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2010م، ص82

[5] القرة داغي، علي، المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للاجتهاد والبحث ف القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 2010م، الكتاب 5، ج1، ص2069

ا) القسر والإلزام الذي لا تتحقق الضريبة إلا به، وهو موجود في الزكاة إذا تأخر المسلم عن أدائها بدافع الإيمان ومقتضى الإسلام[1].

ب) الهيئة القائمة على التحصيل: الضريبة تدفع إلى هيئة عامة مثل السلطات المركزية والسلطات المحلية، وكذلك الزكاة الأصل فيها أن تدفع إلى الحكومة بواسطة الجهاز الذي سماه القرآن العاملين عليها.[2]

ت) المقابل من الدفع: من مقومات الضريبة انعدام المقابل الخاص، فالممول يدفع ضريبته بصفته مواطنا في مجتمع خاص يستفيد من أوجه نشاطه المختلفة، والزكاة كذلك لا يدفعها المسلم مقابل نفع خاص، وإنما يدفعها بوصفه فردا في مجتمع مسلم يتمتع بحمايته وكفالته، فهو يقوم بواجبه الديني المالي من أجل إقامة المصالح العامة للأمة المسلمة وتأمين المستحقين ضد الفقر والعجز[3].

٣. أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة:

تتعدد أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة، ومن أهمها:

ا) من حيث المدلول: اشتقت كلمت الزكاة من الطهارة والنماء والبركة، وتعرف بأنها الحصة التي فرض إخراجها من المال إلى الفقراء وسائر المصارف الشرعية، وتوحي بأن المال الذي يكنزه صاحبه، أو يستمتع به لنفسه ولا يخرج منه حق الله الذي فرضه يبقى خبيثا نجسا حتى تطهره الزكاة وتغسله من أدران الشح والبخل، وأن هذا المال الذي ينقص في الظاهر إنما هو ينمو ويزيد[4] من ذلك قوله: **يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ** (البقرة: ٢٧٦). أما كلمة الضريبة المشتقة من ضرب عليه الغرامة أو الخراج أو الجزية ونحوها، عادة ما ينظر إليها الناس باعتبارها مغرما وإصرا ثقيلا.

ب)من حيث مصدر التشريع: فرض المشرع سبحانه وتعالى الزكاة عن طريق الكتاب والسنة، وحدد معالمها ومصارفها، فهي ثابتة لا تخضع لآراء الناس ولا لآراء السلطة، ولا يتوقع فيها تغيير، فهي

---

[1] الغفيلي، عبد الله بن منصور، نوازل الزكاة: دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 2009م، ص332

[2] المزيني، أحمد عبد العزيز، الموارد المالية في الإسلام، ذات السلاسل، ط1، 1994م، ص20

[3] الغفيلي، عبد الله بن منصور، نوازل الزكاة: دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، مرجع سابق، ص332

[4] المزيني، أحمد عبد العزيز، الموارد المالية في الإسلام، مرجع سابق، ص22

بخلاف الضريبة التي يضع الإنسان نسبها ويحدد مصارفها التي يمكن أن تحصل فيها تغييرات من تدخل نفوذ سلطة سياسية[1].

ت)من حيث الغاية: الزكاة عبادة فرضت على المسلم شكرا لله تعالى وتقربا إليه، أما الضريبة فهي التزام مدني محض خال من كل معنى للعبادة والقربة تدفع لتجنب التعرض إلى عقوبة قانونية.[2]

ث)من حيث الطبيعة: الضريبة حسب تعريفها المعاصر هي اقتطاع نقدي، بينما الزكاة تشمل اقتطاعا نقديا أو عينيا[3]، بل إن زكاة الأعيان تدفع منها مباشرة، ولا يجوز تغييرها إلى شيء آخر عند الجمهور وحتى الذين قالوا بجواز دفع النقود بدل الأعيان اعتبروا ذلك من باب القيمة، فالعين أصل يقومونها[4].

ج) من حيث الحكمة من الفرض: بين القرآن الكريم والسنة الحكمة من فرض الزكاة، حيث دلت آيات كثيرة إن في دفع الزكاة تطهيرا للنفس والمال، وتحقيقا للتكافل الاجتماعي، وهي سبب الفلاح وزيادة الأموال ومضاعفتها.

أما الحكمة من فرض الضريبة تكمن في أنها تسهم في تغطية تكاليف الدولة وتطويرها لتوفير الخدمات العامة والدفاع والتطلع نحو الرقي والتقدم، فالضريبة وسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو وجهة معينة[5].

ح) من حيث أسس الفرض: يقوم فرض الزكاة على عدة أسس من أهمها التكليف والعبودية والخضوع لله رب العالمين، وأساس الاستخلاف في الأرض وفي المال، فالمبدأ الإسلامي بخصوص المال يقضي أن المال لله والإنسان مستخلف فيه، وأيضا أساس الأخوة الإسلامية.

---

1 قحف، منذر، دور الزكاة الاقتصادي، الموارد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، البنك الإسلامي للتنمية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وقائع ندوة رقم 33، ص104

2 المزيني، أحمد عبد العزيز، الموارد المالية في الإسلام، مرجع سابق، ص21/22

3 القرة داغي، علي، المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للاجتهاد والبحث ف القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 2010م، الكتاب 5، ج1، ص2070

4 يراجع في تفصيل هذا الموضوع: فقه الزكاة للقرضاوي، مرجع سابق، ج1، ص 37/ حاشية ابن عابدين، مرجع سابق، ج2، ص22/ حاشية الدسوقي، مرجع سابق، ج1، ص433/ المجموع للنووي، مرجع سابق، ج5، ص232/528، المغني، مرجع سابق، ج3، ص65

5 القرة داغي، علي، المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للاجتهاد والبحث ف القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة، مرجع سابق، الكتاب 5، ج1، ص2070

في حين يقوم فرض الضريبة على أساس النظرية التعاقدية بين الدولة والأفراد أو فكرة التضامن الاجتماعي مما يعني أن يسهم الفرد في توفير موارد للدولة تساعدها على مجابهة أعبائها[1].

خ) من حيث أسباب الوجوب: إن الزكاة واجبة في المال لأنه متمول، ووجوبها لوجود الغنى، فمجرد الغنى ومجرد المال يوجب الزكاة، لكن الضريبة لا بد عند فرضها من توفر جملة من الأسس والقواعد تتعدى القدرة المالية والغنى[2].

د) من حيث تحديد الأنصبة والمقادير: الزكاة حق مقدر بتقدير الشارع، فهو الذي حدد الأنصبة لكل مال، وعفا عما دونها، وحدد المقادير الواجبة من الخمس إلى العشر، إلى نصف العشر وإلى ربع العشر، فليس لأحد أن يغير فيما نص عليه الشرع أو يبدل، ولا أن يزيد أو ينقص، بخلاف الضريبة التي تخضع في وعائها وفي أنصبتها وفي نسبتها ومقاديرها إلى اجتهاد السلطة وتقدير أولي الأمر بل بقاؤها وعدمه مرهون بتقدير السلطة لمدى الحاجة إليها[3].

ذ) من حيث الثبات والدوام: الزكاة فريضة ثابتة دائمة مادام في الأرض إسلام ومسلمون، لا يبطلها أحد مهما كان، أما الضريبة فليس لها صفة الثبات والدوام لا في نوعها ولا في أنصبتها ولا في مقاديرها، ولكل حكومة أن تحور فيها وتعدل حسبما ترى، فهي تجبى حسب الحاجة وتزول بزوالها[4].

ر) من حيث المصارف: للزكاة مصارف خاصة عينها الله في كتابه وبينها الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله، وهي مصارف محددة واضحة، يستطيع الفرد المسلم أن يعرفها وأن يوزع عليها أو على معظمها زكاته بنفسه إذا لزم الأمر، وغالبيتها ذات طابع إنساني، أما مصارف الضريبة فهي تصرف لتغطية النفقات العامة للدولة، حسب ما تحدد السلطات المختصة بناء على خططها وإرادتها[5].

ز) من حيث مجالات الاستعمال: الزكاة والضريبة يمكن أن يمثلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، ولكن توجد قيود كثيرة على الزكاة لأن أساسها ثابت ومعلوم، فمجال استعمالها باعتبارها أداة للسياسة الاقتصادية محدود وينحصر في مصارفها المعلومة، أما الضريبة فمجال استعمالها غير

---

1 نفس المرجع السابق، ص2078

2 قحف، منذر، دور الزكاة الاقتصادي، الموارد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، البنك الإسلامي للتنمية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وقائع ندوة رقم 33، ص104

3 الغفيلي، عبد الله بن منصور، نوازل الزكاة: دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، مرجع سابق، ص333

4 المزيني، أحمد عبد العزيز، الموارد المالية في الإسلام، ذات السلاسل، ط1، 1994م، ص25

5 القرة داغي، علي، المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للاجتهاد والبحث ف القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة، مرجع سابق، الكتاب 5، ج1، ص2075

محدد. إذ يمكن للدولة أن تخفض الضرائب لتشجع الاستثمار المحلي أو الأجنبي، أو ترفعها عن النقد الأجنبي لتشجع استجلاب نقد أجنبي أو لتحفز الصناعات التي تؤدي إلى استجلابه، وهو ما لا يمكن أن يكون مع الزكاة، إذ لا نستطيع مثلا إعفاء صناعات التصدير وصناعة المواد المصدرة من الزكاة، كما لا تستطيع السلطة السياسية أن تعفي من يملك نقدا أجنبيا من دفعها، ومن ثم فالزكاة أقل مرونة من الضريبة لأن الدولة تستطيع أن تؤثر على نسبتها نفسها وليس على شكل تحصيلها أو صرفها، ذلك مع الإشارة أنه يمكن لولي الأمر أن يوزع الزكاة عينا ولو جمعها نقدا إذا رأى في ذلك مصلحة للفقير والبلد، وهو ما يدل على أن الزكاة أداة اقتصادية[1].

س) من حيث الأهداف والمقاصد: للزكاة أهداف دينية روحية تقصر الضريبة عن الالتحاق بها، فهي تسهم في تخليص المزكي من آفة الشح وحب المال، وهي سبب في انشراح صدره وتعويده على الصدقة، كما تحث على التكافل بين الأفراد والتآلف والمحبة[2].

أما الضريبة فهي بمعزل عن التطلع إلى مثل هذه الأهداف، وقد ظلت الأنظمة الاقتصادية الوضعية وقتا طويلا ترفض أن يكون للضريبة هدف غير تحصيل المال للخزينة العامة، وحتى لما تطورت هذه الأفكار فيما بعد، وروجت إلى استخدام الضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تقليل الإنفاق في الكماليات، وتقليص الفوارق الاجتماعية، لم تخرج أهداف الضريبة عن دائرة الأهداف المادية[3].

ش) من حيث تحقيق مبدأ العدالة: تهدف الزكاة إلى تحقيق العدالة المطلقة، حيث يتساوى كل المكلفين مع مراعاة وضعياتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ولا يعفى منها أحد وهذا ما يحقق العدل والمساواة في المجتمع.

---

1 قحف، منذر، دور الزكاة الاقتصادي، الموارد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، البنك الإسلامي للتنمية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وقائع ندوة رقم 33، ص107

2 قنطقجي، سامر مظهر، فقه الموارد المالية العامة لبيت المال، مرجع سابق، ص260

3 نفس المرجع السابق

في حين أن الضريبة تسعى إلى تحقيق العدالة لكنها لا تستطيع سوى الوصول إلا إلى العدل الضريبي الذي يحقق المساواة النظرية التي لا تراعي إلا بعض ظروف المكلفين دون غيرهم نظرا لقصور النصوص القانونية عن الوصول إليهم[1].

ص) من حيث الوعاء: يشمل وعاء الزكاة جميع أنواع الثروة النامية من الأموال النقدية، والعينية مثل الثروة الحيوانية والثروة الزراعية، في حين لا يحتوي وعاء الضريبة إلا على الأموال النقدية[2].

ض) من حيث التهرب من الأداء: يميل المسلم غالبا إلى رفض التهرب من الزكاة، لأن الزكاة تكليف شرعي ويعتقد أنها مغنم لا مغرم، ولكنه لا يقف كثيرا عند عبارة التهرب الضريبي، لأن الضريبة تكليف وضعي، وربما يميل إلى الاعتقاد أن الضريبة جائرة وأن الدولة ظالمة ليس من حقها أن تجبي الضرائب، وقد لا تعطيها إلى مستحقها، ومع ذلك فإن التهرب غير جائز لا سيما بافتراض أن هناك حصيلة محددة يجب جبايتها، وأن الأثرياء إذا تهربوا من دفع حصتهم فإن الضريبة ستستقر على الضعفاء[3]، ومن ثم فالشرائع تختلف عن القوانين من حيث إن المتهرب قد ينجح قضاء، ولكنه لا ينجح ديانة، لأن الله مطلع عليه في السر والعلن ويعلم قوله وعمله، وهذا هو الفرق بين الديانات والقوانين[4].

ط) من حيث النسبية والتصاعدية: نسبة الواجب في الزكاة ثابتة رغم تغير كمية العناصر زيادة أو نقصان، فمن يملك عشرين دينارا ذهبا يدفع ربع عشرها، ومن يملك عشرين ألفا يدفع ربع عشرها أيضا[5].

لكن الضريبة يمكن أن تكون نسبية أي أن يبقى سعرها ثابتا، أو تصاعدية أي أن تزيد نسبتها بازدياد المادة الخاضعة لها.

جدول رقم ١ : أهم الفروق الجارية بين الزكاة والضريبة

أوجه الاختلاف	الزكاة	الضريبة

1 شبير، محمد عثمان، بحث الزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت 1990م، ص103

2 شبير، محمد عثمان، بحث الزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي، مرجع السابق، 103

3 المصري، رفيق يونس، المحصول في علوم الزكاة، دار المكتبي، ط1، 2006م، ص137/189

4 نفس المرجع سابق، ص189

5 الأنصاري، بلاب صلاح، أحكام الزكاة والضرائب وتطبيقاتها المعاصرة: دراسة تأصيلية مقارنة بين الشريعة والقانون، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ص375

مصدر التشريع	الكتاب والسنة	القوانين الوضعية
الأنصبة والمقادير	حق مقدر بتقدير الشارع، فهو الذي حدد الأنصبة لكل مال	تخضع إلى اجتهاد السلطة
المصارف	مصارف خاصة عينها الله في كتابه وبينها الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله	تصرف لتغطية النفقات العامة للدولة، حسب ما تحدد السلطات المختصة بناء على خططها وإيراداتها
الوعاء	جميع أنواع الثروة النامية من الأموال النقدية، والعينية مثل الثروة الحيوانية والثروة	الأموال النقدية
الأهداف والمقاصد	أهداف دينية روحية واقتصادية واجتماعية	أهداف اقتصادية واجتماعية

المصدر: اعداد الباحثين.

المبحث الثاني: آليات مساهمة الزكاة والضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي

تسهم الزكاة في توفير دخل إضافي لمستحقيها وهو ما يؤثر في سلوكهم الاستهلاكي والاستثماري فيتأثر العرض والطلب الكلي على السلع والخدمات، وهو ما ينعكس على النمو الاقتصادي.

وتعتبر الضريبة أداة هامة من أدوات السياسة المالية للدولة تسعى من خلالها إلى تأمين موارد مالية إضافية وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة مسبقًا وتحقيق غاياتها الاجتماعية، ولكن فرضها يسهم في تقليص الدخل المتاح الذي يحصل عليه المستهلك، ومن ثم فإن كل تغير يحصل في قيمة الدخل له تأثير مباشر في كيفية توزيعه بين استهلاك واستثمار وادخار.

ومن ثم فإن دراسة مدى إسهام كل من الزكاة والضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي والمفاضلة بينهما يقتضي البحث عن أثر كل منهما في مكونات الطلب الكلي بمعنى أثرهما في الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام.

١. أثر الزكاة والضريبة في الاستهلاك:

يؤدي تطبيق الزكاة إلى زيادة الاستهلاك من خلال زيادة اختيار دافعي الزكاة إلى استهلاك جزء من مدخراتهم في حالة انعدام فرص استثمار مربحة لهذه المدخرات (قحف منذر،١٩٧٧: ص١٢٢/ ١٢١)، لأن الزكاة تفرض على المدخرات تناقصا مستمرا في حالة بقائها مكتنزة، وهذا الوضع يفرض تغيرا في

عقلية المستهلك وسلوكه عند اتخاذ قرار تخصيص دخله، بحيث يجعله يفكر آليا في استعمال هذه المدخرات، وبما أن استثمار هذه المدخرات غير مربح، فإنه يفضل استهلاكها بدلا من تركها تتناقص[1].

كما يؤدي تطبيق الزكاة في مجتمع إسلامي إلى زيادة كل من الميل المتوسط والحدي للاستهلاك في هذا المجتمع (متولي، محمد مختار، ١٩٨٣ : ص٣)، مع افتراض أن الزكاة تدفع إلى ذوي الدخول المحدودة الذين قد تصل دخولهم إلى الصفر، وأن الميل الحدي للاستهلاك لدى مستحقي الزكاة أكبر منه لدى دافعي الزكاة وهو موجب وأقل من الواحد الصحيح، وأن مستحقي الزكاة لا يدفعون زكاة أو ضرائب على دخولهم، أي أن دخلهم المتاح هو دخلهم الإجمالي[2].

من جهة أخرى يؤكد درويش والزين (درويش، أحمد فؤاد، وزين، محمود الصديق،١٩٨٤ : ص٥٩ / ٦٧) على أن أثر الزكاة في الاستهلاك هو أثر لاحق وتابع للزيادة في الدخل المترتبة عن الزيادة في الاستثمار التي حفزتها فريضة الزكاة، ذلك أن الزكاة تشجع على تشغيل الأموال فيما يفيد الفرد والجماعة خوفا من تآكلها مع الوقت بفرض الزكاة عليها، والزيادة في الاستثمار سوف تترتب عليها زيادة في التشغيل والدخل، تؤدي إلى زيادة لاحقة في الاستهلاك نتيجة للزيادة الحادثة في الدخل الكلي[3].

كما أكد الزرقا (الزرقا، محمد أنس،١٩٨٤ : ص١٥) زيادة الدخل الكلي عما كان عليه قبل الزكاة بسبب تأثيرها في الاستثمار وفي إنتاجية الفقراء القادرين على العمل[4].

من جهة أخرى تؤثر الضرائب المفروضة على دخول المكلفين بعد أن يستقر العبء الضريبي في السلع والخدمات التي يستهلكونها من خلال تأثيرها في مستوى الأثمان، حيث تقلص من هذه الدخول، مما يدفع أصحابها إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية، فيقل الطلب عليها مع ارتفاع أسعارها، غير أن الطلب على السلع لا يكون بنسبة واحدة، وإنما يتفاوت من سلعة إلى أخرى تبعا لدرجة

---

1 قحف، منذر،1977، الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع إسلامي يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، دار القلم، الكويت، 1977م، ص 121/122

2 متولي، مختار محمد، 1983م، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م1، ع1، ص 3/33، ص3

3 درويش، أحمد فؤاد/ زين، محمود صديق، 1984، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م2، ع1، ص 59/67، ص2

4 الزرقا، محمد أنس، دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية، أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول الكويت 1984م، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ص15

الطلب عليها، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها نتيجة الضرائب أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن التي لا يستطيع المكلفون الاستغناء عنها إلا في حدود ضيقة[1].

ففرض الضريبة على السلع ذات الطلب المرن يؤدي إلى ارتفاع سعرها مما ينتج عنه عزوف في الإقبال على استهلاكها، ومن ثم تراجع إنتاجها، وهنا يمكن القول إن الضريبة أسهمت في تثبيط الاستثمار في إنتاج هذا النوع من السلع[2] إلا إذا قدمت الحكومة منحة تمنع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية[3].

أما في حال فرض ضرائب على سلع غير مرنة مثل المحروقات دون عرض كميات إضافية في السوق فإن ذلك سيدفع إلى اقتناء هذا النوع من السلع رغم ارتفاع سعره لعدم قدرة الأفراد على الاستغناء عنه، ولكن البعض منهم يستطيع نقل هذه التكاليف الإضافية الناجمة عن ارتفاع السعر إلى آخرين من خلال رفع أسعار السلع أو الخدمات التي يقدمها إذا كان ذلك متاحًا، فتتجه الأسعار عموما نحو مزيد من الصعود، مما يؤدي إلى التضخم[4].

إضافة إلى ذلك فإن مدى تأثر استهلاك السلع بالضرائب يتوقف على درجة مرونة طلب الطبقات التي تقع عليها الضريبة، فالضرائب التي توظف على شرائح الدخل المرتفع تؤدي إلى تقليل الاستهلاك بنسبة طفيفة، وذلك يرجع إلى أن ما يتأثر عندهم هو مستوى الادخار، وغالبا ما يحافظون على نفس المستوى من الاستهلاك[5].

أما الضرائب التي توظف على دخول الفقراء فإنها تقلل من استهلاكهم بمقدار ما تستقطعه من دخولهم، ومن ثم فهي تقلل حجم الاستهلاك الكلي، لأن هذه الفئات تمثل أغلب السكان، فينخفض الاستثمار والإنتاج ولا يتحقق النمو الاقتصادي[6].

---

[1] Richard, Good, taxation of saving and consumption in underdeveloped countries, National Tax Journal, vol 14, no 4, December 1961, pp305/322

2 قنطقجي، سامر مظهر، سياستنا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين، مرجع سابق، ص17

[3] Alves, José, the impact of tax structure on investment : an empirical assessment for OECD countries, Lisbon school of economies and management, july 2019, p2

4 نفس المرجع السابق، ص17

[5] Richard, Good, taxation of saving and consumption in underdeveloped countries, National Tax Journal, vol 14, no 4, December 1961, pp305/322

6 نفس المرجع السابق

ومن ثم فالزكاة بوصفها موردا إضافيا تسهم في زيادة دخل مستحقيها فيتجهون إما إلى استهلاك هذا الفائض ومن ثم يرتفع الطلب على الاستهلاك، أو أن يفضلوا ادخارها ثم توجيهها إلى الاستثمار وهو ما يسهم في ارتفاع الاستثمار الذي ينتج عنه زيادة في الاستهلاك.

أما الضريبة فهي تسهم في تخفيض الدخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب على الاستهلاك والادخار فيتأثر بذلك الاستثمار.

٢. أثر الزكاة والضريبة في الاستثمار:

إن ترك المدخرات والأموال المكتنزة عاطلة يجعل الزكاة تقتطع منها دوريا حتى تصل إلى أقل من النصاب بقليل حيث تعفى حينئذ من الزكاة، وهذا يدفع الإنسان إلى تنمية ماله ليدفع الزكاة من ربحه، أما إذا لم يستطع الفرد استثمار ماله وتركه عاطلا كان للمجتمع فيه حق وهو الزكاة التي تعتبر في هذه الحالة عقوبة على الاكتناز[1].

فالإسلام يحث على عدم اكتناز الأموال ويتوعد المكتنز بالعذاب الأليم وذلك في قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** (التوبة: ٣٤)، ويدعو الى استثمارها كي لا تأكلها الصدقة[2].

إن أثر الزكاة في منع الاكتناز في الأجل الطويل يكتسي أهمية كبيرة فهو يحث السلوك الإيجابي للأفراد في عدم ترك أموالهم عاطلة والبحث عن فرص جديدة للاستثمار، وهذا يدفع العملية الاقتصادية بلا شك[3]، فإذا فرضنا حالة استقرار نقدي، فإن الزكاة المفروضة على الأرصدة النقدية والمسكوكات الذهبية والفضية والمدخرات والمكتنزات وهي بمعدل ٢.٥٪ تكون حافزا للاستثمار والبحث عن التوظيفات المجزية لهذه الأموال، وإلا تعرض الرصيد النقدي للتناقص المستمر تدريجيا والفناء مع مرور الزمن[4].

---

1 السريتي، أحمد، دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي في ظل الأنظمة الاقتصادية العالمية: دراسة اقتصادية اسلامية دار التعليم الجامعي، ط1، 2014، ص274

2 الطبري، معروف الحرستاني، تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1994م، مج 4، ص288

3 نفس المرجع السابق

4 السريتي، أحمد، دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي في ظل الأنظمة الاقتصادية العالمية: دراسة اقتصادية اسلامية، مرجع سابق، ص275

ومن ثم فإن وضوح العلاقة بين تحصيل زكاة النقود وتناقص وعائها أمام المكلف يؤدي إلى تقوية أثر الزكاة على ميل المكلف لاستثمار أرصدته النقدية، والعكس صحيح، ومن الطبيعي القول بأن هذه العلاقة تكون أكثر وضوحا عندما يكون حجم الأرصدة النقدية المعطلة كبيرا، أو عندما تطول المدة التي تمكثها هذه الأرصدة عاطلة[1].

فالزكاة تعتبر أداة لدفع الاستثمار تفرض على المال القابل للنماء دون اشتراط نمائه الفعلي، حيث تحتم على مالكه تنميته لكي يدفع الزكاة من غلته لا من أصله، وفي حالة التقاعس فإن هذا المال يتناقص بشكل دوري[2].

وهذا يعني أن فريضة الزكاة تشجع على تشغيل المدخرات مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وخلق العمالة، حيث توفر قوة إنتاجية للفرد من خلال تقديم مورد رأسمالي له يعمل فيه وينتج من خلاله، وهذا يؤدي إلى بروز استثمارات جديدة واستحداثها، كما تستطيع الدولة أن تنشئ من أموال الزكاة مصانع وعقارات ومؤسسات تجارية ونحوها تملكها للفقراء بعضها أو كلها لتدر عليهم دخلا يحقق لهم الكفاية ولا تجعل لهم الحق في بيعها ونقل ملكيتها لتظل شبه موقوفة عليهم[3].

فوظيفة الزكاة ليست إعطاء دراهم معدودة من النقود أو أقداح محدودة من الحبوب تكفي الإنسان أياما أو أسابيع ثم تعود حاجته كما كانت، وإنما وظيفة الزكاة تتجلى في أنها تضطلع بدور الممول لكل ذي تجارة أو حرفة يحتاج فيها إلى مال لا يتوافر لديه لمزاولة حرفته أو تجارته، والأثر المباشر للزكاة عندما تنفق بهذا الشكل هو زيادة استثمار الفقير بدلا من استهلاكه[4].

كما تشجع الزكاة على الاستثمار من خلال الوفاء بديون الغارمين من حصيلة الزكاة، وهو ما يعتبر داعما للائتمان، لأن المقترض في غير معصية للقيام بتجارة أو صناعة أو فلاحة سوف يطمئن إلى أنه إذا عجز عن الوفاء بدينه فإن المجتمع سوف يؤدي دينه، ومن ناحية أخرى فإن المقترض لا يحجم عن الاقتراض ما دام مطمئنا إلى سداد دينه ولذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه، وهذا له أثر إيجابي وفعال في تمويل الاستثمارات الجديدة[5].

---

1 السحيباني، محمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، مرجع سابق، ص127
2 السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، ط1، ص282
3 القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مرجع سابق، ص567
4 السحيباني، محمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، مرجع سابق، ص84
5 الكفراوي، عوف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، ص39

أما الضرائب فتؤثر في قرار الاستثمار من خلال تأثيرها في معدل الربح، فيزيد الاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب في الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، ويظهر هذا الأثر جليًا بالنسبة إلى الاستثمارات الحديثة، حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حداثة في الاستثمار[1].

فالمستثمر عند اختياره لمشروع ما فإن أولى اهتماماته هو معرفة حجم الوعاء الضريبي، ومن ثم تحديد الربح العائد من وراء الاستثمار، لذلك يلجأ إلى البحث عن استغلال بعض المزايا الضريبية لكي يتجنب ولو جزئيا دفع الضرائب، فعندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسعا يوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر[2].

ومن ثم فإن الإعفاءات الضريبية تعتبر حافزا للاستثمار سواء كانت خاصة بجميع أنواع الضرائب أو جزء منها، ذلك أن قرار الاستثمار يتناسب عكسيا مع مقدار الضريبة، فإذا كانت نسبة الضريبة تتناسب مع الأرباح فإن المستثمرين قد يمتنعون عن القيام بعملية الاستثمار نتيجة قلة المردودية من عملية الاستثمار، وإذا منحت الاستثمارات إعفاءات ضريبية فهذا قد يشجع المستثمرين على الإقدام على عملية الاستثمار، بمعنى آخر كلما زادت الإعفاءات الضريبية كلما زادت الاستثمارات[3].

ومن ثم فإن النشاط الذي فرضت عليه ضريبة ما يصبح أكثر تكلفة بالمقارنة مع الأنشطة التي لم تفرض عليها ضرائب، ما يجعل كمية الأنشطة التي فرضت عليها ضرائب تنخفض مقارنة بالأنشطة الأخرى، وهو ما يؤثر بشكل مباشر في انخفاض الإنتاج والتشغيل، مما يؤدي إلى تثبيط تحقق النمو الاقتصادي[4].

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن هناك قطاعات معينة تفرض عليها الضرائب ولكنها تشجع الإنتاج المحلي وهذا بالنسبة إلى قطاع الواردات مثلا، فالضرائب على السلع المستوردة تسهم في ارتفاع تكلفتها فيرتفع بذلك ثمنها فيقل الطلب عليها، ويتوجه المقبلون عليها إلى تعويضها بسلع أخرى أقل تكلفة هي

---

[1] Daniel, B., Jeffrey, P. 2013. Investment Taxation and Portfolio Performance. Journal of Public Economics, 97(2013), 245-257, p6

2 نفس المرجع السابق

[3] Hamzaoui, Moustapha, Impact de la fiscalité sur la croissance economique du Maroc, European Scientific Journal, february 2017, vol 13, N4, p7

4 دراز، حامد، المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، 1997م، ص321

السلع المحلية، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية فيرتفع الإنتاج وينتعش الاقتصاد الوطني ويتحقق النمو الاقتصادي[1].

ومن ثم فإنه يمكن أن نستنتج أن الزكاة الموزعة على مستحقيها لها أثر إيجابي في الاستثمار ذلك لأنها تسهم في زيادة طلبهم على السلع والخدمات وهو ما يجعل الحاجة إلى الاستثمار مستمرة، كما توفر لهم دخلا إضافية يدفعهم إلى البحث عن فرص جديدة لاستثمار هذا الفائض المالي واستحداث استثمارات جديدة.

ولكن فرض الضريبة يمكن أن يكون له أثر سلبي في قرار الاستثمار إذا كان فرضها على الأرباح لأن المستثمر يسعى إلى الاستثمار في المشاريع التي تقل فيها الأعباء وتكثر فيها العوائد، أو أثر إيجابي في تحفيز الاستثمار والإنتاج المحلي إذا كان فرضها على السلع والمنتجات المستوردة.

٣. أثر الزكاة والضريبة في الإنفاق العام:

أوكل الله سبحانه وتعالى أمر جباية الزكاة إلى الدولة عن طريق جهاز إداري اعتبر هو المسؤول عن تحصيلها ممن تجب عليهم، وصرفها إلى من تجب لهم، وذلك في قوله تعالى: **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا** (التوبة: ١٠٣)، فالأمر موجه للنبي صلى الله عليه وسلم ولكل من يتولى أمر المسلمين من بعده[2].

فالمكلف بجباية الزكاة هو ولي الأمر والدولة هي المسؤولة عن ذلك مشمولة في قوله تعالى "والعاملين عليها"، وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم قائم على جمع الزكاة وتوزيعها وكذلك فعل الخلفاء من بعده وكانوا يبعثون السعاة لذلك، وهذا يتطلب إنشاء هيئات وقوانين تحكم تسهيل عمليات الدفع والأخذ، وتساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من الزكاة في مجال التنمية الاقتصادية[3]، ففرض الزكاة لم يكن لمجرد أخذ الأموال من الأغنياء وتقديمها إلى الفقراء فقط، وإنما لما لها من دور هام في استقرار الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التوازن بين مختلف الأفراد.

---

[1] Abdoulaye, Niane, Fiscalité et intégration économique : les cas du système fiscal sénégalais dans l'UEMOA, l'Harmattan, p202

2 الطبري، أبي جعفر، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج11، ص659/660

3 عبد الله، عثمان حسين، الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، 1989م، ص42

تعتبر الزكاة أهم موارد الدولة الإسلامية المخصصة للإنفاق الحكومي، فهي مورد عام مخصص لإنفاق عام في نواحي متعددة يتكون خاصة من المساعدات المباشرة لذوي الدخول المنخفضة وهم الفقراء والمساكين المستحقين للزكاة، وهذه المساعدات تؤخذ إما من حصيلة الزكاة في خلال السنة الحالية أو من السنة السابقة إذا كان الإنفاق مؤجلا أو من حصيلة الزكاة للسنة القادمة إذا كان جمع الزكاة معجلا[1].

كذلك يضم الإنفاق العام المشروعات المخصصة لأصحاب الدخول المنخفضة والمستحقين للزكاة، والمساعدات المالية والعينية للغارمين وللإنفاق الحربي ومرتبات الموظفين العاملين في جمع وتوزيع الزكاة، ومخصصات مالية للمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب إن وجدوا[2].

ومن ثم فإن إنفاق حصيلة الزكاة على مصارفها يبرز أثرا واضحا للزكاة في زيادة حجم النفقات العامة للدولة الإسلامية، ويمكن معرفة ذلك من خلال أثر الزكاة في الاستثمار في البنية الأساسية وتوفير المؤسسات والمرافق العامة الحيوية والضرورية لبدء واستمرار عملية التنمية، وهذا ما يسمى برأس المال الاجتماعي الثابت ويتمثل في الطرق والموانئ والمستشفيات والمدارس وكافة المنشآت الاجتماعية[3].

ويعتبر القيام بمثل هذا النوع من الاستثمارات على قدر كبير من الأهمية في تحقيق الوفورات الخارجية للمشروعات، لأن عدم قيام الدولة باستثمارات البنية الأساسية ربما يكلف هذه المشروعات مزيدا من تكاليف الإنتاج الثابتة[4].

ومن ثم فأثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة بارز في كل من جانب النفقات وجانب الإيرادات، فهي من جهة تمثل إحدى الأدوات الإيرادية للدولة، ومن جهة أخرى تخفف من عبء الإنفاق العام الواقع على كاهل الموازنة العامة لأنها تسد حاجات عامة كثيرة للفئات الفقيرة ومن ثم يخف العبء على ما يعرف بالنفقات العامة الاجتماعية، مما يؤدي إلى تحسن الأوضاع العامة الاقتصادية ويدفع إلى مزيد الإنتاج وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي[5].

---

1 السريتي، محمد أحمد، دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي في ظل الأنظمة الاقتصادية العالمية: دراسة اقتصادية إسلامية، مرجع سابق، ص287

2 نفس المرجع السابق، ص287

3 عفر، عبد المنعم/ محمد، يوسف كمال، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار البان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1985م، ج1، ص205

4 نفس المرجع السابق، ص205

5 دنيا، شوقي أحمد، التنمية الاقتصادية: دراسات في المالية العامة من المنظور الإسلامي، مؤسسة الرسالة، ط1، ص81

تعتبر السياسة المالية الوسيلة التي تقوم الحكومة من خلالها بتعديل مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب لمراقبة الاقتصاد والتأثير فيه، فتكون تقشفية عند زيادة الضرائب وخفض الإنفاق العام، وتوسيعية عندما تكون تحفيزية مشجعة للنمو الاقتصادي بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، فهي تضطلع بدور مهم جدا في إدارة اقتصاد أي بلد، ولتحقق أهدافها وجب إيجاد توازن بين معدلات الضرائب والإنفاق العام[1].

إن قرار الدولة بخفض الضرائب لدعم محرك الاقتصاد يمنح المستهلكين مزيدا من الإنفاق، فيزداد الطلب على السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية، ولكن ذلك يجب أن يكون وفق ضوابط معينة لأن الزيادة في الإنتاجية الاقتصادية عن المعدلات المعقولة يمكن أن تؤدي إلى فائض في العرض تليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وارتفاع متواصل في الأسعار، وفائض في الأموال مما يعني أن الأمر يتطلب المزيد من المال لشراء شيء لم يتغير في القيمة، وهو ما يقلل من قيمة المال فيتجاوز التضخم المستوى المعقول[2].

وعندما يكون التضخم قويا جدا تستخدم الحكومة السياسة المالية التي تقضي بزيادة الضرائب لإخراج الأموال من الاقتصاد، فتنخفض الأموال المتداولة، مما يؤدي إلى تباطء الاقتصاد على المدى الطويل، فترتفع مستويات البطالة وينخفض الإنفاق الاستهلاكي، وتنخفض أرباح الشركات[3]، وهذا يؤكد أن تأثيرات أي سياسة مالية ليست نفسها في حالة الركود أو النشاط الاقتصادي وهو ما يستدعي أن تكون الدولة حريصة على حسن اختيار السياسة المالية التي تنتهجها.

فقوة الدولة واستقرارها ينعكس في اعتمادها على معاملة ضريبية معتدلة وعادلة لا تتجاوز فيها الحد الضريبي الذي بعده تقل فيه إيراداتها الضريبية تدريجيا كما ناقش ذلك ابن خلدون (١٩٧٨)حيث ذكر أنه إذا قلت الضرائب على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتمار ويتزايد المحصول، وإذا كثرت الجباية تذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل في نفوسهم بقلة النفع، فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار فتنتقص الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها[4]، وهذا أساس الارتباط بين معدلات الضرائب وإيراداتها، التي عرفت فيما بعد بمنحنى "لافر" (١٩٧٤) الذي بين أن كثرة الضريبة تقتل

1 قنطقجي، سامر مظهر، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص190
2 نفس المرجع السابق، ص192
3 نفس المرجع السابق، ص192
4 ابن خلدون، عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، لبنان، ط1، 1978، ص249

الضريبة، وفسر ذلك بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، وصولا إلى نقطة تسمى نقطة العتبة، وعند تجاوزها تؤدي كل زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية [1]. لذلك فإن سياسة الواردات من الضرائب لا توضع بمعزل عن سياسة الإنفاق، لأن مجموع النفقات يؤثر في النشاط الاقتصادي، فالاقتصاد ينمو بخفض الضرائب والتقليل منها مما يسهم في توفير مواطن شغل جديدة تحد من نسب البطالة والفقر وتحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لكل الأفراد[2].

ومن ثم فإن البحث عن أثر الزكاة والضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي أدى إلى التوصل إلى أن الزكاة تسهم في زيادة الطلب الكلي نتيجة توفير دخل إضافي للمستحقين مما يدفعهم إلى الإقبال أكثر من قبل على شراء السلع والخدمات، أو البحث عن فرص جديدة للاستثمار، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حجم نشاط وطاقات صناعات السلع الاستهلاكية، فيزداد حجم الاستثمارات، مما يترتب عليه زيادة الإنتاج والدخل القومي وحجم النشاط الاقتصادي فيتحقق النمو الاقتصادي. كما تسهم أيضا في ارتفاع إيرادات الدولة المالية مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام.

ومن ثم فالزكاة تعتبر أداة إسلامية ذات وظيفة أساسية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في مجتمع يأخذ بنظام اقتصاد إسلامي[3].

بينما تسهم الضريبة عادة في تخفيض الدخول مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وتثبيط التوجه نحو الاستثمار فينخفض الإنتاج ومن ثم ينخفض النمو الاقتصادي، إلا إذا تم فرضها لتشجيع قطاع محفز للنمو أو ساهمت في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن جهة أخرى تسهم الضرائب في زيادة الإيرادات الضريبية للدولة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، ولكن هذا الأثر يتوقف عندما تبلغ الإيرادات الضريبية حدا معينا تنخفض بعده تدريجيا، فتنخفض إيرادات الدولة الضريبية، ومن ثم ينخفض الإنفاق العام مما يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] Economics, Paul Samuelson and William Nordhaus, McGraw-hill, Inc, 2éme edition, 2006

ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 2، ص361

2 قنطقجي، سامر مظهر، بيت للزكاة ومصلحة للضرائب والأسئلة الشائعة لصندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العامية، ع73، 2018، ص1

3 درويش، أحمد فؤاد/ زين، محمود صديق، 1984، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م2، ع1، ص 59/67، ص2

الخاتمة:

أثبتت الدراسة المقارنة بين الزكاة والضرائب بكل وضوح ما تتميز به الزكاة عن الضريبة، فالزكاة تحفز النمو الاقتصادي للبلاد، ومن ثم يمكن اعتبارها عاملا إضافيا يسهم في دفع النمو في الاقتصاديات الإسلامية، كما أن هذا الدور يمكن أن يعطي نتائج أفضل إذا ما تم الاهتمام الأكثر بطرق جمع وتوزيع الزكاة، غير أن الضريبة لا تسهم في دفع النمو الاقتصادي.

وإذا كانت الضرائب تعد من أهم أدوات السياسة المالية، وتمثل موردا أساسيا من موارد الدولة، فإن الزكاة باعتبارها ضريبة مالية إسلامية يمكن أن تكون موردا مماثلا للضريبة.

ولا يمكن للضريبة أن تغني عن الزكاة، والأصل أنها مكملة لها، ذلك لأن الاختلاف بينهما يقع في المورد والمصرف والمقادير والأهداف والنتائج.

فالزكاة هي مؤسسة اقتصادية واجتماعية ذات ثبات واستقرار ووجود دائم، وليست فقط وسيلة للإغاثة والإعانة الاجتماعية، ولا يسعى التشريع الإسلامي من خلال فرضها إلى توفير موارد إضافية لمستحقيها فحسب، وإنما له غاية أكبر من ذلك تشمل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع الأفراد في عدة مستويات من خلال ضمان توزيع عادل للثروة، وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء ومحاربة الفقر والبطالة، والسعي إلى ضمان الاستقرار والعيش الكريم، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ضوء هذه النتائج فإنّه من الضروري:

* دعوة الدول الإسلامية إلى ضرورة اعتبار الزكاة أداة مالية فعالة لتحقيق أهداف السياسة المالية، وتفعيل دورها الاقتصادي وعدم اعتبارها مجرد شعيرة دينية.
* تحسين طرق جمع الزكاة وتوزيعها واستخدامها، فقد يجلب ذلك المزيد من دافعيها، فيزيد مقدار الزكاة بالنسبة إلى الدول التي تطبق الزكاة، مع دعوتهم إلى ضرورة تقنين كل ما يتعلق بالزكاة للرجوع إلى هذه القوانين عند الحاجة ولتجاوز الخلاف ما أمكن في القضايا الفرعية للزكاة، كما أنه من الأفضل أن تكون الزكاة تابعة لمؤسسة خاصة تقوم على أعمالها.
* عند وضع السياسة الجبائية لا بد من فرض الزكاة واعتبارها من الموارد المالية الهامة لخزينة الدولة، وإذا اضطرت الدولة إلى فرض ضرائب أخرى مكملة لها لا بد أن يكون ذلك لضرورة تقدر بقدرها، أو لحاجة ملحّة تعطل مصالح الأمة، ووفق ضوابط العدالة والمساواة والإنصاف.

* دعوة الباحثين في المجال الاقتصادي إلى القيام بمزيد من الأبحاث التي تهدف إلى إبراز الدور الاقتصادي للزكاة.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- **ابن خلدون، عبد الرحمان،** (1978) مقدمة ابن خلدون، دار القلم، لبنان، ط1، ص249
- **ابن عرفة، محمد الدسوقي،** حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، ج1، باب الزكاة، ص430
- **الزرقا، محمد أنس،** (1984) دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية، أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول الكويت، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ص15
- **السبهاني، عبد الجبار،** الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، ط1، ص282
- **السريتي، أحمد،** (2014) دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي في ظل الأنظمة الاقتصادية العالمية: دراسة اقتصادية اسلامية دار التعليم الجامعي، ط1، ص274
- **السيوطي الرحيباني، مصطفى،** مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، ط1، ج2، كتاب الزكاة، ص4
- **الشربيني، الخطيب،** (2000) مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط1، ج2، كتاب الزكاة، ص62
- **الطبري، معروف الحرستاني،** (1994) تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مؤسسة الرسالة، ط1، مج 4، ص288
- **الغفيلي، عبد الله بن منصور،** (2009) نوازل الزكاة: دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، ص332
- **القرة داغي، علي،** (2010) المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للاجتهاد والبحث ف القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، الكتاب 5، ج1، ص2069
- **القرضاوي، يوسف،** فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مرجع سابق، ص567
- **الكفراوي، عوف،** الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، ص39
- **المزيني، أحمد عبد العزيز،** (1994) الموارد المالية في الإسلام، ذات السلاسل، ط1، ص20
- **خصاونة، جهاد سعيد،** (2010) علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، ص82
- **دراز، حامد،** (1997) المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، ص321
- **درويش، أحمد فؤاد / زين، محمود صديق،** (1984)، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م2، ع1، ص 59/67، ص2

- **دنيا، شوقي أحمد**، التنمية الاقتصادية: دراسات في المالية العامة من المنظور الإسلامي، مؤسسة الرسالة، ط1، ص81
- **عبد الله، عثمان حسين**، (1989) الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، ص42
- **عفر، عبد المنعم/ محمد، يوسف كمال**، (1985) أصول الاقتصاد الإسلامي، دار البان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، ج1، ص205
- **قحف، منذر**، (1977) الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع إسلامي يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، دار القلم، الكويت، ص 122/121
- **قنطقجي، سامر مظهر**، (2018) بيت للزكاة ومصلحة للضرائب والأسئلة الشائعة لصندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العامية، ع73، ص1
- **متولي، مختار محمد**، (1983) التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م1، ع1، ص 33/3، ص3

المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

- **Abd. Wahab N. and A. Abdul Rahman**, 2012, "Productivity growth of zakat institutions in Malaysia, An application of data envelopment analysis", Studies in Economics and Finance, 29(3) :197-210.
- **Abdo Yousef Qaid Saad, Alya Mubarak Al Foori**, Zakat and Tax : A Comparative Study in Malaysia, 2020, International journal of innovation, creativity and change, vol 10, issues 12, p7
- **Abdoulaye, Niane**, Fiscalité et intégration économique : les cas du système fiscal sénégalais dans l'UEMOA, l'Harmattan, p202
- **Abu-Bader S. and A. M. Abu-Qarn**, 2008, "Financial development and economic growth: Empirical evidence from MENAcountries". Review of Development Economics, vol 12, pp 803–817
- **Akinboade O. A**., 2000, "The relationship between financial deepening and economic growth in Tanzania", Journal of International Development, vol 12, no 7, pp 939-950
- **Alessandra, Pizzo**, Literature Review of Empirical Studies on Okun's Law in Latin American and the Caribbean, Employment Working paper No 252, 2019, International labour Organisation 2020, p8
- **Alexiou, C**. (2009), "Government spending and economic growth: econometric evidence from theSouth Eastern Europe",Journal of Economic and Social Research, Vol. 11 No. 1, pp. 1-16
- **Alves, José**, the impact of tax structure on investment : an empirical assessment for OECD countries, Lisbon school of economies and management, july 2019, p2
- **Arnold, Jens Matthias, Bert Brys, Christopher Heady, Asa Johansson, Cyrille Schwellnus, et Laura Vartia**, 2011, Tax Policy for Economic Recovery and Growth, The economic journal, 121, F 59- F 80
- **Asfarina M., Ascarya, A. and I. S. Beik,** 2019, "Classical and contemporary fiqh approaches to re-estimating the zakat potential in Indonesia", Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 5(2): 387-418
- **Athoillah M.A**, 2018, The zakat effect on economic growth, unemployment and poverty in the island of Java : panel data analysis 2001-2012, Ekspansi Vol. 10, No. 2 (November 2018), Hal. 205 - 230

- **Butkiewicz, J.L. and Yanikkaya, H**. (2011), "Institutions and the impact of government spending ongrowth",Journal of Applied Economics, Vol. 14 No. 2, pp. 319-341
- **Choudhury, M.A, Harahap, S. S**, (2008), Interrelationship between Zakat, Islamic bank and the economy : A theoretical exploration, Managerial Finance, Vol. 34 No. 9, pp. 610-617
- **D'Agostino, G., Dunne, P.J. and Pieroni, L**. (2016), "Government spending, corruption, and economicgrowth",World Development, Vol. 84, August, pp. 190-205
- **Daniel, B., Jeffrey, P**. 2013. Investment Taxation and Portfolio Performance. Journal of Public Economics, 97(2013), 245-257, p6
- **Dogan and others**, Evaluation as Econometrics of the Relationship between Unemployment and Economics Growth in Turkey (Okun's Law Case), Journal of new results in science , No 8, pp201
- **Eita, Joel and Ashipala**, Johanne Determinants of Unemployment in Namibia, International Journal of Business and Management, Vol (5), No 10
- **Etale, L. M. and Bingilar, P. F**., 2016. The Impact of Company Income Tax and Value-Added Tax on Economic Growth: Evidence from Nigeria. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 4(7), pp. 106-112
- **Frede, E., Dahlyb, B**. 2012. The Impact of Tax Cat on Economic Growth: Evidence Form Canadian Province, National Tax Journal, 65(3), 563-594
- **Galor O. and D. N. Weil,** 2000, "Population, Technology, and Growth: From Malthusian Stagnation to the Demographic Transition and Beyond". American Economic Review, 90(4),pp 806–828
- **Ghazi A Joharji, Martha A.Starr,** Fiscal policy and growth in saudi Arabia, Working Papers 2010-07, American University, Department of Economics, p3
- **Goldsmith R.,** 1969, "Financial structure and development". New Haven: Yale University Press
- **Gurley, J. G., & Shaw, E. S**. (1960). Money in a theory of finance. Washington : Brooking Institution
- **Hamzaoui, Moustapha**, Impact de la fiscalité sur la croissance economique du Maroc, European Scientific Journal, february 2017, vol 13, N4, p7
- **Kalaš, B., Mirović, V. and Andrašić, J.**, 2017. Estimating the Impact of Taxes on the Economic Growth in the United States. Economic Themes, 55(4), pp481-499 https://doi.org/10.1515/ethemes-2017-0027
- **Lamartina, S. and Zaghini, A.** (2011), "Increasing public expenditure: Wagner's law in OECD countries", German Economic Review, Vol. 12 No. 2, pp. 149-164
- **Lartey E,** 2010, "A note on the effect of financial development on economic growth". Applied Economics Letters, vol 17, pp 685–687
- **Li H. and J. Zhang**, 2007, "Do high birth rates hamper economic growth?", Review of Economics and Statistics, 30:pp 67-80.
- **Lucas R.E.,** 1988, "On the mechanic of economic development". Journal of Monetary Economics, vol 46, no 1, pp167–182
- **Mahat, N., & Warokka, A**. (2013). Investigation on Zakat as an Indicator for Moslem Countries" Economic Growth. Journal Global Business Advancement, 6(1), 50-58
- **Mdanat, M. F. [et al.],** 2018, Tax Structure and Economic Growth in Jordan, 1980-2015. EuroMed Journal of Business, 13(1), pp. 102-127. https://doi org/10.1108/EMJB-11-2016-0030
- **Misbah Akram, Shahzad Hussain, Syed Hasan Raza, Saqib Masood**, An Empirical Estimation of Okun'S Law in context of Pakistan, Journal of Finance and economics, 2014, Vol 2, No 5, pp 173/177
- **Nechaev, A., Antipina, O**, 2016. Analysis of the Impact of Taxation of Business Entities on the Innovative Development of the Country. European Research Studies Journal, 19(1), 71-83

- **Palić, I., Žmuk, B. and Grofelnik, B**, 2017. The Long-Run Impact of Personal Income Taxation on Economic Development: Evidence from Croatia. Croatian Review of Economic, Business and Social Statistics, 3(1), pp. 35-44. https://doi.org/10.1515/crebss-2017-0003
- **Peterson F.E., 2017**, "The Role of Population in Economic Growth", E. SAGE Open, October-December 2017:1-15
- **Ram R**, 1999, "Financial Development and Economic Growth". The Journal of Development Studies; vol 35, no4, pp 164-174
- **Raymond, Ekodo,** Impact de la croissance démographique sur la croissance économique : Les résultats d'une étude empirique menée en zone CEMAC, Journal of Economics and Development Studies, Septembre 2018, Vol 6, No 3, pp 26/35, p5
- **Richard, Good,** taxation of saving and consumption in underdeveloped countries, National Tax Journal, vol 14, no 4, December 1961, pp305/322
- **Salleh, A,M,H,M,** (2015), Integrating financial inclusion and saving motives into institutional zakat practices, A case study on Brunei, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 8 No. 2, pp. 150-170
- **Sethy S. K. and H. Sahoo**, 2015, "Investigating the relationship between population and economic growth: An analytical study of India". Indian Journal of Economics and Business, 14:269-pp288
- **Shirazi N. S**., 2014, "Integrating Zakāt and Waqf into the Poverty Reduction Strategy of the IDB Member Countries". Islamic Economic Studies, 22(1) :79-108.
- **Sibusiso Clement Makaringe & Hlalefang Khobai,** 2018. "The effect of unemployment on economic growth in South Africa (1994-2016)," Working Papers 1815, Department of
- **Suprayitno, E**, 2020. The Impact of Zakat on Economic Growth in 5 State in Indonesia. International Journal of Islamic Banking and Finance Research, 4(1), 1-7
- **Tumwebaze H. K. and A. T. Ijjo**, 2015, "Regional economic integration and economic growth in the COMESA region, 1980-2010". African Development Review, 27: 67-77
- **Vega Ogeh Soli and Simon Kwadzogah Harvey/ Edmond Hagan**, Fiscal policy private investment and economic growth: the case of Ghana, Studies and finance,Vol 25, No 2, 2008, pp 112/130, p3

أثر البنية القانونية للذكاء الاصطناعي على الاقتصاد الألماني

د. عبد المنعم دهمان

مدرب واستشاري تطوير المشاريع - ألمانيا

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي

تعتبر ألمانيا من أوائل الدول التي سعت لتنظيم استثمار الذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين تحفيز البحوث والابتكارات وبنفس الوقت الاستخدام المسؤول والآمن للذكاء الاصطناعي، وذلك وفق المرجعية الألمانية والأوروبية.

١- البنية القانونية الألمانية للذكاء الاصطناعي:

سوف نستعرض فيما يلي أهم القوانين الألمانية التي تنظيم العمل بمجال الذكاء الاصطناعي:

١.١ قانون حماية البيانات الفيدرالي (Bundesdatenschutzgesetz – BDSG)

: تم إصدار هذا القانون في ٢٥ مايو ٢٠١٨، وهو يعتبر المنظم الأساسي لحماية البيانات الشخصية في ألمانيا، ويتكامل هذا القانون مع اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، ويركز هذا القانون على طرق معالجة البيانات الشخصية[1]، حيث يلزم المؤسسات بتطبيق معايير صارمة لضمان خصوصية المستخدمين، وهذا ما نلمسه بشكل فعّال في الحياة اليومية الألمانية.

١.٢ المبادئ القانونية لتطوير واستثمار الذكاء الاصطناعي (KI-Leitlinien der Bundesregierung)

: تم اصدار هذه المبادئ في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠، هذه المبادئ بمثابة الإطار الحاكم لاستخدام للذكاء الاصطناعي في المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة، تعمل هذه المبادئ على تدعيم الشفافية، والعدالة، والموثوقية، وتأكد على ضرورة توفير تفسيرات للخوارزميات المستخدمة في عمليات صنع القرار[2].

---

[1] Bitkom-Gruppe, Künstliche Intelligenz und Datenschutz – Ein Praxisleitfaden, Bitkom E-Association 2024, P35

[2] *Leitlinien für den Einsatz Künstlicher Intelligenz in der Bundesverwaltung (KI-Leitlinien).* Berlin: Bundesministerium des Innern, für Bau und Heimat, 2025. P11.

١.٣ قانون القيادة الذاتية الألماني (٢٠٢١): يعمل القانون على تنظيم عمل المركبات ذاتية القيادة في مناطق محددة، مما فتح المجال للشركات الألمانية لاختبار وتطبيق حلول مبتكرة في مجال التنقل الذكي[1].

١.٤ قانون المنصات الرقمية (Digitale Dienste Gesetz – DDG): صدر هذا القانون في ١٣ مايو ٢٠٢٢، يعتبر هذا القانون المنظم الأساسي للأنشطة والخدمات الرقمية ومنصات العمل على الأنترنت في ألمانيا، على سبيل المثال مراقبة المحتوى المسيء للمجتمع والغير قانوني، كما ينظم حماية المستخدم[2] .

١.٥ خريطة التقييس الوطنية للذكاء الاصطناعي (DIN): صدرت رسمياً في العام ٢٠٢٢ بمشاركة ٥٧٠ خبير بمختلف المجالات، قامت بدراسة البنية الألمانية وقسمتها لتسعة فئات مرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال: الصناعة، الخدمات المالية، الرعاية الصحية، الفحص والتوثيق والشهادة، الطاقة والبيئة، ووضعت ما يقارب ١١٦ معياراً يجب التقيد بها وفق لمجال العمل المعني، تهدف هذه الخريطة متابعة وتطوير معايير وطنية للذكاء الاصطناعي، مما يقلل من تكاليف الامتثال للشركات ويسهل توسيع نطاق الابتكارات الصناعية وتسويقها[3].

١.٦ قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي (EU AI Act): يعتبر هذا القانون أول إطار تنظيمي شامل للذكاء الاصطناعي على المستوى الأوربي، وقد تم الاتفاق السياسي عليه في ديسمبر ٢٠٢٣، يتبنى القانون نهجاً قائماً على المخاطر، مما يوفر نوعاً من الثقة التنظيمية للمبتكرين في أوربا عامة وألمانيا خاصة، ويحفز الاستثمار في التطبيقات عالية المخاطر التي تلتزم بالمتطلبات القانونية[4].

٢- أثر البنية القانونية على الاقتصاد الألماني:

---

[1] Germany will be the world leader in autonomous driving, https://www.bmv.de/SharedDocs/EN/Articles/DG/act-on-autonomous-driving.html

[2] Ein Jahr Digitale-Dienste-Gesetz, 2025 https://www.bundesregierung.de/breg-de/aktuelles/digitale-dienste-gesetz-2250526

[3] Deutsche Normungsroadmap Künstliche Intelligenz. Ausgabe 2: Data. Berlin: DIN, 2022 https://www.din.de/resource/blob/891106/57b7d46a1d2514a183a6ad2de89782ab/deutsche-normungsroadmap-kuenstliche-intelligenz-ausgabe-2--data.pdf

[4] Artificial intelligence act: Council and Parliament strike a deal on the first rules for AI in the world, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/12/09/artificial-intelligence-act-council-and-parliament-strike-a-deal-on-the-first-worldwide-rules-for-ai/

تؤدي هذه القوانين السابقة دوراً حاسماً في تشكيل البيئة الاقتصادية في ألمانيا، وتعدّ عاملاً جوهرياً في استقطاب الاستثمارات وتوفير بيئة أعمال آمنة وشفافة في قطاع الذكاء الاصطناعي، وفق ما يلي:

٢.١ تأثير إيجابي على الثقة الاقتصادية: وفقاً لتقرير صادر عن جمعية تكنولوجيا المعلومات الألمانية Bitkom (أكبر تجمع للعاملين في هذا مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي)، لقد أسهمت القوانين الألمانية في رفع مستوى الثقة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي ساهم في استقطاب القطاع الخاص لزيادة استثماراته في مختلف مجالات الذكاء الاصطناعي[1].

٢.٢ تعزيز الابتكار المسؤول (Responsible Innovation): البنية القانونية الألمانية ساهمت في تطوير نماذج أعمال جديدة ومستدامة تعتمد على "**الذكاء الاصطناعي الأخلاقي**" (**Ethical AI**): على سبيل المثال:

- قامت شركة مرسيدس بدمج مبادئ أخلاقية بعمليات القيادة الذاتية، التي تقوم على الذكاء الاصطناعي.
- محطات الطاقة القادمة Next Kraftwerke محطة طاقة رقمية تقوم بإدارة عمليات انتاج الطاقة الخضراء وتوزيعها.
- تطبيقات صحية تقوم على الذكاء الاصطناعي مع التشديد على حماية البيانات.

٢.٣ التحديات الاقتصادية المحتملة: على الرغم مما ذكرناه، حذّر بعض الاقتصاديين الألمان من أن صرامة البنية القانونية قد تشكل عائقاً أمام الاستثمارات الجديدة وخصوصاً الخارجية منها، لعدة أسباب:

- ارتفاع تكاليف الامتثال القانوني والتنظيمي.
- تباطؤ العمليات الإدارية والقانونية المرافقة لعمليات الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي.
- هذا الأمر قد يؤدي إلى تباطئ وتيرة الابتكارات وتطبيقاتها الاقتصادية، بالمقارنة بالدول التي تطبق تشريعات أقل صرامة بالنسبة للعمل في مجال الذكاء الاصطناعي[2].

---

[1] THE STATE OF IMPLEMENTATION OF THE OECD AI PRINCIPLES FOUR YEARS ON, OECD 2023. P14.

[2] Wirtschaftsdienst Zeitschrift für Wirtschaftspolitik, Chancen und Risiken von Künstlicher Intelligenz für die deutsche Wirtschaft. 2023. https://www.wirtschaftsdienst.eu/inhalt/jahr/2023/heft/8/beitrag/chancen-und-risiken-von-kuenstlicher-intelligenz-fuer-die-deutsche-wirtschaft.html

خاتمة: نحو إطار تشريعي مستقبلي للذكاء الاصطناعي يعزز التنمية الاقتصادية

يمثل الإطار القانوني الألماني للذكاء الاصطناعي، المدمج مع اللوائح الأوروبية مثل قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي (EU AI Act)، نموذجاً ريادياً يُظهر كيف يمكن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي. لقد أثبت هذا النهج قدرته على تعزيز الثقة الاقتصادية واستقطاب الاستثمارات في تطبيقات "**الذكاء الاصطناعي الأخلاقي**"، على الرغم من التحديات المتمثلة في ارتفاع تكاليف الامتثال المحتملة وتباطؤ العمليات الإدارية.

إن التطور المتسارع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يفرض ضرورة قصوى على الحكومات للإسراع في صياغة وتحديث أطرها التشريعية، فالتباطؤ في هذا المجال قد يؤدي إلى فجوة تنظيمية تعيق القدرة على مواكبة الابتكارات، وتفوت فرصاً اقتصادية هائلة، وتترك مجالاً للمخاطر الأخلاقية والاجتماعية، إن صياغة تشريعات مرنة ومستجيبة للمستجدات تعد عاملاً حاسماً في تحسين البيئة الاقتصادية والاستثمارية في أي بلد، لضمان أن الذكاء الاصطناعي يصبح قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس مصدراً للقلق الاجتماعي.

يمكن للبلدان العربية والإسلامية الاستفادة من التجربة الألمانية والأوروبية في مجال التشريعات الخاصة بالذكاء الاصطناعي عبر تبني منهجية تتناسب مع خصوصياتها:

١. **تبني نهج قائم على المخاطر**: على غرار قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي، يجب تصنيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بناءً على مستوى المخاطر التي تشكلها، لتطبيق لوائح صارمة على الأنظمة عالية المخاطر (كالرعاية الصحية أو التوظيف) وتوفير بيئة أكثر مرونة للابتكارات منخفضة المخاطر.

٢. **التركيز على حماية البيانات**: يعد قانون حماية البيانات الفيدرالي الألماني نموذجاً في كيفية دمج قواعد حماية البيانات الصارمة (مثل اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية – GDPR) في القوانين الوطنية لتعزيز ثقة المستخدمين وضمان خصوصية البيانات الشخصية، وهي قاعدة أساسية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

٣. **تطوير معايير وطنية**: يجب إنشاء هيئات أو خرائط تقييس وطنية للذكاء الاصطناعي، مثل خريطة التقييس الوطنية الألمانية (DIN)، لتوحيد المعايير التقنية والأخلاقية، هذا يقلل من تكاليف الامتثال على الشركات ويسهل التوسع الصناعي والتسويق.

٤. **دمج المبادئ الأخلاقية**: يجب تضمين مبادئ الأخلاقية للمجتمعات العربية الاسلامية، في صميم أي تشريع، مع التأكيد على ضرورة تفسير الخوارزميات المستخدمة في اتخاذ القرارات.

إن الاستفادة من هذه النماذج، مع مراعاة الأولويات الثقافية والاقتصادية الخاصة بكل بلد، سيمكن الدول العربية والإسلامية من إنشاء بيئة تشريعية قوية تجذب الاستثمار، وتُمكن الابتكار المسؤول، وتضمن مستقبلاً اقتصادياً آمناً ومزدهراً في عصر الذكاء الاصطناعي.

المراجع:

1. Bitkom-Gruppe, Künstliche Intelligenz und Datenschutz – Ein Praxisleitfaden, Bitkom E-Association 2024.
2. Leitlinien für den Einsatz Künstlicher Intelligenz in der Bundesverwaltung (KI-Leitlinien).
   Berlin: Bundesministerium des Innern, für Bau und Heimat, 2025.
3. The state of implementation of the oecd ai principles four years on, oecd 2023.
4. Germany will be the world leader in autonomous driving, https://www.bmv.de/SharedDocs/EN/Articles/DG/act-on-autonomous-driving.html
5. Ein Jahr Digitale-Dienste-Gesetz, 2025 https://www.bundesregierung.de/breg-de/aktuelles/digitale-dienste-gesetz-2250526
6. Deutsche Normungsroadmap Künstliche Intelligenz. Ausgabe 2: Data. Berlin: DIN, 2022 https://www.din.de/resource/blob/891106/57b7d46a1d2514a183a6ad2de89782ab/deutsche-normungsroadmap-kuenstliche-intelligenz-ausgabe-2--data.pdf
7. Artificial intelligence act: Council and Parliament strike a deal on the first rules for AI in the world, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/12/09/artificial-intelligence-act-council-and-parliament-strike-a-deal-on-the-first-worldwide-rules-for-ai/
8. Wirtschaftsdienst Zeitschrift für Wirtschaftspolitik, Chancen und Risiken von Künstlicher Intelligenz für die deutsche Wirtschaft. 2023. https://www.wirtschaftsdienst.eu/inhalt/jahr/2023/heft/8/beitrag/chancen-und-risiken-von-kuenstlicher-intelligenz-fuer-die-deutsche-wirtschaft.html

الذكاء الاصطناعي: كيف تصنع مصر تجربة مواطن ذكية؟

حسين عبدالمطلب الأسرج

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

في عالم تتسارع فيه وتيرة التحول الرقمي، وتتشابك التكنولوجيا مع نسيج الحياة اليومية، تقف مصر على أعتاب ثورة تكنولوجية واعدة. الذكاء الاصطناعي، تلك التقنية التي أعادت صياغة ملامح العصر، لم يعد مجرد مفهوم مستقبلي، بل أصبح ركيزة أساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠ لبناء دولة حديثة تلبي احتياجات مواطنيها، من رقمنة الخدمات الحكومية إلى تحسين القطاعات الحيوية مثل الصحة، النقل، والزراعة.ويشكل الذكاء الاصطناعي جسرًا نحو تجربة مواطن ذكية تجمع بين الكفاءة والابتكار والشمولية. فكيف تقود مصر هذا التحول؟

أولا: استراتيجية وطنية: من الرؤية إلى التنفيذ

في عام ٢٠١٩، أطلقت مصر استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي بقيادة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتكون بمثابة خارطة طريق لبناء اقتصاد رقمي متكامل. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين جودة الخدمات العامة، تعزيز التنافسية الاقتصادية، ووضع مصر كمركز إقليمي للابتكار التكنولوجي. وكان أحد أبرز إنجازات هذه الاستراتيجية هو إطلاق منصة "بوابة مصر الرقمية" في عام ٢٠٢١ التي أتاحت للمواطنين إتمام أكثر من ١٢٠ خدمة حكومية إلكترونيًا، مثل تجديد بطاقات الرقم القومي، دفع فواتير الخدمات، وتسجيل العقارات. وبلغ عدد المستخدمين المسجلين على المنصة أكثر من ٧ ملايين مواطن عام ٢٠٢٥، وهو رقم يعكس نجاح هذا التحول في تقليل البيروقراطية وزيادة الشفافية.

لم تقتصر الجهود على الخدمات الحكومية، بل امتدت لتشمل تطوير البنية التحتية الرقمية وإنشاء مراكز بيانات متطورة في العاصمة الإدارية الجديدة وتوسيع شبكات الجيل الخامس. كل ذلك يعكس التزام الدولة بتوفير الأساس التقني لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. وجدير بالذكر أن هذه المراكز ليست مجرد بنية تحتية، بل منصات تمكن الحكومة والقطاع الخاص من تحليل البيانات الضخمة، مما يساهم في اتخاذ قرارات أكثر دقة وسرعة.

ولا يمكن الحديث عن نجاح مصر في تبني الذكاء الاصطناعي دون الإشادة بدور صناع القرار الذين يقودون هذا التحول برؤية استراتيجية واضحة. فبعد تبني القيادة السياسية للرؤية الطموحة التي تسعى لأن تصبح مصر مركزًا للابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي تأتي قيادات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا

المعلومات بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى والتى وضعت خططًا طموحة لدمج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية. على سبيل المثال، قرار إنشاء المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي عام ٢٠١٩ كان خطوة حاسمة لتنسيق الجهود بين القطاعين العام والخاص. هذا المجلس يضم خبراء من الحكومة والأكاديميين والشركات التكنولوجية، ويعمل على وضع سياسات تضمن الاستفادة القصوى من الذكاء الاصطناعي مع الحفاظ على الأمن السيبراني وحماية البيانات. أيضاً تمت شراكات بين مصر وعمالقة التكنولوجيا العالمية، مثل مايكروسوفت، جوجل، IBM، وعززت مكانتها كمركز إقليمي للابتكار. على سبيل المثال أيضا تعاونت الحكومة مع مايكروسوفت لتطوير برامج ذكاء اصطناعي لتحليل البيانات في القطاع الصحي، بينما أسهمت جوجل في دعم الشركات الناشئة المصرية في مجال التكنولوجيا. هذه الشراكات ليست مجرد اتفاقيات تجارية بل استثمارات استراتيجية تعزز قدرات مصر التكنولوجية وتجذب الاستثمارات الأجنبية.

وتسعى مصر من خلال استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٥-٢٠٣٠) إلى بناء مجتمع رقمي متقدم، مما يمهد الطريق لمفهوم "المواطن الذكي"، وهو مواطن يمتلك المهارات والأدوات للتفاعل بفعالية مع التكنولوجيا الحديثة. وتهدف الاستراتيجية إلى تمكين ٣٦٪ من المواطنين من استخدام أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي خلال السنوات الخمس القادمة، من خلال برامج تدريبية تستهدف الشباب والمهنيين. اضافة الى تطوير المهارات الرقمية من خلال دمج الذكاء الاصطناعي في المناهج التعليمية وبناء كوادر مؤهلة وفق المعايير العالمية. وايضا تعزيز البنية التحتية التكنولوجية لدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل إنترنت الأشياء والمدن الذكية، مما يعزز كفاءة الخدمات العامة. ومن المتوقع أن يسهم الذكاء الاصطناعي بنسبة ٧.٧٪ من الناتج المحلي بحلول ٢٠٣٠، مع توقعات بنمو سوق الذكاء الاصطناعي بمعدل ٢٨.٦٣٪ سنوياً حتى ٢٠٣٠.

ثانيا :التحديات الاستراتيجية والحلول المبتكرة

لا شك فى أن تبني الذكاء الاصطناعي على نطاق وطني يتطلب قرارات استراتيجية معقدة توازن بين الطموح والواقعية. وأحد التحديات الرئيسة هو ضمان التنسيق بين القطاعات المختلفة – الحكومة والقطاع الخاص الأكاديميين – لضمان تنفيذ الاستراتيجية بكفاءة. تحدٍ آخر يتمثل في جذب الاستثمارات اللازمة لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي مع الحفاظ على السيادة الوطنية على البيانات. الحلول المبتكرة التي تم

تبنيها كما تمت الاشارة سابقا تشمل إقامة شراكات استراتيجية مع شركات عالمية مثل مايكروسوفت وجوجل مع ضمان إشراك الشركات المحلية في تطوير الحلول التكنولوجية. على سبيل المثال، مشروع تطوير مراكز البيانات في العاصمة الإدارية تم تنفيذه بالتعاون مع شركات مصرية ودولية مما يعزز القدرات المحلية ويقلل من الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.

ثالثا : تطبيقات عملية : الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية

تتعدد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مصر لتشمل قطاعات حيوية تؤثر مباشرة على حياة المواطن. ففي القطاع الصحي أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي جزءًا لا يتجزأ من تحسين جودة الرعاية. على سبيل المثال يتم استخدام تقنيات تحليل الصور الطبية في مستشفيات مثل مستشفى ٥٧٣٥٧ للأطفال لتشخيص الأمراض السرطانية بدقة عالية. وأيضا برنامج الكشف المبكر عن أمراض الكبد الذي أطلقته وزارة الصحة بالتعاون مع شركات تكنولوجية، يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الصحية في المناطق الريفية، مما ساهم في إنقاذ آلاف الأرواح. كما بدأت مستشفيات جامعية مثل عين شمس بتجربة روبوتات ذكية لدعم الأطباء في إجراء العمليات الجراحية الدقيقة.

وفي مجال النقل، يُعد مشروع "النقل الذكي" في القاهرة نموذجًا رائدًا. فباستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات حركة المرور في الوقت الفعلي يتم تحسين إدارة الطرق وتقليل الازدحام. تطبيقات مثل Cairo Traffic التي طورتها شركات محلية توفر للسائقين مسارات بديلة بناءً على تحليل ذكي، مما يوفر الوقت ويقلل من استهلاك الوقود. كما يجري العمل على دمج هذه التقنيات مع شبكة المترو والحافلات الذكية.

أيضاً في الزراعة يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين إنتاجية المزارعين. فهناك مبادرات مثل تطبيقات تحليل جودة التربة التي طورتها شركات ناشئة مصرية تستخدم الذكاء الاصطناعي لتوجيه المزارعين نحو أفضل الممارسات الزراعية. وعلى سبيل المثال، مشروع "زراعة ذكية" في محافظة الفيوم ساعد المزارعين على زيادة إنتاجية القمح بنسبة ١٥٪ من خلال تحليل بيانات التربة والطقس. وبالنسبة لسوق العمل يُعد الذكاء الاصطناعي محركًا رئيسًا لتحول سوق العمل في مصر، حيث يفتح آفاقًا جديدة للتوظيف ويعيد تشكيل المهارات المطلوبة. مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في القطاعات الحيوية، ظهرت وظائف جديدة مثل محللي البيانات، مطوري الذكاء الاصطناعي، وخبراء الأمن السيبراني. وفقًا لتقرير صادر عن

هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات من المتوقع أن يخلق قطاع التكنولوجيا في مصر أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٠، معظمها مرتبط بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة. وتلعب الشركات الناشئة المصرية دوراً متزايداً في خلق هذه الفرص.

في الوقت نفسه، تواجه سوق العمل تحديات مثل الحاجة إلى إعادة تأهيل العمالة في القطاعات التقليدية لمواكبة المهارات الرقمية. ولمواجهة هذا التحدي أطلقت الحكومة برامج تدريبية مثل "مهارات من أجل المستقبل" تستهدف تأهيل ١٠٠ ألف شاب سنويًا في مجالات مثل البرمجة وتصميم الأنظمة الذكية. على الجانب الآخر، يثير الذكاء الاصطناعي مخاوف من إحلال الآلات محل العمالة في بعض القطاعات. لكن التجربة المصرية تُظهر تركيزاً على التوازن بين الأتمتة وخلق فرص عمل جديدة. على سبيل المثال، في قطاع الخدمات اللوجستية، تستخدم شركات مثل "ترانسيت" الذكاء الاصطناعي لتحسين إدارة سلاسل التوريد، مما أدى إلى زيادة الكفاءة وخلق وظائف جديدة في مجال إدارة البيانات. هذا النهج يعكس رؤية استراتيجية تهدف إلى تحويل التحديات إلى فرص، مما يجعل سوق العمل المصري أكثر مرونة وتنافسية.

رابعا : التحديات : نحو مسار مستدام

رغم هذه الإنجازات يواجه تبني الذكاء الاصطناعي في مصر تحديات لا يمكن تجاهلها ،أهمها :

١– الحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية، مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة ومراكز البيانات.

٢– ضمان خصوصية البيانات وحماية المعلومات من الاختراقات يُعد أولوية قصوى لكسب ثقة المواطنين.

٣– هناك حاجة إلى تطوير المهارات البشرية لمواكبة التطورات السريعة في هذا المجال.

ومع ذلك، فإن مصر تسير بخطى ثابتة لمواجهة هذه التحديات. فاستثمارات الحكومة في البنية التحتية مثل إنشاء مراكز بيانات متطورة وتوسيع شبكات الجيل الخامس توفر أرضية صلبة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، كما أن التركيز على التدريب والتعليم يضمن وجود قوى عاملة مؤهلة. وعلى المستوى الدولي تسعى مصر لأن تكون رائدة إقليمياً في مجال الذكاء الاصطناعي. فاستضافة فعاليات مثل المنتدى العالمي للذكاء الاصطناعي وتوقيع شراكات مع مؤسسات دولية يعزز مكانة مصر كمركز للابتكار

في أفريقيا والشرق الأوسط. ووفقًا لتقارير اقتصادية شهدت مصر زيادة في الاستثمارات التكنولوجية بنسبة ٢٥٪ خلال السنوات الأخيرة مما يعكس ثقة المستثمرين في رؤية مصر المستقبلية.

باكستان وسياسة الخارج:

قراءة في تجربة شاهيد أمين وربطها بالواقع المعاصر

د. حنان محمود عبد الرحيم

باحثة في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر

مسؤولة الإعلام بكلية التربية - جامعة سامراء - العراق

شهدت باكستان منذ استقلالها عام ١٩٤٧ مسيرة متقلبة في سياستها الخارجية، متأثرة بالتحديات الداخلية والتحولات الإقليمية والدولية. وقدمت دراسة شاهيد م. أمين في كتابه "Pakistan's Foreign Policy: A Reappraisal" قراءة معمقة لمسار السياسة الخارجية الباكستانية، مستندة إلى خبرة طويلة في السلك الدبلوماسي امتدت إلى أربعة عقود، تضمنت محطات مهمة مثل نيودلهي وطهران ولندن ونيويورك.

يركز الكتاب على تحليل العلاقات الثنائية لباكستان مع الهند والصين والولايات المتحدة والدول الإسلامية، موضحًا كيف شكلت الصراعات الإقليمية، مثل النزاع مع الهند على كشمير، والحروب الإقليمية، الدور المركزي في صياغة الخيارات الاستراتيجية للبلاد. كما يناقش الكتاب تأثير العوامل الداخلية، من بينها انقلابات الجيش، التوترات السياسية، والفساد الإداري، على قدرة باكستان على تبني سياسات خارجية متماسكة ومستقرة.

إن قراءة الكتاب تكشف عن أن باكستان اعتمدت في كثير من الأحيان على استراتيجيات توازن دقيقة بين القوى الإقليمية الكبرى، مع محاولة تأمين مصالحها الوطنية ومواجهة الضغوط الدولية. هذا التوازن لم يكن سهلاً، وكان محفوفًا بالمخاطر، سواء على صعيد العلاقات مع الهند أو الولايات المتحدة، أو على صعيد الأمن الداخلي.

أما اليوم، فإن ما وصفه شاهيد أمين من تحديات لا يزال حاضراً في سياسات باكستان الخارجية. فالعلاقات مع الهند تظل متوترة، خصوصًا حول قضية كشمير، فيما تنشط باكستان في تعزيز شراكات استراتيجية مع الصين، ضمن مشروع الحزام والطريق الصيني، لضمان الاستثمارات الاقتصادية وتعزيز القوة الجيوسياسية. كذلك، تواصل باكستان التعامل بحذر مع الولايات المتحدة، مستفيدة من التعاون الأمني والاقتصادي، لكنها تحرص على حماية استقلال قراراتها الاستراتيجية.

تؤكد هذه القراءة أن تجربة باكستان الخارجية منذ استقلالها وحتى اليوم تتسم بمرونة تكتيكية، محاولات للتوفيق بين الضغوط الإقليمية والدولية، ورغبة في الحفاظ على استقرار الدولة داخليًا. كما يوضح الكتاب الدور الحاسم للخبرة الدبلوماسية في التفاعل مع الأحداث الكبرى، وهو درس مهم لفهم السياسات الحالية لباكستان في مواجهة التحديات الإقليمية، بما في ذلك الإرهاب، الأزمات الاقتصادية، والتحولات في تحالفات القوى الكبرى.

خاتمة

يعطي كتاب شاهيد أمين إطاراً تحليلياً متيناً لفهم السياسة الخارجية الباكستانية، ويتيح للقارئ استيعاب كيفية تأثير التاريخ الدبلوماسي الطويل على الخيارات الاستراتيجية المعاصرة. وبالنظر إلى الوضع الحالي، تبرز أهمية الاستفادة من الدروس الماضية لتعزيز موقع باكستان الإقليمي والدولي، وتحقيق توازن فعال بين المصالح الداخلية والخارجية.

السودان والتحول الرقمي الشامل

الواقع – التحديات – الآفاق المستقبلية

د/ فياض حمزة رملي أرباب

أستاذ جامعي - محاسب قانوني ومستشار مالي

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

يشهد العالم في العقود الأخيرة موجة متسارعة من التحول الرقمي في مختلف القطاعات، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية أداةً محورية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وتمثل عملية التحول الرقمي توجهًا استراتيجيًا نحو تحسين كفاءة الأداء المؤسسي، وتقديم خدمات حكومية متقدمة، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

في هذا الإطار، يبرز سؤال مهم حول إمكانية دولة مثل السودان – التي تواجه تحديات اقتصادية وسياسية وتنموية – في الانخراط الكامل في مسيرة التحول الرقمي، وما يتطلبه ذلك من جاهزية تقنية، وبنية تحتية، وتخطيط استراتيجي.

المحور الأول : الإطار النظري للتحول الرقمي :

١.١ ماهية التحول الرقمي وأهميته :

التحول الرقمي (Digital Transformation) بشكل عام هو : عملية تغيير جذرية وشاملة في الطريقة التي تستخدم بها المؤسسات والدول التكنولوجيا لتقديم الخدمات، وإدارة العمليات، والتفاعل مع المواطنين أو العملاء.

وهو لا يقتصر على "رقمنة المستندات" أو التحول إلى الأنظمة الإلكترونية، بل يشمل إعادة هندسة العمليات، وتغيير الثقافة المؤسسية، وتوظيف الابتكار، وتكامل البيانات والأنظمة لتحقيق نتائج أفضل.

بناء على ما سبق يمكن صياغة مفهوم شامل للتحول الرقمي على أنه: تبنٍ واعٍ ومتكامل للتقنيات الحديثة بهدف تطوير النظم المؤسسية، ورفع كفاءة الأداء، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية والحوكمة، بما يواكب التغيرات المجتمعية والاقتصادية والتكنولوجية على المستوى المحلي والدولي.

وتكمن أهمية التحول الرقمي في:

– تحسين جودة الخدمات الحكومية.

– زيادة الشفافية وتقليل الفساد.

– تسريع عجلة التنمية المستدامة.

– تمكين الشباب والمجتمع من الابتكار والمشاركة.

٢.١ الأبعاد الرئيسة للتحول الرقمي:

١. البعد التكنولوجي: يشمل استخدام البنية التحتية الرقمية مثل الإنترنت عالي السرعة، الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين. وفي السودان، ما يزال هذا البعد في مراحله الأولى، ويحتاج إلى استثمارات كبيرة.

٢. البعد المؤسسي: يرتبط بإعادة تنظيم الهياكل الإدارية وميكنة الخدمات الحكومية، كما يتطلب رؤية قيادية وتنسيقًا بين القطاعات المختلفة.

٣. البعد التشريعي: لا يمكن للتحول الرقمي أن يتم في غياب تشريعات تنظم البيانات والخصوصية والتوقيع الرقمي والمعاملات الإلكترونية.

وبالتالي تحتاج دولة السودان إلى تحديث منظومتها القانونية بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة للأطر الرقمية.

٤. البعد البشري/الثقافي: العامل البشري هو حجر الزاوية في أي تحول رقمي. ويتطلب التحول برامج تأهيل واسعة النطاق لتغيير الثقافة التنظيمية، ونشر الوعي الرقمي، وبناء المهارات الرقمية في جميع المستويات.

٥. البعد الاقتصادي والاجتماعي: التحول الرقمي يسهم في زيادة الشمول المالي، وخلق فرص عمل جديدة، وتقليص الفجوة الرقمية، خاصة في المناطق الريفية.

وفي السودان، قد يكون التحول فرصة لتعويض ضعف البنية التحتية التقليدية، عبر "القفز التكنولوجي".

١.٣ دوافع التحول الرقمي في الدول النامية: تتمثل في:

١. مواكبة التقدم العالمي: لضمان عدم التخلف عن ركب التنمية.

٢. تحسين الخدمات العامة: رفع الكفاءة وتقليل الفساد والمعاملات اليدوية.

٣. تحقيق الشفافية والمساءلة: من خلال تتبع البيانات والحوكمة الرقمية.

٤. تحقيق التنمية المستدامة (SDGs): خاصة الهدف ٩ المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية.

٥. استقطاب الاستثمار الأجنبي: حيث أصبح توفر بيئة رقمية متطورة أحد معايير جذب المستثمرين.

١.٤ التحديات النظرية للتحول الرقمي:

تتمثل في:

– المقاومة التنظيمية للتغيير.

– الفجوة الرقمية بين الفئات المجتمعية.

– ضعف التمويل والموارد.

– صعوبة التكامل بين الأنظمة القديمة والجديدة.

– مخاطر الأمن السيبراني.

١.٥ نماذج مرجعية للتحول الرقمي:

يمكن الاستفادة من عدد من النماذج الدولية لبناء تصور نظري متين، مثل:

١. نموذج الحكومة الذكية (Smart Government Model): يركز على تقديم خدمات استباقية، متكاملة، ومرتكزة على البيانات.

٢. نموذج الأمم المتحدة للتحول الرقمي: يعتمد على ثلاثة أبعاد: البنية التحتية الرقمية، ورأس المال البشري، وجودة الخدمات الإلكترونية.

٣. نموذج Gartner للتحول الرقمي: يقسم التحول إلى خمس مراحل: الوعي – التجريب – التصميم – النشر – التحسين.

المحور الثاني: واقع التحول الرقمي في دولة السودان:

٣. الرؤية النقدية:

٣.١ رغم حداثة المصطلح في الخطاب العام السوداني، إلا أن هناك محاولات أولية للانتقال الرقمي، مثل:

– نظام الرقم الوطني والسجل المدني.

– جواز السفر الإلكتروني.

– الدفع الإلكتروني عبر البنوك وبعض التطبيقات.

لكن معظم هذه المبادرات ما زالت مجزأة، وتفتقر إلى الإطار الاستراتيجي الموحد، وتواجه تحديات كبيرة تتعلق بالبنية التحتية، والاستقرار السياسي، والتمويل، ونقص الكفاءات.

٣.٢ تحليل واقع السودان الرقمي:

– يواجه السودان واقعًا رقميًا معقدًا، حيث تتباين القدرات من قطاع لآخر، بينما تعاني بعض القطاعات من انعدام شبه تام للبنية الرقمية، وذلك وفق مايلي:

١. البنية التحتية نسبة إلى:

– انخفاض نسبة انتشار الإنترنت في الريف مقارنة بالمدن.

– مشاكل متكررة في التيار الكهربائي، ما يؤثر على استقرار الأنظمة الرقمية.

– محدودية في انتشار مراكز البيانات الوطنية.

٢. السياسات والتشريعات:

– لا يزال الإطار التشريعي للرقمنة قيد التطوير.

– غياب قانون موحد لحماية البيانات الشخصية.

– بعض المبادرات التشريعية تمثل بداية، لكنها لا تفي بمتطلبات التحول الكامل.

٣. المؤسسات الحكومية:

– تفاوت في مستوى التحول الرقمي بين الوزارات.

– بعض الخدمات مثل الجواز الإلكتروني والسجل المدني بدأت برقمنة جزئية.

– ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه التحول الرقمي في دولة السودان:

رغم توفر الرغبة العامة للتحول، إلا أن هناك تحديات معيقة، من أبرزها:

١. اقتصادية: تتمثل في:

– ضعف التمويل الحكومي لمشاريع الرقمنة.

– تراجع الاستثمار الأجنبي في قطاع الاتصالات.

٢. تكنولوجية: تتمثل في:

– ضعف في البنية التحتية الرقمية الأساسية.

– نقص مزودي الخدمات الرقمية المحليين.

٣. تشريعية ومؤسسية: مثل:

– عدم وجود سياسات وطنية موحدة للتحول الرقمي.

– غياب آليات الحوكمة الرقمية.

٤. بشرية ومجتمعية: متمثلة في:

– انتشار الأمية الرقمية.

– ضعف الوعي لدى العاملين في الدولة بأهمية الرقمنة.

٥. سياسية وأمنية: متمثلة في:

– الأزمات السياسية تؤثر على استقرار تنفيذ أي خطط وطنية.

– مخاطر الأمن السيبراني في ظل ضعف الحماية.

المحور الرابع: فرص التحول الرقمي في السودان:

رغم التحديات التي تواجه التحول الرقمي في دولة السودان، إلا أنه توجد عدة فرص واعدة بطرق أبوابها والبدء الجدي يكون بلوغ المستهدف واقعا بإذن الله – وذلك كما يلي:

- الطاقة الشبابية: أكثر من ٦٠٪ من السكان من الشباب القادرين على استخدام التقنيات الحديثة.
- الهواتف المحمولة: انتشار واسع للهواتف الذكية، ما يسهل الوصول للخدمات الرقمية حتى في المناطق النائية.
- الدعم الدولي: مبادرات وشراكات دولية، مثل دعم البنك الدولي والاتحاد الأفريقي للتحول الرقمي في إفريقيا.
- وجود خبرات سودانية في المهجر: إمكانية الاستفادة من العقول السودانية بالخارج لتطوير استراتيجية رقمية متكاملة.
- وجود الرغبة والدافعية في التغيير لدى الشعب السوداني بأكمله، وذلك بإعتبار سند المشاهدة والملاحظة والمتابعة للتطور الرقمي العالمي من خلال كافة وسائل التواصل الإجتماعية والشبكة العنكبوتية، وتباعا ظروف الحرب الأخيرة التي فرضت هجرات كبيرة لدول العالم وتلمس واقع التحول الرقمي، ومن ثم الرغبة في التطور بغرض تيسير سبل الحياة المختلفة.

المحور الخامس: تجارب دولية ناجحة يمكن الاستفادة منها:

رواندا:

– استطاعت في فترة قصيرة بعد الحرب الأهلية إطلاق خطة "رواندا الذكية".

– أنشأت وزارة خاصة بالتحول الرقمي.

– أصبحت مركزًا إقليميًا للخدمات الرقمية والابتكار في شرق إفريقيا.

إثيوبيا:

– أطلقت خطة إستراتيجية وطنية للتحول الرقمي "Digital Ethiopia 2025".

– ركزت على التعليم، الزراعة، والخدمات المالية الرقمية.

– تعاونت مع شركات تقنية عالمية لدعم التنفيذ.

وفي هذا الصدد تكمن الدروس المستفادة في:

– أهمية وجود إرادة سياسية واضحة.

– ربط الرقمنة بالتنمية الاقتصادية وليس فقط بالحوكمة.

– أهمية إشراك المجتمع المدني.

– اعتماد بند التحول الرقمي بشكل أساسي ضمن ربط الموازنة العامة لدولة السودان.

المحور السادس: نموذج مقترح لخارطة طريق التحول الرقمي في السودان:

أولاً: مرتكزات النموذج: تتمثل في:

التخطيط الاستراتيجي: إعداد خطة وطنية للتحول الرقمي برؤية تمتد لـ ١٠ سنوات، تتضمن:

– أهداف ذكية (SMART Goals).

– أولويات وطنية رقمية (خدمات، قطاعات، مجتمعات).

– مؤشرات قياس الأداء الرقمي.

٢. الحوكمة والتشريعات: من خلال:

– تأسيس هيئة وطنية مستقلة للتحول الرقمي.

– سن قانون لحماية البيانات، والأمن السيبراني، والتوقيع الرقمي.

البنية التحتية: بالعمل على:

– تطوير شبكة إنترنت قومية عالية السرعة.

– تعزيز الاعتماد على الطاقة الشمسية لتغذية مراكز البيانات .

– إنشاء مركز وطني للحوسبة السحابية .

بناء القدرات والموارد البشرية : من خلال :

– إطلاق "أكاديمية رقمية وطنية" لتدريب الموظفين والخريجين .

– دعم تعليم البرمجة والذكاء الاصطناعي في المدارس والجامعات .

الخدمات الذكية : من خلال :

– رقمنة الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، الضرائب، الجوازات) .

– ربط قواعد البيانات الوطنية من خلال "الهوية الرقمية" .

– اعتماد "محفظة رقمية" لتسهيل المدفوعات الحكومية .

الشراكات : من خلال :

– عقد شراكات مع القطاع الخاص المحلي والعالمي .

– الانضمام إلى مبادرات رقمية إقليمية (مثل السوق الرقمية الأفريقية) .

– تشجيع الشركات الناشئة في التقنية عبر حاضنات الابتكار .

ثانيًا : مراحل تنفيذ خارطة الطريق :

المرحلة الزمنية للأهداف الرئيسة :

– التأسيس ١–٢ سنة إعداد الإطار المؤسسي والتشريعي والتقني

– الإطلاق ٣–٥ سنوات تنفيذ مشاريع أولية في الخدمات الأساسية

– التوسع ٦–١٠ سنوات رقمنة كاملة للمؤسسات الحكومية وربطها

ثالثًا : الجهات الفاعلة وأدوارها : كما يلي :

– رئاسة الدولة : رعاية سياسية عليا وضمان الاستقرار

– وزارة الاتصالات والتحول الرقمي : قيادة التنفيذ الفني

وزارة المالية : تمويل البرامج الرقمية

الجامعات : إعداد الكفاءات والدراسات

القطاع الخاص : تطوير الحلول التقنية

المجتمع المدني : تعزيز الوعي والثقة

التوصيات:

١. إعداد استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي تتضمن رؤى واضحة، أهدافًا ذكية، مؤشرات قياس، وآليات تنفيذ قابلة للتطبيق، مع مشاركة فعالة من القطاعين العام والخاص.

٢. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية من خلال تعزيز تغطية الإنترنت، توسيع شبكات الألياف الضوئية، وإنشاء مراكز بيانات وطنية مدعومة بالطاقة البديلة.

٣. تطوير التشريعات الرقمية الحديثة بما يشمل قوانين لحماية البيانات الشخصية، التوقيع الإلكتروني، الأمن السيبراني، والمعاملات الرقمية.

٤. بناء القدرات البشرية الوطنية وذلك عبر إطلاق برامج تدريبية واسعة النطاق تستهدف موظفي الحكومة، المعلمين، الطلاب، والمجتمع المحلي، بما في ذلك تدريب متخصص في الذكاء الاصطناعي والبرمجة.

٥. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لاستقطاب التمويل، ونقل المعرفة، والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة.

٦. إطلاق خدمات حكومية رقمية مترابطة وسهلة الاستخدام بحيث تبدأ بالخدمات ذات الأولوية (مثل السجل المدني، الضرائب، الجوازات، التعليم، والصحة)، عبر منصة موحدة.

٧. تعزيز الوعي الرقمي لدى المجتمع وذلك من خلال حملات توعوية وإعلامية لشرح فوائد التحول الرقمي، وطمأنة المواطنين بشأن خصوصية البيانات وتعزيز الثقة.

٨. إنشاء هيئة وطنية مستقلة للتحول الرقمي تتمتع بالصلاحيات الكاملة للإشراف، التنسيق، والمتابعة بين المؤسسات، وتكون مسؤولة عن وضع المعايير وضمان الاتساق الرقمي.

٩. رقمنة التعليم والبحث العلمي وذلك عبر تطوير المناهج الرقمية، وتوفير منصات تعليم إلكتروني وطنية، وربط الجامعات ببرامج ابتكار رقمية تُعزز مخرجات التحول.

١٠. دعم ريادة الأعمال الرقمية من خلال حاضنات ومسرّعات أعمال تقنية، وتسهيل تمويل الشركات الناشئة، لخلق حلول محلية رقمية قابلة للتصدير والاستدامة.

١١. اعتماد منظومة الهوية الرقمية الوطنية بحيث تكون آمنة وشاملة وتُستخدم كمفتاح موحد للوصول إلى جميع الخدمات الحكومية والخاصة (كالتعليم، الصحة، التمويل، وغيرها).

١٢ . تبنّي إطار وطني للأمن السيبراني يشمل التوعية المجتمعية، حماية البنية الرقمية، تدريب كوادر مختصة، ووضع خطط استجابة للأزمات السيبرانية المحتملة.

الخاتمة:

إن التحول الرقمي لم يعد خياراً، بل ضرورة وجودية في العصر الحديث. وبالرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها السودان، فإن فرص النجاح قائمة إذا ما توفرت الإرادة السياسية، والرؤية الإستراتيجية، والاستثمار الذكي في الإنسان والتقنية. ومن خلال تنفيذ خطوات عملية مدروسة، يمكن للسودان أن يتحول إلى دولة رقمية فاعلة تسهم في التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: كتب ومراجع أكاديمية عربية:

١ . الشيخ، محمد عبد الحي. (2022)، التحول الرقمي في الوطن العربي: التحديات والفرص.

٢ . دار الفكر العربي – القاهرة.

٣ . الخالدي، يوسف عبد الله. (2021)، التحول الرقمي في الإدارة العامة: مدخل للإصلاح المؤسسي. دار المسيرة للنشر – عمّان.

٤ . الطراونة، أحمد محمد. (2020)، الحوكمة الإلكترونية والتحول الرقمي: إطار مفاهيمي وتطبيقي. دار صفاء للنشر – الأردن.

٥ . عبد الله، نوال محمد. (2021)، التحول الرقمي كمدخل للتنمية المستدامة في الدول النامية، مجلة دراسات المستقبل العربي، العدد (487)، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

ثانياً: دراسات ومقالات علمية محكمة باللغة العربية:

١ . علي، سعاد عبد الكريم. (2022). واقع التحول الرقمي في الدول العربية: دراسة مقارنة بين السودان ومصر. مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية – جامعة النيلين، المجلد 7، العدد 2.

٢ . أبوبكر، عبد الرحيم. (2021). أثر تبني نظم المعلومات في تطوير أداء الخدمة المدنية في السودان. مجلة جامعة أم درمان الإسلامية – سلسلة العلوم الاجتماعية.

٣ . محمد، أسماء حسن. (2023). معوقات التحول الرقمي في السودان: دراسة حالة على وزارة التعليم العالي. مجلة الاقتصاد والتقنية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 5.

٤ . مركز الدراسات الإستراتيجية – الخرطوم. (2020). آفاق التحول الرقمي في السودان: الفرص والتحديات. تقرير سنوي تحليلي – وحدة التنمية والتحول المؤسسي.

ثالثاً: تقارير حكومية ومؤسسية عربية:

١ . الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي (2022). خارطة الطريق للتحول الرقمي في الدول العربية. أبوظبي: جامعة الدول العربية.

٢. المجلس الاقتصادي والاجتماعي – جامعة الدول العربية (2023). التحول الرقمي في المنطقة العربية: مؤشرات، تحديات، وتوصيات. التقرير الإقليمي السنوي.
٣. وزارة الاتصالات والتحول الرقمي – السودان (2021). الرؤية الوطنية للتحول الرقمي (2021–2025).
٤. وثيقة استراتيجية صادرة عن الوزارة (غير منشورة على نطاق واسع، لكنها متاحة عبر مكاتبات رسمية أو ورش العمل).

رابعاً: مصادر من داخل السودان أو تتعلق به:

١. وزارة الاتصالات والتحول الرقمي – السودان (2021). رؤية السودان للتحول الرقمي الشامل 2025. (وثيقة داخلية، متاحة عبر الوزارة أو السفارات التقنية).
٢. جامعة الخرطوم – كلية الدراسات التقنية (2022). أثر التحول الرقمي على أداء المؤسسات الحكومية في السودان. دراسة ميدانية، غير منشورة رسمياً.
٣. مركز الدراسات السودانية (2023). التحول الرقمي كمدخل للإصلاح الإداري والمؤسسي في السودان. ندوة إلكترونية، الخرطوم.

خامساً: مراجع دولية وتقارير رسمية:

- World Bank (2023)1. Digital Economy for Africa Initiative (DE4A). https://www.worldbank.org/en/programs/all-africa-digital-transformation
- United Nations E-Government Survey (2022). The Future of Digital Government.
- Department of Economic and Social Affairs, UN. https://publicadministration.un.org/egovkb
- International Telecommunication Union (ITU). Measuring Digital Development: Facts and Figures 2023. https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics
- African Union (2020). Digital Transformation Strategy for Africa (2020–2030). https://au.int/en/documents/20200518/digital-transformation-strategy-africa-2020-2030
- GSMA (2022). The Mobile Economy: Sub-Saharan Africa 2022. https://www.gsma.com/mobileeconomy/sub-saharan-africa/

سادساً: دراسات أكاديمية محكمة:

- Ndung'u, N., & Signé, L. (2020). The Fourth Industrial Revolution and digitization will transform Africa into a global powerhouse. Brookings Institution. https://www.brookings.edu.
- Adeleke, I. A., & Ogunlade, I. A. (2022). Digital Governance in Africa: Trends, Challenges and Prospects. African Journal of Governance and Development, 11(2), 45–68.
- Elamin, Y. A., & Khalid, N. M. (2021). Challenges of Digital Transformation in Sudan: A Sectoral Perspective. Sudan Journal of Economic Development, 5(1), 22–39.
- Tadesse, M. (2021). Digital Ethiopia 2025: A Strategy for Inclusive Digital Transformation. Ethiopian Journal of Public Policy and Innovation, 3(2), 55–74.
- Mureithi, M. (2020). Digital Infrastructure in East Africa: Lessons for Sudan. African Technology Policy Studies Network (ATPS) Working Paper.

مرحلة جديدة من التفكير المؤسسي:

كيف تزدهر المؤسسات في عصر الأنظمة الذكية[1]

بار سيتز

مدير التحرير في مكتب ماكنزي بنيويورك

نادراً ما شهد العالم في تاريخه الحديث ابتكاراً تقنياً أثار هذا القدر من التباين في وجهات النظر مثل "وكلاء الذكاء الاصطناعي". فبينما يراها البعض قوة دافعة لعصر جديد من الكفاءة والابتكار المؤسسي، ينظر إليها آخرون بعين الترقّب والحذر لما تحمله من تحديات تتجاوز حدود التقنية ذاتها، لتطال مفاهيم الثقة، والمساءلة، ودور الإنسان في منظومة اتخاذ القرار.

تزداد حدة الجدل مع اتساع نطاق التوقعات حول مستقبل وكلاء الذكاء الاصطناعي، إذ تختلف الرؤى باختلاف من تتحدث إليهم أو ما تطالع من تحليلات. فهذه الأنظمة، المبنية على نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي والقادرة على التفاعل مع الواقع وتنفيذ عمليات معقدة متعددة المراحل، يُنظر إليها من زوايا متباينة: فالبعض يرى فيها بوابة لعصرٍ من الإنتاجية غير المسبوقة، فيما يخشى آخرون أن تؤدي إلى إزاحة شرائح واسعة من القوى العاملة، بينما يذهب آخرون إلى أبعد من ذلك محذرين من سيناريو تتحكم فيه الروبوتات بمسار العالم، في حين يرى المتفائلون أنها ستمنح الإنسان قدرات غير محدودة أو ربما تجُسّد جميع تلك الاحتمالات في آنٍ واحد.

وأمام هذا المشهد المليء بالتصورات المتباينة والاحتمالات المتناقضة، يجد القادة التنفيذيون أنفسهم مطالبين بالتعامل مع المستقبل بعقلانية أكبر وتجرد من الانفعال. فالتفاؤل المفرط والقلق المبالغ فيه لا يقدمان حلولاً حقيقية بقدر ما يزيدان من ضبابية المشهد. لذلك، يتعينّ على صُنّاع القرار أن يُبعدوا العاطفة عن نقاشاتهم حول مستقبل وكلاء الذكاء الاصطناعي، وأن يعتمدوا التفكير النقدي منهجًا في التحليل والتقييم، إذ باتت الوعود كثيرة، فيما يظل التفكير المتعمّق والنقدي نادراً في مواجهة هذا الزخم التقني المتسارع.

ورغم كل ما يحيط بالمشهد من ضبابية، فإن الإمكانات الكامنة في وكلاء الذكاء الاصطناعي تبدو لافتة وغير قابلة للتجاهل، خصوصاً في ظل التسارع المذهل الذي تشهده هذه التقنية على صعيد التطوير

[1] نقلا عن: Mckinsey Co.

والقدرات. فهي تقف اليوم على أعتاب إحداث تحول جذري في طبيعة العمل المعرفي، من خلال أتمتة المهام الذهنية المعقدة، وإعادة رسم ملامح التنافس في عالم الأعمال، لتصبح الكفاءة في توظيف الذكاء الاصطناعي معياراً حاسماً لتفوق المؤسسات واستدامة نجاحها.

غير أن هذه القوة الهائلة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي لا يمكن فصلها عن قدرٍ موازٍ من المسؤولية، إذ إن كل تطور تكنولوجي واسع الأثر يستدعي وعياً أعمق في توجيهه وحسن توظيفه. فالتقنيات المتقدمة، مهما بلغت من دقة وذكاء، تبقى رهينة للخيارات التي يتخذها القادة في إدارة مسارها وتحديد غاياتها. ومن هنا، فإن القرارات التي تُتخذ اليوم لن ترسم ملامح مستقبل المؤسسات فحسب، بل ستسهم أيضاً في تشكيل طبيعة العمل والأدوار البشرية لأجيال مقبلة، في عالم تُقاس فيه الريادة بقدرة القادة على تحقيق التوازن بين طموح الابتكار ومتطلبات الحوكمة والمسؤولية.

وفي ظل تضارب التوقعات بين من يراهن على الذكاء الاصطناعي بوصفه ركيزةً لازدهار غير مسبوق، ومن يحذّر من مخاطره الوجودية، تبدو مهمة الوصول إلى الحقائق الصلبة أمراً بالغ الصعوبة، خاصة في ضوء ما لا يزال مجهولاً حول المسار الفعلي لتطور هذه التقنية. ومع ذلك، فإن غموض المستقبل لا يُعد مبرراً للتقاعس عن التفكير الجاد. بل على العكس، فهو يدعو القادة إلى دراسة السيناريوهات الممكنة، وتقييم الفرص والمخاطر، واتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تستند إلى رؤية استراتيجية واضحة، تُوازن بين الطموح والواقعية في آنٍ واحد.

وانطلاقاً من هذا الإدراك بضرورة الفهم العميق والتحليل الواقعي، تم الإعلان عن إطلاق مبادرة خاصة بعنوان "حوار الذكاء الاصطناعي المؤسسي"، وهي سلسلة من الإصدارات والمقابلات والندوات الإلكترونية التي تهدف إلى جمع نخبة من قادة الأعمال والتكنولوجيا والأوساط الأكاديمية حول العالم، لبحث سُبل القيادة في عصر وكلاء الذكاء الاصطناعي. وتهدف هذه المبادرة إلى بناء منصة فكرية تُمكّن التنفيذيين من تبادل الخبرات واستخلاص الدروس العملية من التجارب الميدانية، بما يتيح لهم اتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى معرفة واقعية ونهج تطبيقي واضح المعالم نحو النجاح في هذا العصر المتسارع بالتحول.

ستة محاور تشكّل أجندة الرؤساء التنفيذيين

يواجه القادة التنفيذيون اليوم واحدة من أكثر المعضلات جوهرية في مسيرة التحول الرقمي، تتمثل في غياب الوضوح حول الاتجاهات التي ينبغي تركيز الجهود والموارد نحوها في مجال وكلاء الذكاء الاصطناعي وكذلك في مجال الذكاء الاصطناعي بشكل عام. ويُعد هذا الالتباس أمراً طبيعياً في ظل ما يكتنف المشهد من غموض وتسارع غير مسبوق في تطوّر هذه التقنيات. غير أن هذا الغياب في الرؤية قد يفتح الباب أمام المؤسسات للانجراف وراء وعود زائفة أو مبادرات غير مثمرة، مما يؤدي إلى تشتيت الموارد وإضعاف القدرة على تحقيق نتائج ملموسة.

ومن هذا المنطلق، يمكن للأجندة التالية أن تُسهم في إضفاء قدرٍ أكبر من التنظيم والانضباط على عملية التخطيط الاستراتيجي، من خلال تحديد مسارات واضحة للتفكير واتخاذ القرار. وحرصاً على ترسيخ بيئة نقاش بنّاءة تُثري الحوار وتدفع باتجاه حلول واقعية، ينبغي النظر إلى هذه المحاور بوصفها نقاط انطلاق قابلة للنقاش والتطوير، لا مسلّمات نهائية، بحيث تُختبر وتُعاد صياغتها مع تراكم الخبرة وتوسع الفهم لمتطلبات عصر "وكلاء الذكاء الاصطناعي".

زميل جديد في مكان العمل: الذكاء الاصطناعي كزميل يُعيد تشكيل بيئة العمل

يبدو أن الذكاء الاصطناعي ماضٍ في إعادة تشكيل طبيعة العمل المعرفي بالطريقة ذاتها التي غيّرت بها الروبوتات مفهوم التصنيع، ولكن بوتيرة أسرع بكثير. فبعد أن أصبحت المهام التي كانت حِكراً على الإنسان مثل إصدار الأحكام، والتفكير المتعدد الخطوات، والتنسيق، وحل المشكلات، بل وحتى الإبداع في متناول قدرات الأنظمة الذكية، بات من الضروري على الرؤساء التنفيذيين إعادة النظر في الأدوار البشرية وهياكل العمل لضمان قيام شراكة أخلاقية وفعّالة بين الإنسان والآلة. ومع هذا التحول المتسارع، لم تعد حدود التطور مرهونة بقدرات التقنية ذاتها، بل بمدى قدرة الإنسان على الإشراف وإدارة وكلاء الذكاء الاصطناعي بكفاءة وحكمة.

وفي ظل هذا التحول العميق في طبيعة العمل، تبرز أمام القادة التنفيذيين مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي لا يمكن تجاهلها:

- كيف يمكن إعادة صياغة الأدوار والمسؤوليات في عالم باتت فيه الآلات قادرة على التفكير واتخاذ القرار والتنظيم والإبداع؟

- وكيف يمكن استبقاء الكفاءات البشرية وتحفيزها وتطويرها في بيئة عمل أصبح فيها الذكاء الاصطناعي شريكاً محورياً في منظومة الإنتاج؟
- ثم كيف يمكن بناء منظومات تعليمية وتدريبية ديناميكية تُتيح التعلم المستمر، بما يواكب تسارع تغيّر المهارات ويحدّ من تقلّص عمرها الافتراضي في سوق العمل؟

تلك هي الأسئلة التي ستحدد ملامح القيادة في المستقبل، حيث يتطلب النجاح مزيجاً من البصيرة الاستراتيجية، والمرونة المؤسسية، والقدرة على إعادة تعريف العلاقة بين الإنسان والتقنية. وسيتعينّ على إدارة المواهب أن تتطور بوتيرة متسارعة لتواكب هذا التحول، من خلال الانتقال من التركيز على "المسميات الوظيفية" إلى التركيز على "المهارات الفعلية". كما سيغدو من الضروري تحديد ملامح نماذج التعاون الأكثر فاعلية بين الإنسان ووكلاء الذكاء الاصطناعي، بما يضمن تكاملاً حقيقياً بين القدرات البشرية والقدرات الآلية، ويُعيد رسم خريطة الكفاءات داخل المؤسسات بما يخدم الكفاءة والإبداع في آن واحد.

سقوط الحواجز التنافسية... وبداية عصر جديد من التميّز المؤسسي

مع انخفاض التكاليف وازدياد القدرات التقنية تطوراً، يسهم الذكاء الاصطناعي في خفض الحواجز التقليدية لدخول الأسواق، فاتحاً المجال أمام لاعبين جدد لزعزعة مواقع المؤسسات الراسخة بسرعة غير مسبوقة. ومع هذا التحول، قد تفقد الملكية الفكرية والخبرة المؤسسية قيمتها التنافسية تدريجياً لتتحول إلى عناصر متاحة على نطاق واسع. ومن هنا، تبرز أهمية أن تعيد الشركات معايرة نماذج أعمالها لتتمحور حول مصادر التميّز الحقيقية، والمتمثلة في البيانات والتكنولوجيا والثقافة المؤسسية والقدرات الشاملة عبر قطاعاتها، بما يضمن الحفاظ على تفوقها في بيئة أعمال تتغيّر ملامحها بوتيرة متسارعة.

وفي خضم هذا التحول الجذري الذي تُحدثه تقنيات الذكاء الاصطناعي، يواجه القادة التنفيذيون مجموعة من التساؤلات المصيرية التي تستوجب تفكيراً عميقاً وتوجهاً استراتيجياً واعياً:

- فما الذي سيحدث عندما يمتلك العملاء "وكلاءهم" الذكيين القادرين على تحسين تجاربهم ونتائجهم الفورية بشكل مستمر ودون تكلفة تُذكر؟ وكيف يمكن للمؤسسات، في ظل هذا الواقع الجديد، حماية مصادر ميزتها التنافسية وتعزيزها في الوقت ذاته؟

- وكيف يمكن للمؤسسات، في ظل هذا الواقع الجديد، حماية مصادر ميزتها التنافسية وتعزيزها في الوقت ذاته؟
- ثم كيف يمكن للقادة تحقيق الشفافية والإنصاف في قراراتهم، مع تجنب الانجراف نحو مكاسب قصيرة الأجل على حساب المصلحة بعيدة المدى؟
- وأخيراً، كيف يمكن للشركات ترسيخ ثقافة مؤسسية تُعزز الانتماء وتبني روابط إنسانية لا يستطيع الذكاء الاصطناعي محاكاتها، لتكون بذلك عاملاً حاسماً في تميّزها واستدامة نجاحها؟

إن هذه الرحلة تتطلب استثماراً مدروساً وإجراءات متزنة تسعى باستمرار إلى حماية الميزة التنافسية للمؤسسات وتعظيم أثرها في عالمٍ باتت فيه الحدود بين الإنسان والآلة أكثر تداخلاً من أي وقت مضى.

حوّل المفهوم التقليدي للقيمة: من السعي إلى الكفاءة إلى بناء قيمة استثنائية

لا يقتصر دور وكلاء الذكاء الاصطناعي على رفع الإنتاجية قصيرة الأجل، بل يتعداه نحو إعادة ابتكار أسلوب إنجاز العمل بما يُحفّز الابتكار، ويُحوّل تجربة العملاء، ويُعزّز تفاعل الموظفين، مع تحقيق قيمة مستدامة تمتد أثرها عبر الزمن. فالشركات التي تظل حبيسة الأطر التقليدية في التفكير ستجد نفسها خارج دائرة المكاسب الكبرى التي ستُعيد تشكيل ملامح عالم الأعمال خلال العقد القادم. ومن هنا، تتجسد الفرص الحقيقية في القدرة على طرح الأسئلة الجوهرية والبحث عن إجاباتها بعمق وجرأة، مثل:

- كيف سيتغير سلوك العملاء عندما يمتلك كل منهم وكيلاً ذكياً يدير احتياجاته بكفاءة؟
- وأين يمكن توظيف قدرات الذكاء الاصطناعي لحل تحديات كانت تُعد مستحيلة في السابق أو لابتكار نماذج أعمال جديدة كلياً؟
- ثم ما هي عناصر الميزة التنافسية التي يمكن تعزيزها أو ربما تقويضها بفعل الذكاء الاصطناعي؟

إن القادة الناجحين هم من ينظرون إلى المستقبل بعقلية جريئة ترى في التحول فرصة لا تهديداً، فيعيدون صياغة عروضهم القيمة ويبتكرون أساليب جديدة لصناعة القيمة في عالمٍ تتغيّر معاييره بوتيرة غير مسبوقة.

إعادة هيكلة آليات العمل: من الحلول العامة إلى النماذج المتخصصة

تُظهر الدراسات أن ما يقارب ٨٠٪ من المؤسسات حول العالم تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكلٍ أو بآخر، إلا أن النسبة ذاتها تقريباً لا تلمس أي أثر حقيقي لذلك على نتائجها المالية.

ويعود السبب في ذلك غالباً إلى التركيز على نشر الأدوات بشكل متفرق أو تنفيذ مشاريع تجريبية محدودة النطاق. فالكثير من المؤسسات تبدأ من نطاق واسع، مستهدفةً تعزيز مهارات الأفراد عبر أدوات المساعدة الذكية والمحادثات التفاعلية، بدلاً من إحداث نقلة نوعية في الأداء الجماعي للمؤسسة. ومع أن هذه الجهود ليست عديمة الجدوى، إذ تسهم في رفع الوعي الرقمي وتعزيز الجاهزية التقنية، إلا أن الأثر الحقيقي يتحقق حين تتبنى المؤسسات نهج "الذكاء الداخلي"، بحيث تُدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي بعمق داخل مجالات العمل ذات القيمة العالية، وتُعاد هندسة سير العمليات بشكل شامل من البداية إلى النهاية لتحقيق كفاءة وابتكار مستدامين.

وفي هذا السياق، يواجه القادة التنفيذيون مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي ستحدد ملامح نجاحهم في عصر الذكاء الاصطناعي:

- أين يمكن لإعادة الابتكار العمودي أن تُحدث نقلة نوعية في أعمال مؤسساتهم؟
- وما هو النموذج التشغيلي الأمثل لبيئة عمل تُبنى على الذكاء الاصطناعي منذ البداية، وما الدعم المطلوب لترسيخها؟
- ثم كيف يمكن تصميم نماذج وخطوط أنظمة الذكاء الاصطناعي بحيث تكون قابلة لإعادة الاستخدام والتوسع عبر مختلف قطاعات العمل؟

إن القادة الذين يتحركون اليوم بخطوات مدروسة سيستطيعون تجاوز مرحلة المشاريع التجريبية المحدودة، لينتقلوا نحو جعل الذكاء الاصطناعي محوراً أساسياً في آلية إنجاز الأعمال وصناعة القيمة المستقبلية.

صعود المنظمات الذكية: هياكل أكثر انسيابية وسرعة ومرونة

تعكس الهياكل التنظيمية الحالية طبيعة المؤسسات التي تعتمد في أدائها على الكفاءات الفكرية وأصحاب المهارات المعرفية، إذ صُممت لإدارة الخبرات البشرية وتنظيم تدفّق المعرفة داخل بيئة العمل. غير أن هذا النموذج التقليدي لم يعد كافياً في مرحلةٍ بات فيها الإنسان ووكلاء الذكاء الاصطناعي يعملون جنباً إلى جنب. ففي ظل هذا الواقع المتغير، ستحتاج المؤسسات إلى التحوّل من الهياكل الوظيفية الجامدة إلى نماذج تشغيلية تركز على النتائج، وتتسم بالمرونة والانسيابية والسرعة، مع مستويات أقل من التسلسل الهرمي. وسنشهد صعود فرق عمل متعددة التخصصات توحّد بين رؤية المنتج وتطوير البرمجيات، مستفيدةً من قدرات الذكاء الاصطناعي لتسريع الانتقال من مرحلة الفكرة إلى تحقيق الأثر

الفعلي. كما ستصبح ثقافة الملكية المشتركة والتجريب الفوري جزءاً أساسياً من بيئة العمل، بما يتيح للمؤسسات التعلم المستمر والتكيّف السريع مع متغيرات السوق.

وفي ظل هذا التحوّل التنظيمي العميق، تبرز أمام القادة التنفيذيين مجموعة من التساؤلات الحاسمة التي تستدعي إجابات دقيقة ومتوازنة:

- فما هي أنماط الحوكمة التي ينبغي تطبيقها لضمان المساءلة دون أن تُبطئ وتيرة التقدّم والابتكار؟
- وكيف يمكن قياس الإنتاجية والنمو في مرحلة لم تعد فيها الكفاءة تُقاس بالوقت، بل بمدى قدرة المؤسسة على تنسيق وإدارة عدد أكبر من وكلاء الذكاء الاصطناعي بكفاءة؟
- ثم ما هو الشكل الأمثل للمنظمة التي توظّف أفضل ما في الإنسان والتقنية معًا، في منظومة تعاونية متكاملة؟

إن القادة الناجحين هم من يُعيدون تصميم أنظمتهم التشغيلية بحيث تتكامل سرعة الذكاء الاصطناعي مع وعي الإنسان ومسؤوليته، في علاقة تُعزز الأداء ولا تتعارض معه، لتشكّل نموذجاً جديداً للإنتاجية والابتكار في العصر الرقمي.

تعزيز قدرات التعلّم: نحو بناء مؤسسات قادرة على التكيّف المستمر

يمثل التسارع الهائل في وتيرة الابتكار بمجال الذكاء الاصطناعي سلاحاً ذا حدّين؛ فبينما تفتح هذه الطفرة آفاقاً غير محدودة من الفرص، فإنها في الوقت ذاته تُولّد قدراً كبيراً من الغموض وعدم اليقين. وفي عالمٍ باتت فيه كلفة الوصول إلى المعرفة تكاد تقترب من الصفر، سيعتمد النجاح على مدى قدرة المؤسسات على التعلّم السريع والتكيّف المستمر مع المستجدات. ولا يقتصر هذان العنصران على البنية التقنية فحسب، بل يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بثقافة المؤسسة ذاتها، وبقدرتها على ترسيخ بيئة تشجّع على التعلم وإعادة التطوير بشكل دائم. ولتحقيق ذلك، يتعينّ بناء قدرات تقنية مرنة وقابلة للتوسع (مثل شبكات الذكاء الاصطناعي المتكاملة) تتيح للمؤسسات الاستجابة للتغيير المستمر واستثماره في تعزيز الابتكار والنمو المستدام.

وفي هذا الإطار، تبرز أمام المؤسسات مجموعة من التساؤلات المحورية التي تحدد قدرتها على البقاء والنمو في عصر يتغيّر فيه كل شيء بوتيرة متسارعة:

- كيف يمكن ترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على التحسين المستمر وتتبنّى نهج "الاختبار والتعلّم والتكيّف" كأساس للعمل اليومي؟
- وما هو التوازن الأمثل بين تبنّي المصادر المفتوحة وتطوير الحلول داخلياً لضمان الابتكار دون التفريط في المرونة أو الأمان؟
- ثم كيف يمكن تصميم هيكل تنظيمي يتعلم أسرع من المنافسين ويحوّل المعرفة إلى ميزة تنافسية مستدامة؟

ولتحقيق ذلك، تحتاج المؤسسات إلى مستوى عالٍ من المرونة التقنية، الأمر الذي يتطلّب إعادة التفكير في معادلة "البناء مقابل الشراء" لتصبح الأولوية لبناء بنى تحتية مخصصة، تدعم النشر عبر بيئات سحابية متعددة، وتضمن قابلية التوسع والتكيّف المستمر مع التحولات المستقبلية.

القيادة الواعية: شجاعة التغيير والالتزام بالمسؤولية

لم يعد الذكاء الاصطناعي تحدياً تقنياً فحسب، ولا مشروعاً يمكن للرئيس التنفيذي تفويضه إلى فرق العمل. بل أصبح اليوم قضية قيادية في جوهرها تتطلب من الرؤساء التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة أن يطوروا فهماً عميقاً لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وأن يخوضوا تجربة التفاعل المباشر معها، عبر إطلاق مبادرات تحويلية شاملة وجريئة تمتد عبر جميع مستويات المؤسسة. وفي الوقت ذاته، يتعينّ عليهم إعادة هيكلة منظومات الحوكمة بما يوازن بين سرعة التنفيذ والمساءلة، ويجمع بين الاستقلالية والرقابة، لضمان أن يسير الابتكار في إطارٍ منضبط يرسّخ الثقة ويحقق الأثر المطلوب على المدى الطويل.

وقبل كل شيء، يتعينّ على القادة أن يسيروا بخطى واثقة تقودها بوصلة أخلاقية واضحة، تضمن أن يسهم التقدّم في مجال الذكاء الاصطناعي في بناء ازدهارٍ طويل الأمد وترسيخ الثقة، لا في تحقيق مكاسب آنية قصيرة المدى. فالمسؤولية الحقيقية لا تكمن في تسريع الابتكار فحسب، بل في توجيهه نحو غاياتٍ سامية تُعزز رفاه الإنسان وتدعم استدامة المجتمعات والاقتصادات على حدّ سواء.

لقد تجاوز الذكاء الاصطناعي مرحلة الاختيار ليغدو حقيقة حتمية تشكّل ملامح المستقبل، فارضاً على القادة نوعاً جديداً من القيادة يقوم على الجرأة في القرار، والمرونة في التكيّف، والرغبة الصادقة في إعادة التفكير في كل ما هو مألوف. فالتحدي اليوم لا يقتصر على مواكبة التطور التقني، بل يمتد إلى صياغة رؤية إنسانية متوازنة تضمن أن يكون الذكاء الاصطناعي وسيلة لنهضة المجتمعات لا تهديداً لها. إن

الأسئلة التي يثيرها هذا العصر ليست مجرد قضايا نظرية أو اقتصادية، بل تساؤلات وجودية تمسّ جوهر الإنسان ودوره في عالمٍ يعاد تشكيله من جديد . ومن هنا، تبرز الحاجة إلى قيادة شجاعة تمتلك الرؤية والمسؤولية لتوجّه هذا التحول نحو مستقبلٍ أكثر ازدهاراً وعدلاً واستدامة .

المتاجرة بالأصول

أوهاج بادنين عمر

ماجستير في المحاسبة والتمويل

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

يسعى المنتج لإيجاد علاقة بين المستثمرين من أجل خلق بيئة لتحريك الاقتصاد.

مكونات المنتج:

١– وجود أصل يُدرُّ تدفقًا نقديًا شهريًا أو سنويًا.

٢– وجود مشترٍ للأصل.

٣– وجود مصرف يستثمر التدفقات النقدية والضامن.

٤– وجود معلومات تاريخية غن أسعار الإيجارات.

العمليات الحسابية للمنتج:

١– حساب العائد بمعدل مقام.

٢– يُدفع القسط شهريًا أو سنويًا مقدمًا.

٣– إيجاد إجمالي التدفقات النقدية المفترضة نهاية المدة.

٤– أن يحصل العميل على عائد شهري أو سنوي بمايعادل معدل مقام.

٥– أن يحصل العميل على صافي العوائد مع تكلفة الاستثمار بنهاية المدة.

المعادلات:

١– معدل مقام = (إجمالي التدفقات النقدية ÷ تكلفة الاستثمار)^(١÷(١+ن)) – ١

٢– العائد المدفوع والمحسوب بالقيمة المستقبلية = مقام X تكلفة الاستثمار X عدد السنوات X (صافي الأموال المحسومة ÷ تكلفة الاستثمار)

٣– إجمالي التدفقات النقدية المفترضة بنهاية المدة = إجمالي التدفقات النقدية X (صافي الأموال المحسومة ÷ تكلفة الاستثمار)

٤– صافي العوائد مع تكلفة الاستثمار بنهاية المدة = طرح المعادلة (٣) من المعادلة (٢)

مثال لتطبيق معادلات المنتج:

لدى مستثمر عقار تكلفته ٢٠٠٠٠٠ وحدة نقدية يرغب في بيعه بنظام الإيجار السنوي المقدم والبالغ سنويا ٧٥٠٠٠ وحدة نقدية ولمدة خمس سنوات، على أن يحصل على عائد سنوي مقدم بداية كل عام، وأن يستثمر الاقساط حتى نهاية المدة، والضامن هو البنك.

الحل:

معدل مقام = (إجمالي التدفقات النقدية ÷ تكلفة الاستثمار)^(١÷(١+ن)) – ١

معدل مقام = (٣٧٥٠٠٠ ÷ ٢٠٠٠٠٠)^(١÷(١+٥)) – ١

معدل مقام = ١.١١٠٤٥ – ١ = ١١.٠٤٥٪

العائد المدفوع والمحسوب بالقيمة المستقبلية = مقام X تكلفة الاستثمار X عدد السنوات X (صافي الأموال المحسومة ÷ تكلفة الاستثمار)

= ١١.٠٤٥٪ X ٢٠٠٠٠٠ X ٥ X (١.٣٨٤٣٨٣) = ١٥٢٩٠٥

إجمالي التدفقات بنهاية المشروع = (صافي الأموال المحسومة ÷ تكلفة الاستثمار) X إجمالي تدفقات المشروع السنوية

= (٢٧٦٨٧٦ ÷ ٢٠٠٠٠٠) X ٣٧٥٠٠٠ = ٥١٩١٤٤

صافي العوائد مع تكلفة الاستثمار نهاية المدة = ٥١٩١٤٤ – ١٥٢٩٠٥ = ٣٦٦٢٣٩

الجدول الاول: يوضح جدول معدل مقام مقارنة مع الحسابات في الجدول الثاني.

الجدول الاول:

قيمة العقار	200,000
الايجار السنوي	75,000
العائد السنوي	11.05%
العائد على الاستثمار	1.5957180

معدل مقام	التدفقات النقدية	
1.1104531	75,000	67,540.00
1.2331060	75,000	60,822.02
1.3693064	75,000	54,772.26

49,324.24	75,000	1.5205505
44,418.12	75,000	1.6885000
276,876.60	375,000	

صافى التدفقات النقدية ÷ تكلفة الاستثمار 1.3843830

مج التدفقات = صافي التدفقات النقدية ÷ تكلفة الاستثمار × إجمالي التدفقات النقدية 519143.70

الجدول الثاني :

8,283.98		83,283.98	75,000	1.1104530
25,766.93	175,766.90	158,284.00	75,000	1.1104530
53,464.91	278,464.90	250,766.90	75,000	1.1104530
92,506.20	392,506.20	353,464.90	75,000	1.1104530
	519,143.70	467,506.20	75,000	1.1104530
			375,000	

الجدول الثالث يوضح صافي العوائد مع تكلفة الاستثمار بنهاية المدة

5,844.07	58,754.07	52,910	1.1104531
123,997.37	111,664.07	52,910	1.1104500
196,446.79	176,907.37	52,910	1.1104500
276,898.25	249,356.79	52,910	1.1104500
366,235.57	329,808.25	52,910	1.1104500

		40000	1.1104531
		40000	1.1104500
		40000	1.1104500
		40000	1.1104500
276876		40000	1.1104500

مقارنة العائد الداخلي للتدفقات عند تكلفة الاستثمار ٢٠٠٠٠٠ و ٢٧٦٨٧٨ :

-200000
75000
75000

75000
75000
75000
25.4%
-276876
103828.6
103828.6
103828.6
103828.6
103828.6
25.4%

النتائج:

إن حسابات مقام متطابقة مع المنتج.

هدية العدد: الحوكمة في القطاع العام

رؤية معاصرة حول: التحول الرقمي والإدارة الحديثة وتحقيق الكفاءة المستدامة

لمؤلفه: د. فياض حمزة رملي

رابط التحميل

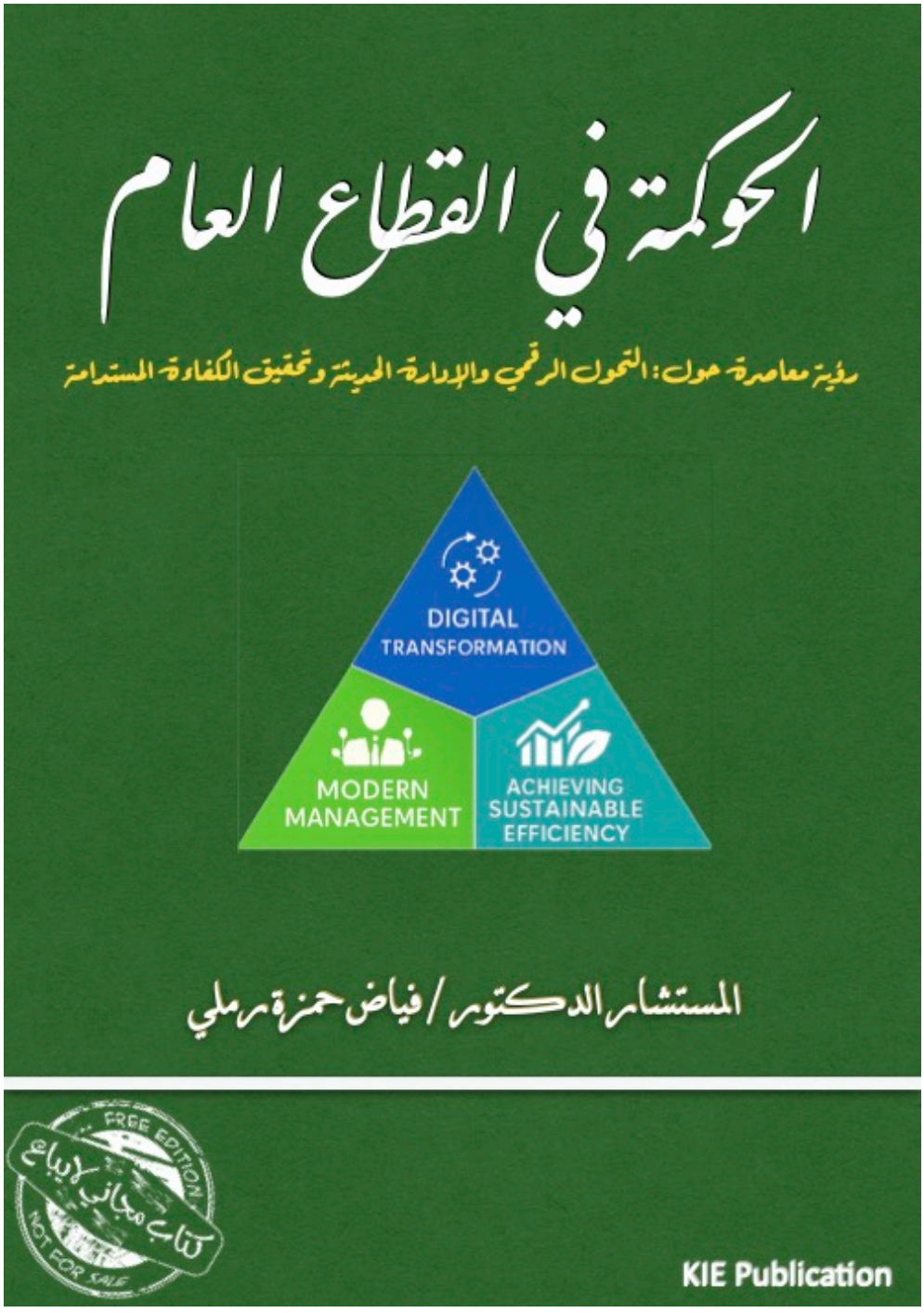

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

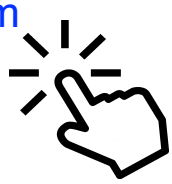

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

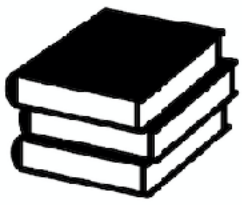

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

GIEM